وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تقييم أثار المشاريع الإيكوسياحية على التنمية المحلية

دراسة حالة مشروع الحظيرة الوطنية لتازة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص : اقتصاد وتسيير السياحة

إعداد الطالب:

✓ محمد أمين بوزراعة

إشراف الأستاذ :

السعيد شوقي شكور

لجنة المناقشة:

- هند لبصير رئيسا
- السعيد شوقي شكور مقررا
- فوزية مقراش عضوا

السنة الجامعية

2013 ـ 2014

الفهـــــرس

فهرس الموضوعات

الموضوعات الصفحة

شكر

الإهداء

ملخص

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة.. أ- د

I. الإطار النظري للإيكوسياحة

تمهيد..2

ا.1.أساسيات حول السياحة...3

ا.1.1.مفهوم السياحة وتطورها 3

ا.2.1.أنواع السياحة و مقوماتها...11

ا.2.ماهية الإيكوسياحة...20

ا.1.2.مفهوم الإيكوسياحة..20

ا.2.2.قواعد الإيكوسياحة..28

ا.3.2.العناصر الفاعلة في الإيكوسياحة...31

ا.4.2.مقومات و معوقات الإيكوسياحة...36

الخلاصة.. ...41

II.التنمية المحلية وعلاقتها بالإيكوسياحة

تمهيد... 43

اا.1.ماهية التنمية المحلية...44

اا.1.1.مفهوم التنمية المحلية...44

اا.2.1.النظريات المفسرة لمضمون التنمية المحلية..52

اا.3.1.الركائز الأساسية للتنمية المحلية..57

اا.4.1.مجالات التنمية المحلية...60

II.2.الإيكوسياحة و المجتمع المحلي.......................64
II.1.2.دور المجتمع المحلي في تنشيط الإيكوسياحة.......................65
II.2.2.دور الجماعات المحلية في استغلال موارد الإيكوسياحة.......................67
II.3.2.الاعتبارات الرئيسية في تطوير الإيكوسياحة على المستوى المحلي.............69
II.3.آثار الإيكوسياحة على التنمية المحلية.......................71
II.1.3.الآثار الاقتصادية.......................71
II.2.3.الآثار الاجتماعية و الثقافية.......................74
II.3.3.الآثار البيئية 77
الخلاصة.......................79

III. دور المشاريع الإيكوسياحية في تحقيق التنمية المحلية :حالة مشروع حظيرة الوطنية لتازة

تمهيد.......................81
III.1.الإطار العام للولاية.......................82
III.1.1.التعريف بولاية جيجل.......................82
III.2.1.الإمكانات الطبيعية.......................83
III.3.1.الإمكانات الثقافية 85
III.2.إحاطة عامة بالحظيرة الوطنية لتازة.......................86
III.1.2.إنشاء الحظيرة الوطنية لتازة.......................86
III.2.2.موقع و تنظيم الحظيرة الوطنية لتازة.......................87
III.3.2.المميزات الطبيعية للحظيرة.......................90
III.4.2.مميزات الوسط الحي للحظيرة.......................91
III.5.2.الهيكل التنظيمي لإدارة الحظيرة الوطنية لتازة.......................96
III.3. عرض و تحليل نتائج المقابلة مع عمال إدارة الحظيرة الوطنية لتازة..........98
III.1.3.المشاريع الإيكوسياحية للحظيرة 98
III.2.3.النشاطات الإيكوسياحية للحظيرة.......................100
III.3.3. استغلال الموارد المالية للحظيرة الوطنية في التنمية المحلية.......................102
III.4.3 التحديات البيئية و التنموية للحظيرة.......................107

الخلاصة..110
الخاتمة... 112
قائمة المراجع.. 118

المقدمة العامة

المقدمة

تعتبر السياحة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في عالم اليوم، وتقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول التي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها، لها مدخلاتها و لها مخرجاتها، الأمر الذي جعلها تمثل مصدرا أساسيا للدخل لكثير من الدول في العالم، كما يتميز المردود المادي للنشاط السياحي عن غيره من مردودات المرافق الإنتاجية بأنه متفرع ومتشعب، وتستفيد منه مختلف القطاعات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، أو سياسية، وحتى ثقافية و حضارية وذلك على المستوى الوطني، كما هو الحال على المستوى المحلي.

ودول العالم مهما كان مستواها التنموي تعتمد في بناء اقتصادياتها أساسا على الصناعة والزراعة وإلى جانب هذين القطاعين يأتي دور السياحة في المرتبة الثالثة، كونها تصنف في خانة قطاع الخدمات، وهي لا تقل أهمية عن سابقاتها من الزراعة و الصناعة، و هذا نظرا للدور الهام الذي تلعبه في التنمية الشاملة، حيث ظلت فكرة السياحة مرتبطة بفكرة التجارة الدولية وبعمليات تسديد و موازنة و تغطية العجز في الميزان التجاري، كما تعتبر السياحة وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة لكونها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة مما جعل الكثير من الدول تول اهتماما خاصا لهذا الميدان، حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال هائلة للاستثمار فيه، فأصبحت السياحة في الآونة الأخيرة مجال للتنافس الشديد بين الدول.

إلا أن الإفراط في السياحة أدى إلى الإضرار بالبيئة نظرا لما تخلفه السياحة من أضرار جسيمة جراء التلوث وعدم التوازن البيئي وإن أهم ما نتج عن هذه الأضرار هي فكرة الاستدامة، و التي تلخص الوعي بأهمية المحافظة على المحيط وضمان حق الأجيال القادمة في مختلف الموارد الطبيعية، تحت ما يسمى بحماية البيئة و التنمية المستدامة، حيث لقي هذا المفهوم الاهتمام الأكبر في جميع القطاعات لدى الدول، و ذلك من خلال تثمين الموارد المحلية في تسطير برامج تنموية من بينها خلق قاعدة للإيكوسياحة التي تراعي كل هذه الجوانب.

ويبدو أن الإيكوسياحة قد صارت ضرورة ملحة في الدول المتحضرة والنامية على حد سواء في ظل الطفرة الصناعية والتطور التكنولوجي الذي صاحبته آثار جانبية كثيرة تمثلت في التلوث البيئي بكافة أشكاله وانكماش المساحات الخضراء والتنمية العشوائية وتقلص المتنفسات الطبيعية التي يحتاج إليها الإنسان، الأمر الذي ساعد على الهروب من منفرات المدينة إلى أحضان الريف والطبيعة.

تهدف التنمية في الإيكوسياحة أن تكون مواردها المختلفة نافعة ومفيدة، ويمكن استعمالها، والاستفادة منها كمردود اقتصادي ،على أن لا يكون هذا على حساب إهمال الجوانب الأخرى وفي مقدمتها الزراعة، فلابد أن تسير التنمية في كافة القطاعات بالتوازي، ومن بينها تنمية الموارد الثقافية والبيئية والاجتماعية بالشكل الصحيح، مما يزيد من الإمكانات اللازمة لخدمة المجتمعات . وبالتالي فان العوائد التي سيتم توفيرها يمكن استخدام جزء منها في عمليات الحفاظ و تطوير مكونات التراث الثقافي والطبيعي. ومن هذا سيتم البحث عن دور الإيكوسياحة في تحقيق التنمية المحلية، كونها شكل من أشكال السياحة المسؤولة، التي تحترم البيئة و المجتمعات المحلية و لديها القدرة على خلق فرص اقتصادية تنموية ذات قيمة حقيقية، و ذلك من خلال طرح التساؤل التالي :

الإشكالية

كيف تساهم الإيكوسياحة في دعم التنمية المحلية بولاية جيجل؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالإيكوسياحة، وما هي محدداتها؟.
- ماذا نقصد بعملية التنمية المحلية و ما علاقتها بالإيكوسياحة؟.
- ما واقع تجسيد المشاريع الإيكوسياحية بولاية جيجل؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية؟.

الفرضيات

لدراسة الموضوع و تحليل إشكالية الدراسة ومعالجتها اعتمدنا على بعض الفرضيات و التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة، و تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة:

- ➢ تمتلك ولاية جيجل مقومات سياحية طبيعية تؤهلها لإنجاز مشاريع إيكوسياحية تحقق تنمية محلية.
- ➢ تسير عجلة التنمية في الولاية بوتيرة متباطئة.
- ➢ تساهم المشاريع الإيكوسياحية بشكل ضئيل في دعم التنمية المحلية بولاية جيجل.

أسباب اختيار الموضوع

- ✓ علاقة الموضوع بطبيعة تخصصنا اقتصاد وتسيير سياحي.
- ✓ قلة الدراسات الأكاديمية والبحوث التي تناولت موضوع الإيكوسياحة.
- ✓ موضوع يتناسب بصورة كبيرة مع المقومات الطبيعية لولاية جيجل .

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة أساسا من خلال النتائج التي يرجى تحقيقها في المجالات التالية:

1- المجال العلمي

يعتبر موضوع الإيكوسياحة وعلاقتها بالتنمية المحلية محدود الدراسة في الجزائر، حيث لم ينل إلا القدر الضئيل من اهتمام الباحثين؛ بسبب عدم الاهتمام بهذا النوع من السياحة الصديقة للبيئة إلا في الآونة الأخيرة بالإضافة إلي حداثة الموضوع بالنسبة للمكتبة العربية، ولذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز المفاهيم الأساسية لمتغيرات الموضوع وكذلك العلاقة بينهما.

2- المجال الاقتصادي والاجتماعي

من خلال إبراز المشاريع الإيكوسياحية التي تمتلكها ولاية جيجل وأهميتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي و دورها في بناء القرارات الإستراتيجية وتثمينها، بالإضافة إلى توضيح أهمية هذه المشاريع كأحد البدائل الإستراتيجية المحلية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية.

أهداف الدراسة

- إثراء رصيد المكتبة الجامعية ومحاولة إفادة الطلبة حول الموضوع.
- الوقوف على نسبة إسهام المشاريع الإيكوسياحية في تحقيق التنمية المحلية.
- محاولة تحسيس السياح بضرورة المحافظة على المواقع السياحة و الاتجاه نحو السياحة الصديقة للبيئة.

حدود البحث

تتجلى حدود هده الدراسة في:

1- **الحدود المكانية:** تندرج الدراسة ضمن الدراسات المحلية، أي واقع ولاية جيجل بصفة عامة، وفي الحظيرة الوطنية لتازة على وجه التحديد من حيث مدى إسهام المشاريع الإيكوسياحية في دفع ودعم عجلة التنمية المحلية بالولاية.

2- **الحدود الزمنية:** امتدت فترة الدراسة ما بين 15 أفريل إلى 29 ماي 2014 يندرج فيها دراسة وتحليل الفترة الزمنية من:2006 - 2012 م مع تشخيص الواقع السياحي والتنموي للولاية خلال هده الفترة وتبيان إسهام المشاريع الإيكوسياحية في التنمية المحلية للولاية.

منهجية الدراسة

في ضوء الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة وصفا دقيقا من خلال التعرض لعدة مفاهيم مفسرة لمتغيرات الدراسة، كما يقوم بوصف الظاهرة كميا من خلال توضيح حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

أدوات الدراسة: تتمثل أدوات الدراسة المستعملة فيما يلي:

- الجانب النظري: المراجع المتمثلة في الكتب، المذكرات، الملتقيات، المقالات، المعلومات الإلكترونية، القوانين و التشريعات.

– الجانب التطبيقي: المقابلة مع مسئولين في الحظيرة الوطنية لتازة و الوثائق، التقارير الرسمية . و الإحصائيات

صعوبات الدراسة: تمثل الصعوبات التي واجهتنا عند إنجازنا للموضوع في:

1–قصر فترة البحث.

2–قلة الإحصائيات المتعلقة ببعض المؤشرات(لولاية جيجل)، بالإضافة إلى عدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان.

3–صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر المحلية وعدم تعاونهم معنا بالشكل المطلوب.

هيكلة البحث

لتجسيد موضوع البحث فإن الخطة المعتمدة ستعالجه في جزأين:

سنتناول الجزء الأول: الدراسة النظرية للإيكوسياحة والتنمية المحلية، وسيتم تتبع ذلك من خلال فصلين. سيستعرض الأول الإطار النظري للإيكوسياحة، والذي يتطرق إلى أساسيات السياحة و أنواعها، وكذا ماهية الإيكوسياحة، قواعدها و العناصر الفاعلة فيها.

أما الفصل الثاني سنتناول فيه التنمية و علاقتها بالإيكوسياحة، والذي سنوضح فيه أهم العناصر التي تتضمنها التنمية المحلية، وصولا إلى إبراز علاقتها بالإيكوسياحة .

أما الجزء الثاني فيمثل الجانب التطبيقي لموضوع البحث في ولاية جيجل، وهو عبارة عن محاولة إسقاط الجانب النظري على واقع هذه الولاية وقد تم اختيار الحظيرة الوطنية لتازة كمصدر أساسي للتطبيق، وسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث، يركز المبحث الأول على تقديم عام لولاية جيجل، أما الثاني فيعرض لمحة عن الحظيرة الوطنية لتازة محل الدراسة، لنصل إلى المبحث الأخير الذي يبين عرض و تحليل نتائج المقابلة مع عمال إدارة الحظيرة الوطنية لتازة.

وفي الأخير سيتم تلخيص النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث وتقديم توصيات التي سيتم اقتراحها من أجل تدعيم المشاريع الإيكوسياحية لولاية جيجل للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية المثالية.

الفصل الأول: الإطار النظري للإيكوسياحة

تمهيد

1. أساسيات حول السياحة

2. ماهية الإيكوسياحة

خلاصة

تمهيد

تعد السياحة في وقتنا الحالي من أهم النشاطات الاقتصادية في العالم إذا قيست بمقياس المردودية فقد أصبحت تشكل موردا أساسيا للمداخيل خاصة من العملة الصعبة، و تمثل أهم قطاع يرتكز عليها اقتصاد العديد من الدول لكن إلى جانب ذلك فهي تعتبر ظاهرة اجتماعية – ثقافية من ظواهر النشاط الإنساني، إذ تخلق نوع من التواصل و تبادل الثقافات بين الشعوب و هذا من شأنه أن يساهم في التقارب بين الدول، و تختلف أنواع السياحة و تتعدد تبعا لتنوع رغبات و احتياجات السواح و هذا ما أدى إلى ظهور أنواع جديدة للسياحة لم تكن من قبل موجودة منها الإيكوسياحة.

إن الإيكوسياحة ظاهرة جديدة تهدف إلى البحث و الدراسة و التأمل في الطبيعة و النباتات و الحيوانات و توفير الراحة للإنسان و للمساهمة في التنمية المستدامة ، فالميزة التي تتيحها الإيكوسياحة هي ربط الاستثمار و المشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة و التنوع الحيوي و الثقافي للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة، و ذلك عن طريق إعداد برامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئيا، مع التأكيد على ممارسات سلوكية سياحية إبداعية و مسلية، دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها.

I.1.أساسيات حول السياحة

السياحة ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي نشأت منذ أن خلق الله الأرض و ما عليها فهي قديمة قدم الحياة عريقة عراقة التاريخ، فمنذ العصور القديمة و السياحة تشكل أهمية لدى معظم شعوب العالم حيث كان الإنسان في حركة دائمة بين السفر و التنقل بحثا عن أمنه و استقراره و سعيا إلى رزقه و معاشه و متطلعا إلى العلم و المعرفة، فالتطور المستمر في جوانب الحياة و وسائل الإنتاج و العمل و الدخل أدى إلى اتساع و نمو السياحة كما و شكلا، حيث أصبحت صناعة قائمة بذاتها لها دور اقتصادي هام جدا.

I.1.1.مفهوم السياحة وتطورها

تعود نشأة السياحة إلى ظهور الإنسان لما يحمله بداخله من غريزة التنقل و الترحال، فقد تطورت بتطور الفكر البشري و وسائل النقل و التكنولوجيا المختلفة إلى أن وصلت إلى ما هو عليه اليوم من تقدم و نمو على المستويين الوطني و الدولي، بحيث تعددت تعاريفها بتعدد و تباين نظرة الباحثين، فمنهم من يركز على الغرض من النشاط السياحي و منهم من يركز على الدور الذي تلعبه في تنمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية منها المحلية و الدولية.

I.1.1.1. نشأة السياحة و تطورها

تعود نشأة السياحة إلى بداية الحياة الإنسانية على الكرة الأرضية، حيث كان البشر بحاجة إلى الترحال لأغراض عديدة، سواء كانت لتأمين الطعام أو أماكن للسكن، أو بحثا عن أناس للقاء معهم تحقيق الغرض اجتماعي.

و قد بدأ الإنسان الأول حياته و هو يسعى وراء الاستقرار على الأرض، مما أدى به للتنقل و الترحال سائحا في أرجاء الكرة الأرضية، و لكن استمر حتى بعد استقراره، متنقلا سائحا يسعى وراء مزيد من المتعة و الاستمتاع و الراحة، و الترويح و الترفيه.[(1)]

لقد تطور مفهوم السياحة و معناها مع تطور المجتمعات على مّر العصور و يمكن التمييز بين أربعة مراحل ميزت السياحة و هي:

أ. مرحلة العصور القديمة:

إنه من الصعب الإلمام بتاريخ السياحة في كافة العصور القديمة و لكننا سنحاول قدر المستطاع توضيح بعض الحقائق بصــورة مختصــرة، إن غريزة التنقل و الترحال مــن مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا إلى تحسين الظروف المعيشية و من أجل حياة أفضل، فلم تكن هناك منظمات أو

---

(1) مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص38.

جهات رسمية توفر للإنسان احتياجاته الضرورية، فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه، فلم تكن هناك قوانين و أعراف تحد أو تحكم تصرفاته و التزاماته سوى قوانين الطبيعة نفسها، إذ لم تكن هناك وسائل نقل سريعة ومنظمة تستطيع أن توفر له التنقل المريح، و كانت وسيلة الحصول على الخدمات هي عن طريق المقايضة. (1)

و يعد الفينيقيون من أشهر الشعوب القديمة التي اتسمت بحب المخاطرة و الاهتمام بالترحال البحري بحثا عن المعرفة و الكسب المادي، فالتجار الفينيقيين ركبوا البحر في كافة الاتجاهات و خاصة بعد القرنين الثالث عشر و الثامن عشر قبل الميلاد، و قد بلغ نشاطهم البحري الذروة خلال الفترة من القرن العاشر إلى منتصف القرن الثامن عشر قبل الميلاد عندما بلغت رحلاتهم شواطئ شبه جزيرة ايبيريا و بلاد الغال و مالطة و كورسيكا و جزر البليار و شمال إفريقيا.(2)

و من أبرز الرحلات السياحية في تلك الفترة كانت في بلاد الإغريق عندما كانت تتجه جماعات من اليونانيين القدماء و بعض سكان الأقاليم الأوروبية المجاورة إلى منطقة جبل أولمبيا، لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع في تنظيمها عام 776 قبل الميلاد. (3)

و تعددت رحلات الإغريق خارج وطنهم (جنوبي البلقان وجزر بحر إيجة) إلى أقاليم العالم القديم (أوربا إفريقيا و آسيا)، و عرفوا الكثير فيما يتعلق بملامح البيئات الجغرافية و الحقائق التاريخية لهذه الأقاليم و من أبرز الرحالة الإغريق و أكثرهم شهرة المؤرخ هيرودوت (485-425 قبل الميلاد) الذي سجل أسفاره في تسعة مؤلفات.(4)

كما عرف الرومانيون المزايا العلاجية لبعض العيون و المياه المعدنية و الكبريتية التي كانوا يقصدونها لأغراض العلاج، حيث كانوا يقومون برحلات من أجل الصحة إلى المدن التي تقع بها المياه المعدنية و يعتبر الرومان أول من مارس السفر لغرض التمتع و العرب مارسوا بما نطلق عليه الآن السياحة الدينية فقد كانوا في العصر الجاهلي يزورون مكة لغرض العبادة و التجارة.(5)

ب. مرحلة العصور الوسطى:

كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة، الحج، رحلات، دراسة، فلقد انفرد العرب من الفترة بين القرن الثامن و القرن الرابع عشر في تطوير مبادئ السياحة و وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة فمن الوقائع الثابتة أن معظم البلاد الإسلامية كانت أكثر البلدان تقدما، حيث كانت بغداد و قرطبة أكثر المدن ثراءا فكانت تجارة العالم تجري إليها كانت التجارة فيها نشيطة و الصناعات ناجحة و كانت مركز

(1) ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص14.

(2) محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص19.

(3) ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص15.

(4) محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص23.

(5) ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص16.

لحياة ثقافية و حضارية، حيث جذبت إليها العلماء و المثقفين من كل أنحاء العالم و بدأت حركة ازدهار في العلوم و الفنون و الآثار، و قد انطلق الرحالة العرب و الأوروبيين يجوبون العالم الذي كان يدور في فلك تلك الحضارة، فمن أشهر الرحالة في تلك العصور نجد ابن بطوطة و الإيطالي ماركو باولو.[1]

إن دوافع الإنسان لها دور مهم في السيطرة على حركته لذلك عندما نزل الإسلام و أنتج حضارته تهافت الكثير من أبناء الأمم الأخرى في التعرف عليها و شكلت الرغبة في تعلم أسرار العلوم و الآداب و الفنون العربية عامل جذب للزوار من خارج الدولة الإسلامية، في حين كانت التجارة و الرغبة في الكسب بالإضافة إلى الشجاعة و حب المغامرة و الكشف و البحث عن الشهرة و المجد من دوافع اتساع دائرة الرحلات العربية لتتجاوز الدولة الإسلامية و خاصة في قارتي آسيا و إفريقيا و ذلك طوال الستة قرون الممتدة بين القرنين الثامن و الرابع عشر، مما أثرى المعرفة الجغرافية لدى العرب و العالم و رسخ القواعد الأولية لمفهوم السياحة.[2]

في نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة الطلبة و طالبي العلم الذين كانوا يقومون برحلات لغرض العلم و الدراسة و التعرف على أراء الغير و النظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى، و كانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت تقتصر على طبقة الأرستقراطيين لأن السفر يتطلب وقت فراغ و أموال فائضة عن الحاجة.[3]

ج. مرحلة العصور الحديثة:

بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار، و من أهم هذه الاستكشافات اكتشاف كولمبس لأمريكا في عام 1492، ثم رحلة البرتغالي فاسكودي كاما الشهيرة إلى الهند و الذي اكتشف فيها رأس الرجاء الصالح في عام 1498، و في أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر اتجه السياح إلى القارات الأخرى عابرين البحار و المحيطات إلى القارات الحديثة مثل أمريكا و استراليا.

و قد أحدثت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر تغييرا واضحا في وسائل المواصلات و تطورها و الذي أدى إلى سهولة السفر و التنقل و اختصار الوقت، و هذا ما أدى إلى زيادة عدد المسافرين، ففي نهاية القرن التاسع عشر عرف رجال الاقتصاد و الصناعة قيمة الرحلات و السفرات على المستوى الدولي و أثر هذه الرحلات على اقتصاديات الدول، و في تلك الفترة قامت دول عديدة بجذب السياح إليها إلا أنه يمكن أن نعتبر أن الحربين العالميتين الأولى و الثانية كان لهما أثر كبير في تطور و تقدم السياحة لأنه بعد الحرب العالمية الثانية بدأ تطوير الطائرات الحربية إلى طائرات مدنية و كذلك السيارات

(1) نفس المرجع السابق، ص17.

(2) مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص40.

(3) ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص18.

و القاطـــرات لأن قبل ذلك كـان التركيز على استعمالاتها في الحرب فقط، و كذلك كان انتقال الجيوش خلال الحربين بين دول العالم أثر كبيــر على تطور السياحة و اكتشاف البلدان الأخرى.[1]

د. المرحلة المعاصرة:

إن الثورة التكنولوجية و الإلكترونية الحديثة، و التطورات التي طرأت على أساليب الاتصـــال ساعدت على ظهور المسافر أو السائح، الذى يمكنه أن يتعرف عن طريق الصور التي تنقلها إليه الأقمار الصناعية في كل أنحاء العالم على مختلف الثقافات و الشعوب و البيئات.[2]

لكن على الرغم من التقدم الذي لحق بصناعة السياحة في القرن التاسع عشر و قبله، إلا أن السياحة تطورت في القرن العشرين بصورة لم تشهدها في أية فترة زمنية سابقة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حين استقرت الأوضاع السياسية و ازدهرت الأوضاع الاقتصادية و زاد الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و النفسية للبشر في العديد من أقاليم العالم التي سنت فيها التشريعات و القوانين التي تعين الإنسان على العطاء و الاستمرار في حياة اتسمت بالسرعة و التغيير المستمر، و تطبيق الأساليب الآلية في مختلف القطاعات و منافستها للإنسان.[3]

إذ شهدت المرحلة المعاصرة ظواهر سياحية انفردت بها و من أهمها:[4]

- ظهور الرحلات السياحية الجماعية الأقل تكلفة، فبعد أن كانت السياحة في متناول الأغنياء في المراحل السابقة التي ميزت السياحة، شهدت المرحلة المعاصرة و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ما يطلق عليه بالسياحة الاجتماعية، إذ نشطت الرحلات الجماعية التي تضم محدودي الدخل، الذين يسعون إلى قضاء عطلهم حسب امكانياتهم خارج أوطانهم، وتشكل هذه الفئة أعداد كبيرة من الأفراد.
- انتشار فكرة المنتجعات السياحية في العديد من دول العالم، و التي تعتمد في نشاطها على ملامح بيئية خاصة.
- ظهور المخيمات السياحية منخفضة التكاليف، والتي أدت إلى إقبال الطلاب و العمال و صغار الموظفين و أصحاب الدخول المحدودة على القيام بالرحلات السياحية.
- ظهور القرى السياحية، و هي منتجعات تملكها أو تديرها أو تشارك في إدارتها و تشغيلها شركات سياحية عالمية تتولى شؤونها التسويقية على مستوى العالم.
- تزايد الأفواج السياحية المتجهة إلى المناطق التي تزخر بالآثار التاريخية و القصور المتميزة و المتاحف و غيرها من المناطق ذات الصبغة الثقافية كنتيجة لانتشار التعليم و ارتفاع المستوى

---

(1) نفس المرجع السابق، ص19.

(2) مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص41.

(3) نفس المرجع السابق، ص42.

(4) محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص39.

الثقافي، لذلك تعد السياحة من أكبر عناصر التجارة الدولية و أهم الصناعات العالمية نموا، لذلك أصبح يطلق على القرن العشرين بقرن السياحة.

I.1.1.2. تعريف السياحة

تطور مفهوم السياحة من فترة زمنية لأخرى وفقا لتطور الظاهرة نفسها، و قد ظهرت العديد من التعاريف في هذا السياق، فالاقتصادي يؤكد على النواحي الاقتصادية و ما تجلبه من موارد مالية و تأثير ذلك على الدخل الوطني و ميزان المدفوعات، بينما رجال الإعلام ينظرون إليها من وجهة نظر إعلامية و رجال السياسة ينظرون إليها من وجهة نظر سياسية تحقق إمكانية التعرف على قضايا وطنهم.

و كلمة السياحة هي كلمة عربية معروفة عند العرب منذ القدم تعني السير في الأرض و التنقل في أرجائها مأخوذة من السيح و هو الجري على وجه الأرض و الذهاب فيها، و قد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في ثلاثة مواطن، اثنان منها في سورة التوبة و الثالثة في سورة التحريم، [1] أما في سورة التوبة فقد وردت في الآية الثانية في قوله تعالى: " فَسِيحُواْ فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ اعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهِ وَأَنَّ اللهَ مُخْزِي ٱلكَافِرِينَ " . و كلمة فسيحوا معناها سيروا في الأرض أيها المشركون سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض لكم خلالها أحد، و في السورة نفسها ورد قوله تعالى: " ٱلتَّائِبُونَ ٱلعَابِدُونَ ٱلحَامِدُونَ ٱلسَّائِحُونَ ٱلرَّاكِعُونَ ٱلسَّاجِدُونَ ٱلأَمِرُونَ بِٱلمَعْرُوفِ وَ ٱلنَّاهُونَ عَنْ ٱلمُنْكَرِ وَ ٱلحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ وَ بَشِّرِ ٱلمُؤْمِنِينَ " . و السائحون تعني الصائمون استنادا لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "سياحة أمتي الصوم" ، وفي سورة التحريم ورد قوله تعالى: " عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ". و السائحات تعني الصائمات، و سمي الصائم سائحا لأنه يسيح في النهار بلا زاد.

و هذه الآيات تصف المؤمنين و تفسير كلمة السياحة هو السير في الأرض، و هو الوارد في كلام عدد من العلماء و المفسرين حيث أن هذا السير خاص و محمود شرعا و هو السفر الذي فيه قربة لله عز و جل و امتثال لأمره، مثل السياحة لطلب العلم و الحج و العمرة و صلة الأقارب...الخ.

و لمعرفة و تحديد مفهوم السياحة سنتعرض لبعض المفاهيم و التعاريف التي تتعلق بها و هي:

✓ **تعريف جوير فرولر Guyer Freuller (1905)**

يعرفها بأنها: " السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر، تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة، و إلى تغيير الهواء و إلى الإحساس بجمال الطبيعة و نمو هذا الإحساس، و إلى الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة، و أيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين الشعوب و أوساط مختلفة

---

[1] نعيم الظاهر، إلياس سراب ، **مبادئ السياحة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص29.

من الجماعة الإنسانية، و هذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة و الصناعة ســواء كانت كبيــرة أو متوسطة أو صغيرة كما تعد نتيجة لتقدم وسائل النقل".(1)

✓ **تعريف زكي خليل المساعد**

يعرفها على أنها " السياحة عبارة عن انتقال الناس بشكل مؤقت إلى أماكن خارج محلات سكنهم أو أعمالهم الاعتيادية و النشاطات التي يقومون بها خلال الإقامة في تلك الأماكن و الوسائل التي توفر إشباع حاجاتهم".(2)

✓ **تعريف خالد مقابلة**

و يعرفها كمايلي: " السياحة مجموعة الظواهر / الأحداث و العلاقات الناتجة عن سفر و إقامة غير أصحاب البلد، و التي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة و بالنهاية العودة إلى نفس المكان".(3)

✓ **تعريف زيد عبوي**

و يعرفها بأنها: " السياحة عبارة عن انتقال الإنسان من مكان إلى مكــان و من زمان إلى زمــان (السياحة العالمية) أو الانتقال في البلد (السياحة الداخلية) لمدة يجب أن لا تقل عن 24 ساعة بحيث لا تكون من أجل الإقامة الدائمة و أغراضها تكون من أجل الثقافة أو الأعمال أو الدين أو الرياضة...الخ". (4)

✓ **تعريف جون بيير و ميشال بلفت**

و يعرفها بأنها: " السياحة اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه و كل ما يتعلق بها من أنشطة و إشباع لحاجات السائح في أماكن إقامتهم خارج محيطهم العادي".(5)

✓ **تعريف المنظمة العالمية للسياحة (OMT)**

تعرفها كمايلي: " السياحة هي نشاط إنساني و ظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق خارج مجتمعاتهم لفترة زمنية لا تقل عن 24 ساعة و لا تزيد عن عام كامل لغرض من أغراض السياحة المعروفة ".(6)

من خلال هذا التعريف نتوصل إلى أن السياحة تعتمد على أساسين اثنين هما:

---

(1) نفس المرجع السابق، ص29.

(2) زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص214.

(3) خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص18.

(4) زيد عبوي، **فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص107.

(5)Jean Pierre, Michel Balfet, **Management du tourisme**, deuxième Edition, Pearson éducation, Paris, France, 2007, p4.

(6) أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص19.

الأول: يتمثل في ضرورة انتقال الفرد من موطنه الأصلي إلى موطن أو منطقة أخرى قصد التمتع و الانتفاع بأوقات الفراغ.

الثاني: يتمثل في أن عملية الانتقال هذه لا بد أن تكون لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة و لا تزيد عن سنة، فالهجرة و الإقامة الدائمة لا تعد شكلا من أشكال السياحة، و في الحالة العامة حتى يتحقق مفهوم السياحة لا بد من مراعاة المعيار الزماني و المكاني.

مما تقدم نستنتج أن السياحة ظاهرة اجتماعية تتمثل في انتقال الفرد من البلد الذي يقيم فيه على سبيل الاعتياد إلى بلد آخر لأي غرض غير الهجرة أو العمل، فهي عبارة عن مزيج بين مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لهذا أصبحت تشكل من جهة ظاهرة اجتماعية ثقافية تتمثل في اشباع رغبات الأفراد و المتمثلة في الراحة و الاستجمام و حضور التظاهرات الثقافية و الرياضية، و ظاهرة اقتصادية من جهة أخرى إذ تعتبر صناعة تختص بتقديم الخدمات و تساهم شأنها شأن القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

I.3.1.1. أهمية السياحة

تمثل السياحة ظاهرة سلوكية و إنسانية عامة أصبحت من أهم الظواهر المميزة لعصرنا، لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها الاقتصادية و الاجتماعية...الخ، نستعرضها فيما يلي:

أولا- الأهمية الاقتصادية للسياحة:

إن السياحة هي من أسرع الصناعات العالمية نموا كما أنها المصدر الرئيسي لما تكسبه كثير من البلدان النامية من العملات الأجنبية، و هي تمثل عملية انتقال العملات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة للسائحين بواسطة السياح أنفسهم، تاركة بصماتها على اقتصاد أي دولة حيث تقدر عائدات السياحة الدولية حوالي 10% من إجمالي الصادرات العالمية، [(1)] و تبرز الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال النقاط التالية:[(2)]

1- خلق مناصب عمل: إن قطاع السياحة كثيف التشابك و يرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، و هذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، و تمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى البطالة و ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية و غير ذلك من المنافع.

فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فمثلا في فرنسا توظف السياحة 800000 منصب عمل مباشر عدا النقل موزعين على مختلف الأنشطة السياحية.

---

(1) زيد منير عبوي، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص93.

(2) صالح بزة، **تنمية السوق السياحية بالجزائر** ، رسالة ماجستير، تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006، ص11.

2- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، و يمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- الإيرادات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

3- تحسين ميزان المدفوعات: السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، و يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، و خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى.

ثانيا- الأهمية الاجتماعية و الثقافية للسياحة:

تطورت السياحة و أصبحت ظاهرة اجتماعية تعمل من خلال انتقال الأفراد بمختلف ثقافاتهم و أجناسهم و دياناتهم و أذواقهم على إيجاد نوع من التوافق الاجتماعي بين هؤلاء، مما يؤدي إلى إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدولة الواحدة، كما تؤدي إلى تنمية الأذواق و الثقافات و تبرز أهمية السياحة الاجتماعية و الثقافية في:

1- من الناحية الاجتماعية: يؤدي النشاط السياحي في منطقة معينة إلى زيادة حجم السكان بها نتيجة بحثهم عن عمل بالقطاع مما يؤدي بهم إلى الانتقال إلى هذه المناطق، مما يؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية بها لتحسين أحوالهم و ينتج عن هذا التوسع دعم الخدمات الصحية و التعليمية...الخ.[(1)]

كما يحدث النشاط السياحي تطور في درجة الوعي السياحي لدى السكان و الإحساس بأهمية بلدهم كما أن الطبقات الاجتماعية تتقارب مع بعضها البعض نتيجة زيادة مداخيلهم بسبب عملهم المباشر في السياحة، مما يؤدي إلى توازن المجتمع كما تساهم في زيادة الرغبة في الانفتاح على العالم، مما يؤدي إلى التفاعل الحضاري مع العالم بالإضافة إلى زيادة فرص التقدم الاجتماعي بتطوير السلبيات الراسخة و تطور نوعي في السلوك.

2- من الناحية الثقافية: تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب و حضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض و توطيد العلاقات و تقريب المسافات الثقافية بينهم،[(2)] حيث تنتقل اللغات و المعتقدات الفكرية و الآداب و الفنون و مختلف ألوان الثقافة عن

---

(1) حيزية حاج الله، **الاستثمارات السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص: نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2006، ص65.

(2) عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنيتا، **التخطيط السياحي**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص22.

طريق الحركة السياحية الوافدة للدول السياحية و تتأثر بما في الدول من ثقافة، فاستخدام الثقافة كمشوق سياحي يؤدي إلى دعم الثقافة السائدة و إحياء الفنون و التراث و اللغة.

ثالثا- الأهمية السياسية للسياحة

تؤدي الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولية بحيث تمثل أحد الاتجاهات الحديثة للتقليل من حدة الصراعات و الخلافات الدولية، فهي تعتبر رمزا من رموز السلام و التآخي بين الدول، و تبرز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:[1]

- تعتبر السياحة وسيلة لتحقيق التقارب السياسي بين الدول.
- تعد السياحة وسيلة التعارف بين الجنسيات المختلفة و اختلاطها و المعايشة في ظل أنسجة اجتماعية و ثقافية متباينة، و يحاول كل من الضيف و المضيف إرساء قيم الحوار و التفاهم حيث قد يصل الأمر إلى تدعيم هذه الصلات عن طريق علاقات النسب و المصاهرة.
- السياحة تصحح الانطباعات الخاطئة عن شعوب تلك المنطقة، و تعطي صورة حقيقية لمختلف الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية مما يؤدي إلى سيادة مشاعر السلام و العدالة.
- يساهم التدفق السياحي في المعرفة الحقيقية للشعوب مما يؤدي إلى تعاطفها معها في حالة ظهور نزاعات أو خلافات، من خلال مشاعر التأييد و المساندة و الاستنكار لأي فعل فيه قهر و انتهاك لحرية الإنسان لكسب الرأي العالمي و تأييده.

رابعا- الأهمية البيئية للسياحة

العلاقة بين البيئة و السياحة علاقة متكاملة و أساسية، و للوصول إلى تنمية سياحية متواصلة لابد من استغلال الموارد البيئية استغلالا أمثلا و عدم الضغط على الموارد الطبيعية بقصد تحقيق المنظومة المتكاملة بينهما، و تبرز هذه الأهمية فيما يلي:[2]

- تحديد قيم و أهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية، فالسياحة تقدم المال و الحوافز لترميم و تجديد الأبنية التاريخية و التقليدية و توفر الدعم للحدائق الوطنية و المناطق المحمية.
- توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء و الماء و التلوث و غيرها من المشاكل، كما تساهم في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع و التصاميم المناسبة و استخدام اللوحات التوجيهية و صيانة المباني.

I.2.1. أنواع السياحة و مقوماتها

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع و الرغبات و الاحتياجات التي يمكن خلقها و تحريكها فهناك السياحة الثقافية و الترفيهية و العلاجية و الدينية و الرياضية، بالإضافة إلى أنماط أخرى جديدة ساعد على انتشارها التقدم و التطور العلمي و السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و ما صاحبه من تطلعات

---

(1) حيزية حاج الله، مرجع سبق ذكره، ص66.

(2) نفس المرجع السابق، ص68.

و متطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة من قبل، مثل سياحة المؤتمرات و سياحة الحوافز و غيرها و هو ما ترتب عنه الاتجاه إلى توفير خدمات و تسهيلات و تجهيزات و عناصر جذب تختلف إلى حد كبير في خصائصها و صفاتها عما تحتاجه السياحة التقليدية.

I.1.2.1.دوافع السياحة

هناك العديد من الدوافع التي تؤدي إلى النشاط السياحي و التي على ضوئها تتحدد أنواع السياحة و تختلف دوافع السياحة من شخص إلى آخر، فقد تكون هذه الدوافـع اقتصادية، اجتماعية، دينيـــة أو صحية...الخ فهناك العديد من الدوافع ليست على مستوى واحد من الأهمية، و عليه سنحاول تقديمها في مجموعات يوضحها المخطط الموالي:

الشكل رقم (01): الدوافع السياحية

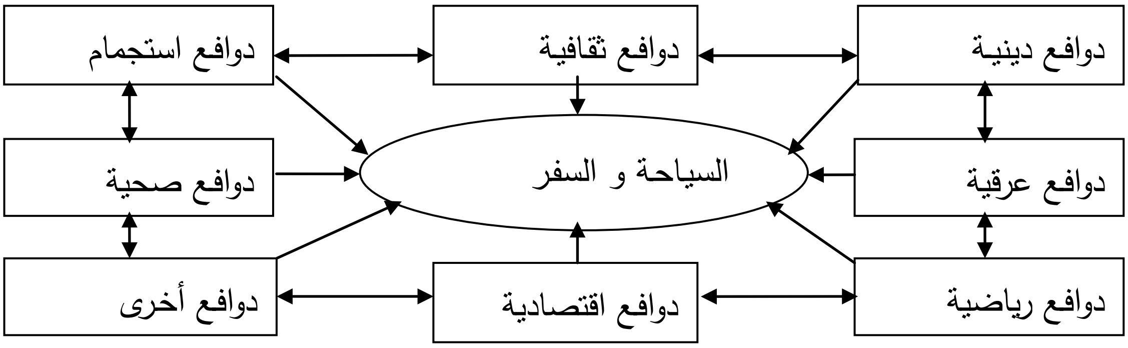

المصدر: أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2007، ص36.

من خلال المخطط السابق تتضح أهم الدوافع التي تؤدي إلى قيام النشاط السياحي و التي على ضوئها تتحدد أنواع السياحة و تتمثل أهم هذه الدوافع في:

أولا- دوافع ثقافية وتاريخية: تتعلق بما يلي:[1]

- دوافع ثقافية لها علاقة برغبة الفرد في السفر ليتعرف على دول أخرى و على شعوبها و تراثها الحضاري و الثقافي ممثلا في الفن و الموسيقى و الآداب و الفلكلور.
- مشاهدة الآثار و تاريخ الحضارات القديمة و المواقع الأثرية.
- مشاهدة المواقع الحضارية المهمة المشهورة بالعالم مثل زيارة تمثال الحرية في نيويورك بأمريكا، برج ايفل في باريس، برج بيزا بإيطاليا و الأهرامات في مصر...الخ.

---

[1] ليلى محمد صابر الزلاقي، **أساسيات الإشراف الداخلي بالفنادق والمنتجعات** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص12.

- معرفة ما يدور من حوادث الساعة و التقدم العلمي، و التعرف على حقيقة ما يدور من أخبار و حوادث في العالم.

ثانيا- دوافع دينية: و تتمثل في:[1]

- السفر بدافع الحج إلى الأماكن المقدسة مثل مكة المكرمة، القدس و كذلك زيارة الأماكن الدينية المشهورة مثل أضرحة الصحابة أو المساجد...الخ.

ثالثا-دوافع الراحة والاستجمام و الترفيه: و تتمثل في:[2]

- الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل و الابتعاد عن صخب المدينة.
- حب الاستمتاع بأوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو على سواحل الشواطئ أو في المناطق الجبلية...الخ.
- الترفيه عن النفس عند توفير الوقت و المال.

رابعا- دوافع عرقية: و تكون فيها السياحة من أجل:[3]

- زيارة البلد بتجديد الروابط كزيارة أماكن الميلاد، أو أماكن قضاء الطفولة، أماكن سكن الأهل الأقرباء، الأصدقاء...الخ، و هذا الدافع ينشأ بقوة بالنسبة للمغتربين عن بلدهم و يولد لديهم حافز قوي بزيارة بلادهم الأم.
- الرغبة في زيارة أماكن سبق و أن زارها الأصدقاء في البلد الأم و تركت انطباعا معين لديهم.

خامسا- دوافع صحية: و تكون السياحة فيها بهدف:[4]

- الابتعاد عن الجو البارد و الثلوج و التوجه إلى أماكن دافئة أو الابتعاد عن الجو الحار، و التوجه إلى أماكن باردة و خاصة بالنسبة لكبار السن و المرضى.
- السفر لأغراض العلاج و التداوي.
- السفر لغرض النقاهة و الاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين أو لغرض الراحة النفسية، و التمتع بالهواء النقي.

سادسا- دوافع اقتصادية: و تكون فيها السياحة بسبب:[5]

- انخفاض الأسعار في بلد ما يؤدي إلى تدفق السياح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل الأسعار و الحصول على السلع و الخدمات بأسعار أقل.

---

[1] زيد عبوي، مرجع سبق ذكره، ص173.
[2] نفس المرجع السابق، ص174.
[3] محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص227.
[4] زيد عبوي، مرجع سبق ذكره، ص174.
[5] نفس المرجع السابق، ص175.

- فرق العملة الناتج عن التحويل يؤدي إلى تدفق السياح إلى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات و السلع بأسعار أقل.
- السفر لغرض الأعمال و الحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الأعمال.

سابعا- دوافع رياضية: و تكون فيها السياحة:[1]

- السفر لغرض مشاهدة مباراة رياضية أو تشجيع فريق معين.
- المشاركة في دورة رياضية أو السفر لغرض ممارسة ألعـــاب معينة مثل التزحلق على الجليـــد أو التزحلق على المياه أو ممارسة رياضة أخرى.

ثامنا- دوافع أخرى: و تكون السياحة فيها بغرض:

- المغامرة.
- التفاخر و المباهاة و خاصة لبعض المناطق في العالم مثل جزر البحر الكاريبي، أو مونتي كارلو...الخ.
- العلم كدراسة بعض الظواهر.

I.2.2.1. أنواع السياحة

تتعدد الأنماط السياحية تبعا لميولات و رغبات السائح المراد إشباعها من خلال قيامه بالرحلات السياحية، تماشيا مع التطور الاقتصادي و العلمي و الثقافي و الحضاري الذي يشهده المجتمع في عالمنا المعاصر.

و فيما يلي سيتم عرض بعض أنواع السياحة.

أ. **حسب المناطق الجغرافية:** حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية:

- ✓ **سياحة داخلية:** و معناها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه، أي انتقال مواطني الدولة نفسها في داخل بلدهم، و هذا النوع من السياحة يحتاج إلى خدمات متنوعة و أسعار متنوعة و تشجيعية لمواطني البلد، و هذا يعتبر من أهم أنواع السياحة.[2]
- ✓ **سياحة خارجية:** تعني الانتقال المؤقت للأشخاص من مكان إقامتهم إلى دولة أخرى ليوم واحد على الأقل بهدف الاستجمام و المعالجة أو لإنجاز مهمة أو لأسباب أخرى غير العمل، و تعمل الدول على تشجيع هذا النوع لما يدره من عملات أجنبية و يتطلب خدمات سياحية متنوعة.[3]
- ✓ **سياحة إقليمية:** هي السفر و التنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية الدول الإفريقية، دول المغرب العربي، دول جنوب شرق آسيا، و تتميز السياحة الإقليمية بانخفاض

---

(1) محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص229.

(2) زيد عبوي، مرجع سبق ذكره، ص195.

(3) نبيل الروبي، **نظرية السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص26.

التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع و تعدد وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة.(1)

ب. **حسب عدد الأشخاص المسافرين:** وتنقسم إلى قسمين هما:(2)

- ✓ **السياحة الجماعية:** و تكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا ضمن برنامج يشمل الأماكن المنوي زيارتها و مكان المبيت و الطعام و غيرها، وهي تنظم عن طريق وكالات السياحة و السفر و تقسم إلى قسمين:

  - **سياحة جماعية غير منظمة:** تنظم المجموعة الواحدة برنامج الرحلة لوحدها من حيث مدة الإقامة في المناطق السياحية و الإقليمية المراد زيارتها و تحدد ظروف المبيت و الطعام المراد استخدامها في الأماكن، أي أنه يكون غير مخطط لها مسبقا حسب البرنامج.
  - **سياحة جماعية منظمة:** يكون برنامج الرحلة معد مسبقا من قبل شركات السياحة، و محدد ظروف المبيت و الطعام، و عدد الليالي التي يقضيها السياح و الأمكنة المراد زيارتها.

- ✓ **السياحة الفردية:** و هي أن يقوم السائح بمفرده أو برفقة عائلته أو بعض أصدقائه بتنفيذ رحلة على حسابه الخاص و الحصول على الخدمات السياحية بالاتصال المباشر بالمشروعات السياحية.

ج. **حسب الهدف:** تنقسم إلى عدة أقسام هي:

- ✓ **السياحة الدينية:** هي من أقدم أنواع السفر، ومهما كانت البواعث المحركة لها، فإن الأفراد غالبا ما يسافرون دوليا إلى الأراضي المقدسة في العالم الإسلامي، بحيث يحج الأفراد إلى مكة و المدينة و غيرها من المراكز الدينية.(3)
- ✓ **السياحة العلاجية:** لقد أدى الاهتمام المتزايد بالصحة خلال الفترة الحالية من القرن الواحد و العشرين إلى زيادة نشاط و انتشار السياحة العلاجية، حيث ظهر تبعا لذلك العديد من الأماكن التي توفر هذا النوع من السياحة لتلبية الطلبات المتزايدة عليها، وتبعا لذلك فقد افتتحت العديد من المنتجعات العلاجية و النوادي الصحية و مراكز العلاج. (4) و تعتمد السياحة العلاجية على المقومات الطبيعية الموجودة بالبيئة اعتمادا رئيسيا مثل المناخ الدافئ و الرمال الدافئة و مصادر المياه الكبريتية و المعدنية، و أحدث نوع من هذه السياحة هو الفنادق البيولوجية التي تعتمد على إعادة بناء الجسم روحا و عقلا.

---

(1) خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية** ، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص46.

(2) مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص22.

(3) محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001، ص35.

(4) عماد الدين جمال جمعة، ليلى محمد صابر الزلاقي، **صناعة الضيافة علم و فن**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص172.

- **السياحة الترفيهية:** و هي من أكثر أنواع السياحة شيوعا و التي يقوم بها السائح بغرض الاستمتاع و الترويح عن النفس و التخلص من روتين العمل، فلذلك عبر عن السياحة على أنها الترفيه عن النفس بتوظيف العقل بدل تغييبه و إزالة اللبس عن المجاهيل بدل العمل على ديمومة التعميم عليها و تعني المغامرة من أجل المتعة و الاكتشاف.(1)
- **السياحة الثقافية:** تتمثل السياحة الثقافية في معرفة أشياء جديدة، ليست معروفة لدى السياح، و تتم عبر زيارة السائح بلاد أجنبية و دراسة شعوبها و الخصائص التي تميز هذه الشعوب عن غيرها حيث تعمل هذه السياحة على زيادة معلومات السائح و إشباع حاجاته من الناحية الثقافية، عبر إقامة الندوات و الدورات الثقافية و المعارض الخاصة و المسابقات الثقافية.

و تتشكل ثقافة شعب معين من مجموعة المعتقدات و القيم و العادات و السلوكيات، و أسلوب الحياة و النقاش و العلاقات الإنسانية في مجتمع معين، و كل بلد له ثقافته التي ينفرد بها و أخلاقياته و عاداته التي يجب أن يحرس عليها، و غالبا ما تتمثل ثقافة المجتمع في المهرجانات و الفنون و الموسيقى و الصناعات اليدوية و الملابس و الأزياء الوطنية.(2)

إن هذه الأشكال الثقافية تولد عند الإنسان متعة ذهنية و يصبح تفكيره أفضل، مما يؤدي إلى تحسين العمل الذي يقوم به، و قد تزايدت نسبة السياحة الثقافية في المدة الأخيرة.

- **السياحة الرياضية:** تعتبر السياحة الرياضية أحد الأنماط السياحية التي تدر على الدول المهتمة بها إيرادات سياحية هامة من النقد الأجنبي، لما تتميز به من شعبية كبيرة، و بالتالي فهي وسيلة لتطوير التبادل بين الشعوب و الدول حيث تشكل التظاهرات الرياضية المحلية و الإقليمية و العالمية أحد عوامل ترقية السياحة في البلدان المستقبلة للتظاهرة الرياضية.(3)

و يمكن لهذا النوع من السياحة التعريف بالمقومات السياحية للبلد المضيف، و بالتالي جذب أعداد كبيرة من السياح المهتمين بالنشاط الرياضي، و زيادة حجم الإيرادات السياحية لهذا البلد.

- **سياحة المؤتمرات و الاجتماعات:** ازداد التركيز على هذا النوع من السياحة بعد الحرب العالمية الثانية و استقرار الأمن و انتشار السلام في العالم و حصول الفائض من المنتجات الصناعية و الزراعية، و بعد استعمال الآلات و المكائن الحديثة في الإنتاج، حيث انتشرت ظاهرة عقد الندوات و المؤتمرات و الاجتماعات السياسية و الثقافية و التعليمية لرجال الأعمال. هذا النوع من السياحة يتطلب خدمات فندقية راقية جدا و بدرجات متميزة و يتطلب أيضا وسائل اتصال حديثة جدا

(1) دليلة مسدوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2009، ص43.

(2) مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص53.

(3) صليحة عيشي، **الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب –** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2005، ص17.

و وسائل نقل متطورة، لأن أغلب هذه المؤتمرات و الدراسات تعقد في أرقى الدول و في أحسن الفنادق و تحتاج إلى قاعات كبيرة و أجهزة و معدات متطورة لنقل هذه المؤتمرات و كذلك توفر كافة سبل الراحة و الاتصالات و المطاعم الراقية.(1)

- ✓ **سياحة الأعمال:** ينطوي هذا المجال على الأسفار التي يقوم بها رجال الأعمال بصفة خاصة لإجراء تعاقدات و إنهاء أعمالهم، و الترحال الذي يقوم به هواة مشاهدة المعارض و الاستفادة من المعروضات و اقتنائها بصفة عامة، و عادة ما يحتاج رجال الأعمال إلى خدمات سياحية متكاملة و من نوع راق يليق بمكانتهم و بمدى إنفاقهم.(2)
- ✓ **سياحة المهرجانات:** و تكون الزيارة فيها بغرض الحضور أو المشاركة في المهرجانات المختلفة الثقافية، فنية، رياضية و التي تهدف إلى تحقيق الرواج العام و الجذب السياحي، و تحظى سياحة المهرجانات باهتمام كثير من الدول، في فرنسا مثلا تنظم 3500 مهرجان، إسبانيا تنظم حوالي 8104 مهرجان، ألمانيا تنظم حوالي 5000 مهرجان.(3)

د. **أنواع السياحة الحديثة:** ظهرت أنماط سياحية حديثة لتلبية احتياجات خاصة تتمثل في:(4)

- ✓ **سياحة الحوافز:** ظهر هذا النوع نتيجة التقدم العلمي و استخدام الآلات الحديثة و زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الأجور، و بالتالي أخذ العمال حقهم في إجازات مدفوعة كما تنظم المؤسسات الكبرى رحلات سياحية كحوافز للعاملين على حسن الأداء و زيادة الإنتاج.
- ✓ **سياحة الصحاري و الواحات:** تمثل أحد أهم أنواع البرامج السياحية شديدة النشاط حيث تعمل الكثير من الدول على أن تصبح سوق رائجة، و تعرض فيها جميع المنتجات بأسعار منخفضة بهدف جذب العديد من السياح.
- ✓ **السياحة الفضائية:** نتج هذا النوع عن التطور التكنولوجي و غزو الفضاء فأصبح بإمكان الأفراد القيام برحلة حول الأرض و هذا من خلال شركات متخصصة.
- ✓ **سياحة المغامرات:** تمثل فئة السياح الذين يستهدفون المغامرة و المخاطرة بحيث تؤمن لهم التحدي بخلاف الجولات التقليدية التي يكون محورها جمال الطبيعة، فهي تؤمن للسائح صلة قوية مع البيئة كمصدر للتحدي أو الصراع كتسلق الجبال و الانحدار على الثلوج.

إن الأنواع السياحية هذه ليست منفصلة كليا عن بعضها البعض بل تتداخل و تتكامل فيما بينها بالنسبة للسائح، كما يمكن أن يصنف كل من أنواعها تحت أكثر من قسم تبعا لتباين معايير التصنيف.

---

(1) زيد عبوي، **معجم المصطلحات السياحية والفندقية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص264.

(2) محمد حافظ حجازي، **إدارة التسويق السياحي والفندقي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص58.

(3) خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص49.

(4) محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص56.

I.3.2.1. مقومات السياحة

يتأثر النشاط السياحي بعدة عوامل تساعد على تدفق السائحين من مختلف دول العالم إلى البلد المضيف في المواسم المختلفة لقضاء عطلهم أو للاستمتاع أو التنزه أو العلاج...الخ، و تتمثل هذه العوامل في:

أ. **المقومات الطبيعية:** و هي التي تتمثل فيما يمتلكه البلد من أشكال متنوعة من التضاريس مثل:[1]

- ✓ **الجبال:** تستغل لممارسة بعض الأنشطة و الهوايات، كهواية تسلق القمم الجبلية، و التزحلق على السفوح الثلجية، و ممارسة رياضة المشي في الممرات الجبلية، كذلك نجد التمتع بمشاهدة المناظر الخلابة من على السفوح و القمم العالية...الخ.
- ✓ **الغابات و الصحاري:** حيث البيئة بها مناطق للصيد و التنزه و كذلك مشاهدة الحيوانات و بعض أنواع النباتات البرية، بالإضافة إلى زيارة المناطق الصحراوية.
- ✓ **الشواطئ البحرية:** و التي تعد أكثر أهمية من الجبال من حيث مقدار الجذب السياحي و تنوع النشاطات التي تمارس من خلاله، فنجد السياحة و التزلج على الماء و تجديف المراكب و التعرض لأشعة الشمس...الخ.
- ✓ **الثروة المائية:** و يندرج تحتها مياه البحار المالحة و المياه العذبة و المعدنية و الأنهار و البحيرات و الينابيع.
- ✓ **المناخ:** يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تقوم عليها الحركة السياحية، بحيث ترتبط به ارتباطا وثيقا من خلال موسميتها، فدراسة عناصر المناخ و معرفة ظروفه المختلفة تشكل الأساس في ازدهار كل أنواع السياحة و في الأماكن المناسبة لها، فالسائح عادة ما يختار الإقليم الذي يتوفر فيه الهواء النقي الجاف، و الحرارة المعتدلة و أشعة الشمس.

ب. **المقومات البشرية:** تمثل المقومات البشرية الجناح الثاني لتطوير المواقع السياحية إلى جانب المقومات الطبيعية، و المقومات البشرية المتنوعة حسب المكان و الزمان، و في هذا التباين جاذبية سياحية كبيرة فلا تقل المقومات البشرية أهمية عن المقومات الطبيعية، فكثيرا ما استندت السياحة في قيامها و تطورها على المقومات البشرية في العديد من الدول السياحية في العالم، بالإضافة إلى الإنجازات الكبيرة التي تركها الأجداد و استكملتها الأجيال المتلاحقة فإلى جانب ما تركه الآباء و الأجداد من ثروات سواء كانت الآثار التاريخية أو الإسلامية و غيرها من الآثار القديمة التي تزخر بها بعض الدول، فإن الجهود البشرية التي تبذل في مختلف الأنشطة السياحية تمثل صورة أخرى من صور الأنشطة السياحية و التي تساعد على جذب السياح مثل القرى السياحية و المنتجعات و المنشآت

---

[1] أحمد الجلاد، **التنمية والإعلام السياحي المستدام**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003، ص31.

الحديثة سواء كانت فنادق أو موتيلات إلى جانب المناطق الترفيهية المختلفة التي تعمل على راحة و جذب السياح.(1)

ج. **المقومات المالية:** رأس المال هو المقوم الأساسي الثالث من مقومات صناعة السياحة حيث يعتبر رأس المال من أهم المقومات التي تعمل على استثمار الأموال في مختلف المشروعات السياحية بإقامة المنشآت و الفنادق و الشركات السياحية و غيرها من معدات و أدوات و مباني، لذا يعد رأس المال مقوم أساسي للسياحة لما له من أهمية كبيرة للقيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة و تدعيم الخدمات السياحية.

كما يفيد توافر المال في القيام بالحملات الدعائية و الإعلامية اللازمة لتسويق المنتج السياحي، حيث يمكن عن طريق توافر المال القيام بالحملات الإعلامية المخططة و المتنوعة و المستمرة في الداخل و الخارج و القيام بالترويج و الإعلان المناسب للمنتج السياحي و كثرة إنتاج المطبوعات الفاخرة بكافة أشكالها و ألوانها.

بالإضافة إلى ذلك تعد التسهيلات السياحية المقدمة إلى الزائر و الأسعار المناسبة للخدمات المقدمة و تسهيلات النقل و ما يتوفر بها من أمان و راحة و سرعة من العوامل الهامة التي تساعد على تدعيم المقومات السياحية بصفة عامة.(2)

د. **المقومات الاجتماعية و الدينية:** تتمثل المقومات الاجتماعية في طريقة حياة الشعوب و سلوكها التي قد تجمع بين القديم و الحديث بالإضافة إلى النظم الاجتماعية التي تعيش في ظلها، فالعادات السلوكية تختلف و تتباين من مجتمع لآخر و يتبلور هذا في عادات الطعام، الملبس، الحرف، المهن، اللغة و الثقافات المختلفة، و هذه الأمور تدفع بالسياح لمعرفة و استكشاف هذه المناطق للتعرف على عاداتها و تقاليدها و تعتبر الموارد البشرية و عنصر الضيافة من أهم دعائم البناء السياحي بالإضافة إلى مقدار إحساس السائح بالأمن الذي يظهر من خلال تقديم الخدمات للسائحين، أما المقومات الدينية مثل الأماكن المقدسة و الآثار الدينية كالمساجد و الكنائس فتمثل عنصرا من عناصر الجذب السياحي لإشباع رغبات هذا النوع من السياحة.(3)

---

(1) إبراهيم خليل بظاظو، **التخطيط والتسويق السياحي باستخدام GIS**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص105.

(2) فؤاد البكري، **الإعلام السياحي**، دار النشر للجامعات، مصر، 2001، ص27.

(3) حيزية حاج الله، مرجع سبق ذكره، ص49.

I.2.ماهية الإيكوسياحة

نبعت فكرة الإيكوسياحة عندما تنبه متزعمي حركة المحافظة على البيئة لإمكانات الدمج ما بين اهتمام الأفراد بالبيئة و حرصهم عليها خاصة و أن هذه الفكرة تطورت خلال العشر السنوات الماضية بناءا على رد فعل السياحة الجماعية من جهة و الاهتمام بالتنوع البيئي من جهة أخرى. و تعتبر الإيكوسياحة ذلك النوع الترفيهي و الترويحي عن النفس و الذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة. أو بمعنى آخر كيف يتم توظيف البيئة التي حولنا لكي تمثل نمطا من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد بغرض الاستمتاع فالإيكوسياحة ما هي إلا متعة طبيعية بما يوجد حولنا في البيئة البرية و البحرية.

تعتمد الإيكوسياحة بالدرجة الأولى على البيئة الطبيعية التي وهبها الله للإنسان لتحقيق أهدافها و سنحاول تناول مختلف التعاريف المتعلقة بالإيكوسياحة وتحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

I.2.1. مفهوم الإيكوسياحة

تعتمد الإيكوسياحة بالدرجة الأولى على البيئة الطبيعية التي وهبها الله للإنسان لتحقيق أهدافها و سنحاول تناول مختلف التعاريف المتعلقة بالإيكوسياحة و تحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

I.2.1.1. جذور الإيكوسياحة

إذا حاولنا البحث في الجذور التاريخية لظهور مفهوم الإيكوسياحة فإننا سنبحث في مسألة الحفاظ المطبقة في المحميات الطبيعية، فعلى مدار العقدين الماضيين كان هناك ظهور تدريجي لأفكار تسعى إلى الربط بين مسألة التنمية و المحافظة على الموارد الطبيعية، و الحديث عن التنمية المستدامة و ينسب مصطلح الإيكوسياحة في الأساس إلى عالم البيئة المكسيكي "هيكتور سيلبلوس" و ذلك سنة 1983 و لكنها بدأت تظهر بشكل واسع مع مطلع تسعينات القرن العشرين خلال ورش العمل و الاجتماعات التي نظمت من قبل المنظمات غير الحكومية و المؤسسات الأكاديمية.

في الثمانينات كان هناك عدد كبير من الدراسات البيولوجية التي اهتمت بالتنوع الحيوي، مما استدعى وجود أدلاء لمرافقة العلماء لإجراء بحوثهم و إرشادهم إلى المناطق المجهولة و كيفية التنقل داخلها. و بالتالي يمكن القول أن مهنة الإرشاد البيئي كانت البذرة الأولى لظهور مفهوم الإيكوسياحة، فهو يمثل أول مهن الإيكوسياحة في مناطق المحميات، ثم تبعها بعد ذلك ظهور مهن أخرى صغيرة تهدف إلى تدعيم الخدمات البسيطة للمجموعات السياحة التي تهتم بالمناطق الطبيعية و التي كانت معظمها مجموعات من الطلبة و أساتذة الجامعات، و الباحثين و علماء الطبيعة.

و بعد مؤتمر الأرض في " ريودي جانيرو " سنة 1994 م توصل العالم إلى مصطلح التنمية المستدامة فظهرت التنمية الزراعية المستدامة، الصناعية، الثقافية، السياحية..إلخ فأصبحت جزء من التنمية السياحية و التي تسعى إلى جعل السياحة أكثر استدامة و حفاظا على مصادر المجتمع الثقافية و الطبيعية للأجيال الحالية و القادمة من خلال تطبيق بعض مبادئ الإيكوسياحة مما جعل المجتمعات المضيفة للسياحة من رافضة إلى مشجعة و مروجة لها و ذلك لجذب المزيد من السياحة التي أخذت تحترم خصوصية المجتمعات المحلية و ثقافتهم و عاداتهم و تقاليدهم.

و منذ ذلك الحين قام خبراء عديدون من منظمات دولية عديدة كالاتحاد العالمي لصون الطبيعة و منظمة السياحة العالمية بتطوير مفهوم الإيكوسياحة و وضع شروط لها. وقبل إطلاق المصطلح، كانت العديد من النشاطات السياحية قد بدأت تنشأ بين السياح الواعين و الذين بدؤوا يدركون مخاطر السياحة الجماعية و ما تتركه من آثار سلبية على المجتمع و البيئة و الاقتصاد. و تم إعلان عالم الإيكوسياحة، و تم الاجتماع في مدينة "كيبيك" في كندا حيث تم الإعلان عن " إعلان الإيكوسياحة" و الذي اتفق فيه المشاركون على دعم الإيكوسياحة و الحفاظ على استدامتها و العديد من الشروط التي تتطلبها. و جدير بالذكر أن هناك زيادة في الطلب على هذه النوعية من السياحة، كما أنها في حالة صعود مستمر و ملحوظ لدرجة أنها أسرع قطاع ينمو في صناعة السياحة.

و قد ظهرت مجموعة من المصطلحات المتعلقة بالسياحة المعتمدة على الطبيعة، هذه المصطلحات تتشابه مع مصطلح الإيكوسياحة في جوانب و تختلف عنها في جوانب أخرى فتناول هذه المصطلحات قد يولد تصورا نظريا لمفهوم الإيكوسياحة. و من هذه المصطلحات:

- ✓ **السياحة الطبيعية:** و تعتبر الأسبق من الناحية الزمنية من السياحة حيث أن الإيكوسياحة جاءت لتقلل من الآثار السلبية الناجمة عن السياحة الطبيعية. هذه الأخيرة تعتمد على زيارة المناطق الطبيعية لكنها لا تهتم بمسألة الحفاظ البيئي فهي قد تؤثر على الموارد النباتية، الحيوانية، و الطبيعية عموما. فهذا النوع من السياحة يركز على تحقيق الحد الأقصى من المنافع الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية و الثقافية و البيئية، بينما تعتبر مسألة ضبط الأبعاد الاقتصادية تحقيق المنافع الاجتماعية و الثقافية و البيئية غاية و رسالة الإيكوسياحة من أجل الوصول إلى سياحة تخدم الطبيعة بدلا من استغلال الطبيعة خدمة السياحة.[1]
- ✓ **السياحة العلمية أو سياحة البحث:** يهدف هذا النوع من السياحة إلى التنقل من مكان إلى آخر لإجراء البحوث و الدراسات في المناطق الطبيعية من أجل المساهمة في المحافظة عليها.

---

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص49.

- **سياحة التراث الحضاري:** يركز هذا النوع على عادات و تقاليد الشعوب المختلفة كعنصر جذب سياحي مهم. و يتجلى هذا النوع في شكله التقليدي الموجه إلى زيارة المتاحف و المواقع الأثرية و التراثية. كما أصبح يركز على العامل الأنثروبولوجي للسكان المحليين بهدف التعرف على طريقة معيشتهم و مراقبة عاداتهم و تقاليدهم و سلوكهم مع مراعاة مراقبة أثر السياحة على الجوانب الثقافية لتقليلها إلى حدها الأدنى.
- **السياحة المستدامة أو الخضراء:** وهي ذلك النوع الذي يستغل المصادر الطبيعية بشكل عقلاني، أو من خلال فرض المعايير البيئية على مكونات النشاط السياحي، كاستخدام الوقود الأقل تأثيرا على البيئة في مجال النقل، تدوير النفايات المتأتية من الفنادق، و كذلك وضع لوحات إرشادية في الغرف تحث على ترشيد استخدام الماء و الكهرباء. فالسياحة المستدامة تعني تحقيق مستوى الرفاهية التي تأتي من السياحة للأجيال الحالية أي السياح و السكان المحليين، مع عدم الإضرار بحصة الأجيال القادمة في مناطق الهدف السياحي التي تتوفر فيها الموارد المختلفة سواء كانت طبيعية أو تراثية أو غيرها.[1]
- **السياحة الزراعية أو الريفية:** برز مفهوم السياحة الزراعية في المناطق الريفية، كاختيار عملي للاستمتاع بالطبيعة و التراث المحلي و الحفاظ عليهم في آن واحد، و تعرف هذه النوعية من السياحة بأنها رحلات و زيارات لمناطق زراعية تقليدية بغرض الاستمتاع و مزاولة الأنشطة الزراعية، و تأمل البيئة الطبيعية و ملامحها الثقافية.

I.2.1.2. تعريف الإيكوسياحة

ظهر مصطلح الإيكوسياحة مند مطلع الثمانينات من القرن العشرين و هو مصطلح حديث نسبيا جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان محافظا على الإرث الفطري الطبيعي و الحضاري للبيئة التي يعيش فيها، و يمارس فيها نشاطه و حياته و هو في هذه الحياة و الممارسة ليس حرا مطلقا بل هو حر مسؤول عن ما يفعله، و هو يعيش في إطار المعادلة التالية: **الحرية السياحية = المسؤولية البيئية.**[2]

فالإيكوسياحة هي إطار يجمع السكان المحليين و الزوار و البيئة في نظام إيجابي و متوازن يكفل المنفعة و حماية الحقوق للجميع.

لم يكن هناك تعريف واضح و دقيق للسياحة، و التحدي الذي كان يقف أمام تعريفها هو تحديد فيما إذا كانت الإيكوسياحة هي منتج سياحي أم عملية و نموذج تطويري يسعى للوصول إلى منتج. و قد اهتمت

---

(1) نفس المرجع، ص ص 55-57.

(2) محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 42.

عدة مؤسسات بموضوع الإيكوسياحة و تحديد مفهومها و أسسها، و لم يقف الأمر على مستوى العاملين في صناعة السياحة بل شمل كذلك الأكاديميين، و العاملين في تجارة السياحة كمنظمي الرحلات السياحية بالإضافة إلى المنظمات المهتمة في مجال الحفاظ البيئي سواء كانت منها الحكومية أو غير الحكومية.

و كما ذكرنا سابقا فإن Ceballos Lascurian يعد من أوائل الباحثين الذين حاولوا تحديد مفهوم الإيكوسياحة، بحيث عرفها بأنها: "السياحة التي تتضمن السفر إلى المناطق غير المدمرة أو الملوثة نسبيا لأهداف محددة مثل البحث أو التمتع بمشاهدة النباتات و الحيوانات البرية، بالإضافة إلى التعرف على أية مظاهر ثقافية تتوفر في المنطقة سواء كانت هذه المظاهر قديمة أو حديثة".

أما Fennell و بعد استعراضه لأكثر من خمسة عشر تعريفا للإيكوسياحة فقد خلص إلى تعريف شامل و كامل كما يصفه و الذي يشير إلى أن الإيكوسياحة هي شكل مستدام من السياحة التي تعتمد بالأساس على المصادر الطبيعية و تسعى إلى تقليل المخاطر عليها. و هذا النوع من السياحة يجب أن يوجه محليا من خلال إشراك المجتمعات المحلية في المراقبة و الحصول على عوائد سياحية و من ثم تنمية مهاراتهم و قدرتهم على إدارة أنفسهم بأنفسهم.[1]

و قد ورد تعريف للإيكوسياحة من قبل الصندوق العالمي للبيئة: "و هي السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث و لم يتعرض توازنها البيئي إلى خلل، للاستمتاع بمناظرها و نباتاتها و حيواناتها البرية و حضارتها في الماضي و الحاضر" .

أما المنظمة العالمية للسياحة فقد عرفتها بأنها شكل من أشكال السياحة تعمل على تلبية احتياجات السياح و المناطق المضيفة مع حماية الفرص المتاحة للمستقبل. كما أنها تؤدي إلى إدارة الموارد التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و الجمالية، مع الحفاظ على السلامة الثقافية، و العمليات الإيكولوجية و التنوع البيولوجي و نظم دعم الحياة.[2]

كما تعرف بأنها السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية و التي تحافظ على البيئة، و تتعهد بديمومة الرفاهية للسكان المحليين. و حتى نطلق على السياحة اسم الإيكوسياحة فإن ذلك يجب أن يتوافق بالكامل مع أهداف الحفاظ و الحماية في البلد المعني. و في نفس الوقت أن لا تأثر على الإطلاق على ثقافة المجتمع المعني أو المضيف كما يجب أن تساهم في توليد الدخل و التعليم المستمران لأفراد المجتمع.[3]

---

(1) أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 63، 64.

(2) Laura Lecolle, Ecotourisme Outils et bonnes pratiques, pole relais lagunes méditerranéennes, conservation des Espaces Naturels du Languedoc-Roussillon, avril 2008, p 10

(3) أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

و في العام 1993م تم تعديل التعريف المبكر الذي أطلقه "سيباللوس لاسكورين" حول ما سماه الإيكوسياحة ليأخذ تسمية السفر المسؤول بيئيا إلى مناطق طبيعية ذات وضع مستقر نسبيا، لكي يستمتعوا بالبيئة و يبدوا تقديرا عاليا لها (و كذلك أية معالم ثقافية مرافقة سواء كانت من الزمن الماضي أو الحاضر). و السفر البيئي هذا يروج للمحافظة على البيئة، و ينجم عنه أثر سلبي منخفض للزائر عليها، و يتيح انخراطا نشطا و مفيدا في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية. و قد تبنى الاتحاد الدولي لصون الطبيعة هذا التعريف بشكل رسمي خلال مؤتمره العالمي الأول للمحافظة على الطبيعة و الذي انعقد بكندا في شباط 1996. أما المجتمع الدولي للإيكوسياحة فقد عرف الإيكوسياحة سنة 3002 بأنها: "السفر إلى المناطق الطبيعية و التي تساهم في الحفاظ على بيئة هذه المناطق و تحسين نوعية الحياة للمجتمع المحلي".

و تعد الإيكوسياحة جزء من السياحة المستدامة تنبع أسسها من النواحي البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية و تساهم بنشاط في المحافظة على الإرث الوطني الطبيعي و الثقافي و هي تعمل على مشاركة السكان المحليين و مساهمتهم في تخطيط و تطوير المشاريع و بالتالي تخفف من النزوح السكاني نحو المدن الكبرى. كما تعد أيضا نمطا من أنماط سياحة الطبيعة و خلالها يستمتع السائح بالمشي أو ركوب القوارب في المناطق الطبيعية مع مرشدين لشرح مظاهر البيئة الطبيعية من النبات و الحيوان.

و من التعريفات الأخرى للإيكوسياحة أنها ذلك النوع الترويجي من السياحة الذي يرتبط بالبيئة أو بمعنى آخر هي توظيف البيئة لكي تمثل نمطا من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد للاستمتاع بجمال الطبيعة و بكل ما حوله في البيئة البرية و البحرية. كما تعد الإيكوسياحة هي عملية تعلم و ثقافة و تربية بمكونات البيئة، و بذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة و الانخراط بها، أما السياحة المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق و معرفة بأهمية المناطق السياحية و التعامل معها بشكل ودي، و ذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار.[1]

من خلال هذا التعريف يمكن الوقوف على مفهوم شامل للإيكوسياحة والذي يتحدد بالعناصر التالية:

- الإيكوسياحة هي نشاط إنساني، يمارسه البشر وفق ضوابط حاكمة و قواعد متحكمة، تحمي و تصون الحياة الفطرية الطبيعية، و تحول دون تلوثها، و تعمل على الحفاظ عليها صالحة و صحية و ليس فقط من أجل الأجيال الحالية، و لكن من أجل الأجيال القادمة في المستقبل. فهي نشاط رشيد و عاقل.

[1] عبد السلام الإرياني، "علاقة صناعة السياحة مع البيئة و المجتمع و الاقتصاد"، جريدة الجمهورية اليمنية، العدد 12، الصادر بتاريخ 10-08-2008.

- الإيكوسياحة تحافظ على التنوع و تحمي الكائنات من الانقراض، و تعيد للإنسان إنسانيته في حماية الحياة البرية، و زيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها، و من ثم فإن تأثيرها الإيجابي يعود على جميع الكائنات الحية في المقصد السياحي البيئي.
- الإيكوسياحة نشاط له مردود متعدد الجوانب، يجمعان بين الجانب الملموس، و الجانب المعنوي الأخلاقي، و ما بين المبادئ و القيم الحميدة التي تسعى الشعوب إلى تكريسها و جعلها مرشدا للأجيال المتلاحقة من شعبها. فالمحافظة على سلامة البيئة تتحول بفعل هذه القيم إلى مبادئ سامية لتأكيد الولاء و الانتماء للوطن و المجتمع.
- الإيكوسياحة نشاط يجمع ما بين الأصالة في موروثها الحضاري الطبيعي، و ما بين الحداثة في تحضرها الأخلاقي و القيمي، أي أنها تجمع في تضاد عجيب ما بين القديم و الحديث، و ما بين الأصالة و المعاصرة، و تخلق من هذا الجمع و التجميع نمطا رائعا من التجانس و التوافق و الاتساق.
- الإيكوسياحة هي التزام أخلاقي و أدبي أكثر منها التزام قانوني تعاهدي، و هو التزام فاعل على مستوى الدولة المستضيفة، و لكن أيضا على مستوى العالم ككل، و من ثم فإن ثقافة الالتزام و تأثير القيم و المبادئ سوف تحكم هذا النوع من السياحة.[1]

I.3.1.2. أهمية الإيكوسياحة

الإيكوسياحة لها أهمية خاصة اكتسبها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف و في نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها و التي تنبع من طبيعة الممارسة و تكمن في:[2]

- المحافظة على التوازن البيئي و من ثم حماية الحياة الطبيعية البرية و البحرية و الجوية من التلوث و بالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن و الصحة و البيئة.

- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها، أو استخراجها بما يحافظ على الصحة و السلامة العامة و تجدد الموارد و عدم هدرها أو فقدها أو ضياعها و في نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة و سلامة المجتمع و حيويته و فاعليته.

---

(1) محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ث 47-50.

(2) نفس المرجع، ص ص 53-54.

- توفر الإيكوسياحة الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج و القلق و التوتر بمنع الضوضاء و الانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية و الحياة البسيطة الغير معقدة.

أولا- الأهمية الاقتصادية للإيكوسياحة

ترتبط الأهمية الاقتصادية للإيكوسياحة من حيث كونها أداة و وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة فممارسة النشاط السياحي يعمل على تحقيق مايلي:

- عائد و مردود و أرباح و مولدات للدخل من ممارسة نشاط الإيكوسياحة و سواءا كان هذا الدخل بالنقد الأجنبي، أو بالعملة المحلية، و ما يعنيه من تحسن شروط التبادل مع الدول الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات.

- توفير فرص عمل لذوي المهارات أو غيرهم على حد سواء باعتبار النشاط السياحي يعتمد بشكل كبير على الاتصال الشخصي و يقوم على العمل المكثف المتكامل، خاصة في منطقة المقصد السياحي البيئي الذي يعتمد على كل ما هو محلي و متوافر في المنطقة التي تم إنشاء الإيكوسياحة فيها، و التي أصبحت مقصدا سياحيا مميزا.

- تنويع العائد الاقتصادي، و تنويع مصادر الدخل القومي، و تنميته من أنشطة رئيسية أو فرعية نشأت و ارتبطت بالنشاط السياحي بصفة عامة، و بالنشاط السياحي البيئي بصفة خاصة، و ما يرتبط به من أنشطة مثل النقل، الإيواء، الإعاشة...إلخ و من ثم فإن الإيكوسياحة تساعد كثيرا على تحسين مستوى المعيشة.

- زيادة العوائد الحكومية، و ما يعنيه ذلك من تقليل الدولة من اعتمادها على الضرائب المباشرة، و من يعينه أيضا من زيادة قدرتها على تمويل الإنفاق الحكومي، و تقديم المساعدات و الإعانات الحكومية المباشرة أو غير المباشرة للأفراد و للمشروعات، و للدول الصديقة أيضا...إلخ. [1]

ثانيا- الأهمية الاجتماعية للإيكوسياحة

- تعد الإيكوسياحة سياحة صديقة للمجتمع، فهي تقوم على الاستفادة الكاملة مما هو متاح في المجتمع من موارد أو من أفراد، وهي سياحة مؤثرة في المجتمع، و متأثرة به، بشكل واضح و صريح.

[1] نفس المرجع، ص ص 54-57.

- تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية و تحقيق و تحسين عملية تحديث المجتمع و نقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات متفتحة.
- تعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم و التقليل من المخاطر الموسمية و ما ينشأ عنها من قلق و اضطراب اجتماعي.
- تخلق صورة ذهنية عالمية إيجابية محببة إلى المجتمع المحلي بصفة عامة و إلى مجتمع المقصد السياحي بصفة خاصة، حيث تعمل على تحسين انطباعات الأجانب عن البلد المضيف و التأثر به و مساندته في قضاياه.
- تعمل الإيكوسياحة على إبقاء المجتمع المحلي في حالة عمل دائم و مستمر، و التقليل من مشكلة الموسمية و ما ينشأ عنها من توتر و اضطراب اجتماعي.

ثالثا- الأهمية الثقافية للإيكوسياحة

للإيكوسياحة جانبها الثقافي القائم على نشر المعرفة و زيادة تأثرها على تطوير و تقديم البرامج السياحية فالدور الثقافي للإيكوسياحة يبرز من خلال مايلي:

- تلعب الإيكوسياحة دورا مهما في عملية التنوير البيئي، حيث تبرز أهمية استعادة التوازن الطبيعي الفطري و القضاء على التلوث الحاصل في البيئة.
- تعمل الإيكوسياحة على نشر ثقافة المحافظة على البيئة و زيادة الوعي و الفهم لقضاياها و المحافظة على الموروث و التراث الثقافي الإنساني، و ثقافة الحضارة و المواقع التاريخية و صناعة الأحداث و المناسبات الثقافية.
- العمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة و الآداب و الفولكلور و سياحة الندوات و اللقاءات الثقافية و الربط بينها و بين الواقع البيئي المعاصر لتصبح ثقافة الإيكوسياحة عملية تفاعل مستمر ما بين قوى المعاصرة و التحديث. و ما بين الأصالة و المحافظة على التراث فتصبح امتدادا مستمرا قائما على جذور عميقة في الماضي التاريخي، و اتساعا شاملا لأوضاع الحاضر و استشرافا لقضايا المستقبل و طموحاته و آماله و أهدافه.

رابعا- الأهمية البيئية للإيكوسياحة

- تعتبر الإيكوسياحة من الصناعات النظيفة التي تهتم بالمحافظة على المناطق السياحية و نظافتها لأنها تعد مطلبا سياحيا لجذب السياح حيث يتم ذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد

و المعطيات الطبيعية و عدم الإساءة إليها باعتبارها ثروة وطنية، تنظيم و تخطيط استخدامات الأرض بشكل سليم يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة و لا يتسبب في نفس الوقت بأي مشاكل بيئية أو آثار سلبية، و الاهتمام بالبعد الجمالي سواء بالنسبة للبيئة الطبيعية أو التي من صنع الإنسان.

- كما تضع الإيكوسياحة ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك الموارد أو استعمالها بما يحافظ على الصحة و السلامة البيئية، و ذلك بالمحافظة على التوازن البيئي في أجمل صورة و في أجمل عناصره و هي بذلك تحمي الحياة الطبيعية البرية و الجوية و البحرية من أي تلوث يؤثر فيها بشكل سلبي و من ثم فهي تستخدم منهج الوقاية بدلا من أساليب المعالجة. كما أن الإيكوسياحة توفر الموارد المالية اللازمة التي تستخدم فيما بعد لتطوير و صيانة الطبيعة و المنشآت الطبيعية كالمتنزهات و المحميات الطبيعية. (1)

I.2.2. قواعد الإيكوسياحة

نظرا لأن الإيكوسياحة كانت مجرد فكرة و ليس منهجا لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات فقد كان يروج لها بدون معرفة قواعدها و منهجها، واليوم غدت الإيكوسياحة منهجا يجب الأخذ به لا شعارات تطرح و تردد، ولابد أن يعي المستثمرون السياحيون و الحكومات جدوى تطبيق منهج الإيكوسياحة و فهم مرتكزاتها، و وضع القوانين و الأنظمة التي تنظم العملية السياحية المرتبطة بها و المتمثلة في:

- ✓ تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية في المناطق السياحية.
- ✓ تثقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية.
- ✓ التأكيد على أهمية الاستثمار المسؤول، و الذي يركز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين و المحافظة على عاداتهم و تقاليدهم.
- ✓ إجراء البحوث الاجتماعية و البيئية في المناطق السياحية و البيئية لتقليل الآثار السلبية.
- ✓ العمل على مضاعفة الجهود لتحقيق أعلى مردود مادي للبلد المضيف من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية و الإمكانيات البشرية.(2)
- ✓ أن يسير التطور السياحي جنبا إلى جنب مع التطور الاجتماعي و البيئي، بمعنى أن تتزامن التطورات في كافة المجالات لكي لا يشعر المجتمع بتغيير مفاجئ.

---

(1) المرجع السابق.

(2) الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، **دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها**، ص6.

- ✓ الاعتماد على البيئة التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة، و تقليل استخدام الأشجار في التدفئة و المحافظة على الحياة الفطرية و الثقافية.
- ✓ توفر مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي.
- ✓ وضع قوانين صارمة و فاعلة لاستيعاب أعداد السياح و حمايتهم و حماية المواقع البيئية في نفس الوقت.
- ✓ دمج سكان المجتمع المحلي و توعيتهم و تثقيفهم بيئيا و سياحيا، و توفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية و تحسين ظروف معيشتهم.
- ✓ تعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة و البيئة من أجل إنجاح الإيكوسياحة معا بتحقيق سياحة:

- **مرتكزة إلى الطبيعة:** إن الإيكوسياحة مرتكزة إلى البيئة الطبيعية مع التركيز على المعالم الحيوية البيولوجية، و أيضا المعالم المادية الطبيعية و الفيزيائية و المعالم الثقافية. حيث تحدث الإيكوسياحة في موقع طبيعي و تعتمد عليه، و قد تتضمن مكونات ثقافية حيثما وجدت تلك المكونات في موقع طبيعي. و هنا يكون الحفاظ على المورد الطبيعي أمرا أساسيا من أجل تخطيط و تطوير و إدارة الإيكوسياحة.
- **مستدامة إيكولوجيا:** فالإيكوسياحة هي سياحة مستدامة بيئيا، هذا يستوجب أن تتضمن في مختلف فعاليتها احترام بيئة و ثقافة البلد أو المنطقة المضيفة. و هذا يتطلب إجراءات إدارية و تنظيمية عديدة لعل من أهمها ما يدعى بتحديد القدرة الاستيعابية للموقع، أي تحديد العدد الأقصى من الزوار الذي يسمح لهم بزيارة الموقع أو المنطقة بدون إحداث تغيير غير مقبول أو محبذ في البيئة الطبيعية و بدون تناقص أو انخفاض غير محبذ في نوعية التجربة أو الخبرة التي سيكتسبها السائح البيئي.

و يقصد بالاستدامة في الإيكوسياحة الاستدامة البيئية و الاستدامة الاقتصادية، و أما الاستدامة البيئية فهي تعني الاعتماد على المصادر الطبيعية في السياحة من دون أن يؤدي ذلك إلى تخريبها بشكل يمنع الأجيال القامة من الاستفادة منها. و أما الاستدامة الاقتصادية، فهي تعني بقاء جل الأموال و الأرباح من هذه السياحة مع السكان المحليين و ليس مع الشركات الكبرى أو جهات خارجية كبرى.

- **مثقفة بيئيا:** إن التثقيف أو التعليم و التفسير البيئي يشكلان أدوات هامة لخلق تجربة سياحية بيئية ممتعة و مفيدة أو ذات معنى. وسمة التثقيف تشكل إحدى السمات المميزة للمنتج السياحي البيئي و بالتالي المحددة لقطاعه السوقي الذي يتوجه إليه. فالإيكوسياحة في الحالة المثالية ينبغي أن تقود إلى تصرف إيجابي إزاء البيئة عبر تبني وعي معزز للحفاظ على البيئة. و عليه يمكن للتثقيف البيئي أن يؤثر في سلوك السائح و المجتمع و صناعة السياحة و يساعد في الاستدامة الطويلة الأمد للنشاط السياحي في المناطق الطبيعية، كما يمكن للتثقيف البيئي أن يكون مفيدا كأداة لإدارة المناطق الطبيعية، حيث أن التفسير يساعد السياح على رؤية الصورة الكبيرة المتعلقة بالبيئة، ذلك أنه أي التثقيف يعترف بالقيم الطبيعية و الثقافية للمنطقة بالإضافة للقضايا الأخرى مثل إدارة الموارد.

- **مفيدة محليا:** إن انخراط المجتمعات المحلية في توفير الخدمات الإيكوسياحية لا يعود فقط بالنفع على المجتمع و البيئة، و لكنه أيضا يحسن نوعية خبرة و تجربة السائح. و يمكن للمجتمعات المحلية أن تنخرط في عمليات الإيكوسياحية و في تقديم المعلومات و الخدمات من إطعام و مبيت و حمل للأمتعة...إلخ. و أيضا في تقديم التسهيلات و المنتجات من منتجات يدوية تقليدية و متطلبات السير في الهواء الطلق كالقبعات الواقية من الحر أو البرد وبالإضافة لفوائدها الاجتماعية و الثقافية، يمكن للإيكوسياحة أن تولد الدخل اللازم لإدارة المحافظة على المورد الطبيعي. حيث يمكن لمساهمة مالية مع جزء من تكلفة الجولة السياحية أن تساعد ماليا مشروع المحافظة على البيئة الطبيعية. كما يمكن للمساهمة، بدلا من ذلك، أن تقوم على أساس المساعدة العملية في الميدان، و ذلك عبر انخراط السياح في جمع و تحليل البيانات البيئية.

- **إرضاء السائح:** يشكل إرضاء الزوار ضمن تجربة الإيكوسياحة أمرا أساسيا من أجل تأمين قابلية النجاح طويل الأمد لصناعة الإيكوسياحة. و ثمة ضرورة أيضا للاعتراف بأهمية سلامة السائح فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، فضلا عن الإدارة الفعالة للمخاطر المحتملة للرحلة في قلب الطبيعة و كذلك فإن المعلومات المقدمة للسياح المحتملين حول فرص الإيكوسياحة ينبغي أن تمثل بدقة الفرص المعروضة في مقاصد سياحية بيئية محددة. (1)

(1) داودي الطيب، دلال بن طبي، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 09-10 مارس 2010.

I.3.2. العناصر الفاعلة في الإيكوسياحة

هناك عدد كبير من الفاعلين في مجال الإيكوسياحة على المستوى الدولي، الوطني و المحلي. و تختلف مسؤوليات و صلاحيات هؤلاء الفاعلين حسب الدور الذي يقومون به، و على الرغم من تفاوت المسؤوليات و تعدد الصلاحيات إلا أن جميع هذه العناصر تسعى إلى تطوير و إدارة السياحة لخدمة البيئة و المواقع الطبيعية، و من ثم فإن نجاح فكرة الإيكوسياحة في المناطق الطبيعية تكمن في مدى التعاون و التنسيق بين هذه الجهات المختلفة. و يمكن تصنيف الفاعلين في مجال الإيكوسياحة كمايلي: [1]

I.3.2.1. صناع القرار الرئيسيون في مجال الإيكوسياحة

أولا- مدراء المناطق المحمية

غالبا ما يكون مدراء المناطق المحمية من المتخصصين في علوم الأحياء أو في الزراعة، أو علماء النبات، الذين يكون لديهم دراية بطرق حماية الحياة البرية و الفطرية و المناطق المهددة بيئيا. إذ تتضمن واجباتهم الرئيسية ترتيب الإجراءات المتعلقة بحماية النباتات والحيوانات المتوفرة في المنطقة، و فتحها أمام الحركة السياحية و الزوار ولكن ضمن أسس بيئية علمية و السعي إلى إدارة مكونات الحياة البرية في المحمية، و توفير التسهيلات التي يحتاجها الزوار بالتعاون مع أصحاب المنشآت السياحية.

كما على مدراء المناطق المحمية العمل على تسوية النزاعات و المصالح المتضاربة بين مختلف الفاعلين في النشاط السياحي لمصلحة المنطقة المحمية، إلا أن هذا الأمر يتطلب التعاون بين مدراء المناطق المحمية و المؤسسات الأخرى خاصة غير الحكومية منها. و يمكن إيجاز دور مدراء المناطق المحمية في مايلي:

- التعاون مع السلطات المحلية للحفاظ على النباتات و الحيوانات في المنطقة.
- توفير فرص التعلم البيئي للسكان المحليين و الزوار.
- توفير أنظمة رقابة و عقوبات فعالة بالتعاون مع السلطات المحلية بحق من ينتهك حرمة المنطقة المحمية.
- تقدير مدى حساسية المنطقة بيئيا و بالتالي السعي إلى فتحها أمام الحركة السياحية تبعا لمستوى حساسية هذه المنطقة، و من ثم وضع الضوابط أمام ذلك.

---

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-112.

ثانيا- السكان المحليين

الأفراد القاطنون حول المناطق المحمية مختلفون في وجهات نظرهم و خبراتهم و معرفتهم. و لكن يمكن وضع بعض التعميمات حول السكان المحليين و علاقتهم بالإيكوسياحة ففي البداية بعض المجتمعات الريفية التي تعودت على المعيشة الهادئة يجدون أنفسهم فجأة وسط اتجاهات و حركات سياحية دولية كانت أو محلية، يأتون لمشاهدة المناطق الطبيعية والاستمتاع بها و الإطلاع على عادات و تقاليد و ثقافة المجتمع المحلي، و بالتالي فإن ردود الفعل تختلف، فالبعض يرفض هؤلاء السياح و خاصة الدوليين منهم خوفا من الآثار الاجتماعية و الثقافية على نمط حياتهم الذي تعودوا عليه، إضافة إلى أنهم لا يرحبون بتلك التغيرات التي تجلبها الإيكوسياحة عليهم. أما البعض الآخر فقد يصل مستوى إعجابه بالسياح إلى درجة أنه يتخذ كل الجهود اللازمة لتطويرها خاصة إذا أدرك مدى مساهمة الإيكوسياحة في خلق فرص العمل و قدرتها على الحفاظ على مصادرهم التي يعتمدون عليها في معيشتهم.

هناك العديد من السكان المحليين خاصة في الدول النامية يرحبون بالزوار و يقومون على تصميم برامج سياحية لهم و يكون دافعهم لذلك إما السعي إلى حماية المصادر الطبيعية المتوفرة في منطقتهم، أو تحقيق العوائد الاقتصادية المتمثلة في جمع و كسب الأموال، و تحقيق فرص العمل، و إحداث التنمية لمنطقتهم. أما بالنسبة لأولئك الأشخاص الذين لا يرغبون بالسياحة و لا يسعون إلى تشجيعها على الإطلاق فهم لا يملكون الوسائل الفعالة لإيقافها أمام اتجاه عالمي يسعى إلى تطوير صناعة السياحة و اكتشاف مناطق سياحية بيئية جديدة لذا فإنهم يكتفون بمقاطعتها.

يحتاج اهتمام المجتمع و السكان المحليين بالتنمية السياحية إلى عناية خاصة و توعية هؤلاء الأفراد حول أهمية و أثر و فوائد السياحة خاصة إذا علموا أن السياحة تمس حياتهم و تقاليدهم و ثقافاتهم بالإضافة إلى مساهمتها في تنظيمهم اجتماعيا و سياسيا. و على أية حال فإن السكان المحليين يلعبون دورا هاما في الإيكوسياحة لسببين:

- لأن موطن الإيكوسياحة هو موطنهم و مكان عملهم الذي يقتاتون منه، و بالتالي فإن الأمر يتطلب منهم أن يكونوا نشطين في اتخاذ القرار و التخطيط و الإدارة الخاصة بالإيكوسياحة.
- السكان المحليين هم النشطاء الرئيسيون في الحفاظ على المصادر الطبيعية. و بالتالي فإن علاقتهم و استعمالهم للمصادر ستحدد مدى نجاح إستراتيجيات الحفاظ بالنسبة للمناطق المحمية و من ثم نجاح السياحة، بالإضافة إلى ذلك فإن المعرفة المحلية للسكان المحليين هي عنصر رئيسي في تعلم الزوار.

ثالثا- أصحاب المشاريع السياحية

تعد السياحة بشكل عام نشاط اقتصادي ضخم تشمل عدد كبير من الفاعلين في تنفيذ هذا النشاط مثل منظمي الرحلات السياحية، و وكالات السياحة و السفر، و كذلك موظفي شركات الطيران، و الرحلات البحرية، و سائقي الحافلات، و موظفي الفنادق الكبيرة و النزل الصغيرة، و صناع الحرف التقليدية و أصحاب المطاعم، و المرشدين السياحيين، و بالتالي فإن درجة التعقيد هذه تضع مدراء المناطق المحمية أمام تحديات في كيفية تشكيل شراكة و علاقات مع هذه الأطراف الفاعلة في النشاط السياحي.

فالسياح يرتبطون بعدد من الأطراف الفاعلة في النشاط السياحي خلال رحلتهم، ففي الرحلات الدولية فإن السائح يكون اتصاله الأول مع وكيل السياحة و السفر أو منظمي الرحلات أو شركات الطيران، ثم يعمل وكيله على إيصاله إلى وكيل الاستقبال في بلد الهدف السياحي الذي يأخذ على عاتقه كافة الترتيبات المتعلقة بالنقل و الإقامة و الإرشاد و الطعام. هذا بالإضافة إلى العديد من النشاطات المحلية الأخرى كالمح لات التجارية و محلات الصرافة و الاستراحات و غيرها من الخدمات التي تدخل أيضا في تشكيل هذا السيناريو السياحي. أما المعيار في ربط كل هذه الأطراف معا فهي مسألة الربح المادي.

و كما يشير (Egles and Higgin , 1998) أن أسباب اهتمام جميع هذه الأطراف بالإيكوسياحة ترجع إلى:

- ✓ إدراكهم للاتجاهات السياحية الحديثة و مكانة الإيكوسياحة بين هذه الاتجاهات.
- ✓ الإيكوسياحة قد تعزز السلوك الجيد للسائح و بالتالي تقليل الآثار السلبية في المناطق المحمية.
- ✓ دور صناعة السياحة في تشجيع الإيكوسياحة و إبقاء مثل هذا النوع من السياحة على دراية و اطلاع في كيفية الوصول إلى السائح سواء كان ذلك من خلال المنشورات و الإنترنيت، أو غيرها من وسائل الإعلام. و مثل هذه الوسائل تساهم في الربط بين مقاصد الإيكوسياحة و السياح.

رابعا- المسؤولون الحكوميون

يساهم العديد من المسؤولين الحكوميين من الدوائر و القطاعات في عملية التخطيط و التطوير و إدارة الإيكوسياحة و التي تتمثل في غالبية الأحيان بوزارة السياحة، و مؤسسات المصادر الطبيعية و المناطق المحمية، و مؤسسات الحياة البرية و وزارة المالية و النقل و غيرها، إذ يكون المسؤولون الحكوميون من المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية.

و قد حدد (بريس 1995) مسؤولية المؤسسات الحكومية في الإيكوسياحة بمايلي:

- تزويد المناطق المحمية بالقيادات و الإدارات، على أن يكونوا من أبناء المجتمع المحلي.
- المساهمة في وضع أهداف وطنية للإيكوسياحة و كذلك خلق إستراتيجيات خاصة بها.
- وضع الأسس و السياسات العامة للمناطق المحمية مثل أجور دخول الزوار إلى هذه المناطق و كذلك أنظمة توزيع العائدات المتأتية من ناحية الإيكوسياحة على المجتمع المحلي. و تحديد دور القطاع الخاص في الإيكوسياحة في المناطق المحمية.
- توفير البنية التحتية خارج المنطقة المحمية و التي تتراوح من توفير المطارات في المدن الكبرى إلى توفير الشوارع الفرعية في المناطق النائية و البعيدة. و كذلك توفير خدمات أخرى هامة مثل العيادات الصحية في المناطق الريفية.
- السعي إلى تشجيع الإيكوسياحة من خلال الحملات الوطنية و الإعلانات عن مناطق محمية جدية تم تطويرها.

و بالتالي فإن مشاركة المؤسسات الحكومية في الإيكوسياحة تعطيها أهمية كبيرة و قبولا عند غالبية المجتمع المحلي.

خامسا- المؤسسات غير الحكومية

تلعب المؤسسات غير الحكومية دورا ثمينا و حساسا في الإيكوسياحة لأنها تعمل كحلقة وصل بين عدد كبير من الأطراف المهتمة بمثل هذا النوع من السياحة، فهي تلعب أدوارا متعددة في توظيف وتطبيق الإيكوسياحة. و تتمثل هذه الأدوار في:

- ✓ **دور مباشر:** بحيث يكون أفراد هذه المؤسسات إما مدراء برامج سياحية أو مدراء المنطقة المحمية.
- ✓ **دور غير مباشر :** بحيث يعمل هؤلاء كمديرين أو مستشارين، أو العمل كشركاء مع الشركات السياحية الخاصة، أو المجتمعات المحلية، و في بعض الظروف الاستثنائية العمل كمجهزين للخدمات السياحية.

و هناك عدة أنواع من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال السياحة بشكل عام و الإيكوسياحة بشكل خاص و منها: الجمعيات السياحية التي تسعى إلى الربح مثل منظمي الرحلات السياحية، و منظمات لا تسعى إلى الربح و إنما تركز جهودها بشكل أساسي على عملية التطوير

و التخطيط لمشاريع الإيكوسياحة و قد تكون هذه المنظمات دولية مثل منظمة السياحة العالمية، أو إقليمية مثل منظمة السياحة العربية، أو محلية مثل جمعيات حماية البيئة.

I.2.3.2. الأطراف المساندة في مجال الإيكوسياحة

أولا- الممولون

هناك العديد من المؤسسات الدولية أو الإقليمية أو المحلية يمكن أن تلعب دورا في تطوير الإيكوسياحة من خلال القروض أو المنح مثل مؤسسات البنك الدولي، المؤسسات الاستثمارية الخاصة أو البنوك المحلية و تعد مثل هذه الاستثمارات مهمة للمناطق المحمية التي تستقبل الإيكوسياحة. و يمكن أن يشمل التمويل المجالات التالية:

- القيام بالدراسات السياحية و البيئية الاستثمارية منها أو التطويرية أو الترويجية و التسويقية.
- توفير التسهيلات السياحية المختلفة في الموقع السياحي مثل الفنادق و المطاعم و مكاتب السياحة و السفر و التنقل و غيرها.
- توفير البنية التحتية في الموقع السياحي من طرق و إشارات إرشادية أو شبكات المياه و الصرف الصحي أو الكهرباء و غيرها.
- تدريب المجتمع المحلي سواء في فنون الإرشاد السياحي أو إنتاج الأغذية و المشروبات أو طرق التعامل مع السياح من ناحية و طرق الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى.

ثانيا- الأكاديميون

يعد الأكاديميون و الباحثون هم الطرف الهام في عملية التخطيط و تحديد أولويات و أسس الإيكوسياحة و هم الذين يقومون بالإجابة على التساؤلات التي تواجه القائمين على تنفيذ و تطبيق الإيكوسياحة بالإضافة إلى تقديم الدراسات و الأبحاث للمستثمرين و تشجيعهم على الاستثمار في هذا المجال.

ثالث – الزوار

يمتلك المسافرون البيئيون مكانا فريدا في الإيكوسياحة فهم المشاركون الأكثر حيوية في صناعة السياحة، و هم الحافز الأساسي لكل النشاطات من وكالات سياحية و منظمين للرحلات و أصحاب الفنادق و غيرهم من الفاعلين في النشاط السياحي.

الشكل (02): أهم الأطراف الفاعلة في الإيكوسياحة

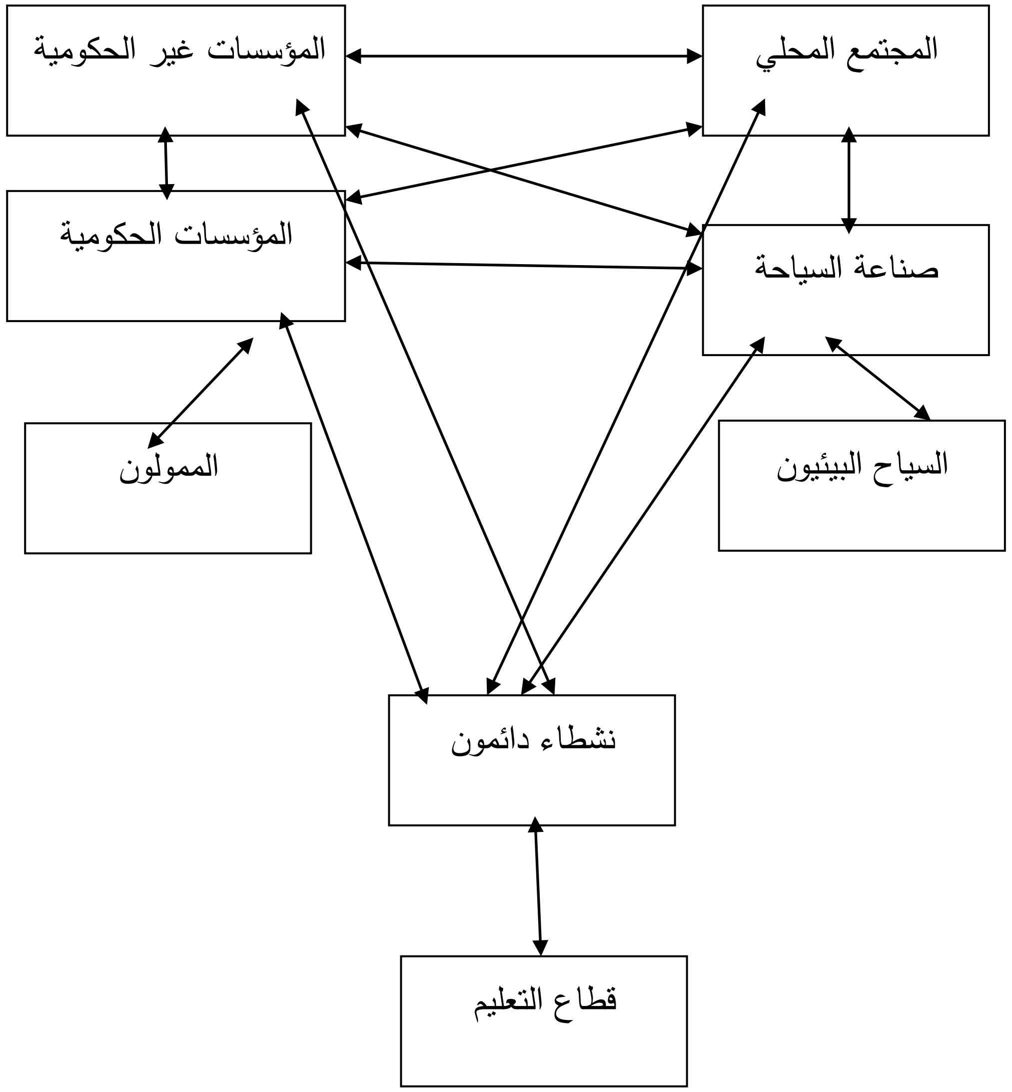

المصدر: عاطف رواشدة: السياحة البيئية- الأسس والمرتكزات-، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 109.

4.2.I. مقومات و معوقات الإيكوسياحة

هناك العديد من المقومات السياحية المستمدة من البيئة المحيطة بنا، و هذه المعطيات البيئية تستحق الاهتمام بها سواء من حيث الاستغلال أو التسيير، غير أن تلك المقومات قد تتعرض للعديد من المشاكل و الأضرار التي قد تعيق تطورها و ازدهارها و بالتالي تعيق أيضا التنمية الإيكوسياحية و في مايلي سنتطرق إلى أهم هذه المقومات و المعوقات.

I.1.4.2. مقومات الإيكوسياحة

أولا – المقومات البيئية الطبيعية (الإيكولوجية)

إن خصائص البيئة الطبيعية لها دور هام لا يمكن تجاهله في تحديد المواقع السياحية و أنماط النشاط السياحي و حركة تدفق السياح و مدة إقامتهم و المواسم السنوية التي تلائمهم، وتتمثل هذه الخصائص في:

- ✓ الموقع الجغرافي المناسب وما يتضمنه من خصائص التضاريس و أشكال سطح الأرض اليابسة و الماء و الجبال و الهضاب، و الصحراء، الأنهار، الوديان...إلخ.
- ✓ الأحوال المناخية مثل ارتفاع و انخفاض درجة الحرارة و درجة تساقط الأمطار و الثلوج...إلخ.
- ✓ الكائنات الحية البرية و المائية من نباتات و حيوانات.

ثانيا– المقومات البيئية الاجتماعية

تعتبر البيئة الاجتماعية من النظم و القوانين و الأعراف و التقاليد و العادات التي تسود في مجتمع ما، و التي تنظم في إطارها الحياة الاجتماعية و الثقافية، و هي تعتبر أحد أهم المغريات السياحية لأنها تعكس الصورة الحقيقية للمجتمع المحلي و خصائص الشعوب من أخلاق و عادات و صناعات يدوية و طبوع فلكلورية...إلخ ، كما لا ننسى عنصر الضيافة و المعاملة الحسنة للسياح و عدم استغلالهم و إحساس السائح بالأمان و الاستقرار الاجتماعي و السياسي في بلد المقصد السياحي. [1] و تشمل هذه المقومات مايلي:

- ✓ **الاحتفالات و المناسبات:** مثل:

- – المهرجانات و المناسبات و الأعراس و المراسم الشعبية و المعارض الحرفية و الغذائية و الفنون و سواها و هي باب تنموي اقتصادي نظيف ي سفيد منه السكان المحليون في المواقع البيئية أو جوارها والذين يحرمون غالبا من فرص النشاط التجاري الكثيف أسوة بما تقدمه أنماط السياحة التقليدية من مقاه و مطاعم و دور لهو و سواها.
- – إحياء أو إعادة تركيب ممارسات تراثية منقرضة أو في طريقها إلى الانقراض، مادية أو غير مادية مثل: القرية الفرعونية، القرية الفينيقية، خيمة الشعر...إلخ.

---

(1) عبد الرحمن برقوق، منوبية قسمية،**دور السياحة البيئة في المحافظة على ثقافة المجتمع** ،الملتقى الدولي حول:اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة،جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم 09 و10 مارس 2010.

- بعض السياحات البحرية و النهرية الصديقة للبيئة أو غير المؤدية لها، مثل الس بلحة و الغطس و مراقبة البيئة البحرية و سواها.

- التخييم و اختبار العزلة الاستقلالية لفترة ما.

- مشاركة المجتمع المحلي نمطه المعيشي لفترة ما، و بخاصة في السكن و الطعام و الطقوس و أحيانا في منازل تقليدية حقيقي أو مركبة.

✓ **المتاحف و المعارض الفنية:** الدائمة و الموسمية، و التي تقدم خبرات و مشاهدات ثقافية و تراثية جميلة، غير مؤذية للبيئة، بل في وسعها أن تكون مدخلا لتعريف السياحة بثقافة و بيئة و ناس المنطقة التي يقصدها.

✓ **أنشطة علمية بيئية:** دائمة أو لفترات محددة، كالتعرف و المشاركات الحية و الأنثروبولوجية في مختبرات أو في الحقل، ولا ننسى أن طريقة عمل الأنثروبولوجي هي العيش في المجتمع المحلي دون تغيير طبيعته.

ثالثا- مقومات البيئة الاصطناعية

نقصد بالبيئة الاصطناعية كل ما يشيده الإنسان في الحيز و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه و الذي يجسد علاقة التبادل بين المورد البيئي و الإنسان و هي تتمثل في:

✓ الأماكن و المناطق ذات الأهمية الأثرية و التاريخية و الدينية.

✓ مشاريع البنية الفوقية و المتمثلة في المظاهر العمرانية و الحضارية الحديثة كالمدن و القرى السياحية و المتنزهات و الحدائق العمومية و المحميات الطبيعية و المستشفيات و الفنادق و الموتيلات..إلخ.(1)

✓ مرافق و خدمات الإيواء و الضيافة: مثل الفنادق و النزل و بيوت الضيافة و المطاعم و الاستراحات، خدمات مختلفة، مثل مراكز المعلومات السياحية و وكالات السياحة و السفر و مراكز صناعة و بيع الحرف اليدوية و البنوك و المراكز الطبية و البريد و الشرطة و الأدلاء السياحيين.

✓ خدمات النقل و التي تشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية.

(1) عبد الرحمن برقوق، منوبية قسمية، مرجع سبق ذكره.

- ✓ خدمات البنية التحتية و تشمل توفير المياه الصالحة للشرب و الطاقة الكهربائية و التخلص من المياه العادمة و الفضلات الصلبة، و توفير شبكة من الطرق و الاتصالات.
- ✓ فنادق بيئية أو أماكن ضيافة بيئية أو شبه بيئية متخصصة، بهدف التمتع بالهدوء و العزلة، أو لهدف استشفائي أو لأغراض تربوية و فنية.

I.2.4.2. معوقات الإيكوسياحة

و لكن رغم توفر هذه المقومات يمكن أن توجد أيضا معوقات و بعض المشاكل التي قد تضر بهذه المقومات و بالتالي تعيق الإيكوسياحة و تحول دون تطورها وت ضر بالمقومات السياحية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياح و من بين هذه المعوقات نذكر:

- التلوث البيئي الذي يؤثر سلبا على المقومات الإيكوسياحة و يؤدي إلى تدهورها و فقدانها لجاذبيتها الساحرة، كما أن تلوث المقاصد السياحية سواء كانت عبارة عن شواطئ أو مياه البحر أو الغابات أو الحدائق أو المناطق الحضرية يجعلها بيئات غير صحية و غير صالحة للاستجمام و هذا ما يجعل الكثير من السياح يجتنبونها.
- تواضع الوعي السياحي و نقص التوعية الشعبية بأهمية السياحة و البيئة لدى معظم المواطنين هذا ما يؤدي إلى انتشار السلوكيات الخاطئة و السلبية في بعض الأماكن السياحية، هذه السلوكيات التي تمارس من طرف بعض الأفراد سواء عن جهل أو عن عمد من الممكن أن تترك آثارا سلبية لدى السياح و بالتالي تدمر مجهودات ضخمة تبذلها الدولة من أجل إنعاش الإيكوسياحة.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة الملوثة للبيئة في عمليات الإنتاج المستمر و المتطور للمنتجات الحضرية و المغريات السياحية الصناعية يهدد البيئة الطبيعية بمختلف عناصرها.
- تؤثر العوامل الطبيعية على إقبال السياح إلى بعض الأماكن السياحية، كما أنها قد تدمر الكثير من المقومات السياحية الصناعية ومن بين هذه العوامل نذكر الزلزال و الفيضانات و الكوارث الطبيعية و التغير المناخي، و هي عوامل خارجة عن إرادة الإنسان و لا يمكنه التحكم فيها، و لكن عليه أخذ الاحتياطات اللازمة قبل حدوثها، و تدهور البيئات و المواطن الطبيعية عن طريق قطع الأشجار و حرق الغابات و الاستعمال المفرط للمبيدات الحشرية و الكيمياويات الزراعية، و الصيد الجائر و الاستهلاك غير الرشيد للكثير من الموارد الطبيعية و الأحياء الفطرية هذا ما يؤدي بدوره إلى تناقصها و انقراض الكثير منها و تدمير الكثير من المحميات الطبيعية التي تعد عاملا أساسيا في تنمية الإيكوسياحة.

- النمو السكاني و الزحف العمراني إذ أنه مع ازدياد عدد السكان يزداد الطلب على الحاجات الأساسية مثل المياه و الوقود و الطعام، و الحاجة أيضا إلى إقامة أماكن سكنية بسرعة فائقة و بطريقة عشوائية غير منتظمة لا يراعى فيها الذوق العام و هذا ما يشكل ضغطا كبيرا على البيئة الطبيعية و الصناعية، كما أن الزحف العمراني يشكل خطرا كبيرا على مواقع التراث الحضري و يشوه صورة المنطقة السياحية.

- نقص الأمن و الاستقرار و تواجد الإرهاب و انتشار الحروب التي تسبب الكثير من الكوارث و المشاكل و تؤدي إلى دمار البيئات الطبيعية و الاصطناعية و تدهورها و قد يستمر هذا الخراب لمدة طويلة و يطول أجيالا عديدة، كما أن الحروب تعمل على ترشيد المجتمعات و تروج العنصرية و تهدد البقاء البشري وكل ما يجعل الكثير من الدول تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و عدم الإحساس بالسلام و الأمن وهذا ما يفقدها طابعها السياحي البيئي.

- الافتقار إلى إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة و آفاق تطورها تحدد ما يجب القيام به على الصعيد القومي و الإقليمي و المحلي في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الموروث الحضاري و السياحي.

- ضعف موقع الإيكوسياحة في الخطط التنموية مما يقلل من أهميتها و يؤدي إلى قلة المشاريع المنجزة و المخطط لها و تواضع نوعية المنشآت و الخدمات و ضعف أو قصور في المرافق الأساسية و البنى التحتية السياحية، و تواضع الترويج و التسويق السياحي و قصور الاعتمادات الحكومية المخصصة لذلك، مما يؤدي إلى تقليدية البرامج الإيكوسياحية، أو عدم وجودها أصلا هذا ما يقف حائلا دون إطالة مدة إقامة السائح و جهله لأهم المقاصد السياحية في المنطقة.

- انخفاض و تدني مستوى النظافة العامة في المدن و المناطق السياحية البيئية و إهمال المناطق الأثرية و خصوصا الأماكن الدينية و المباني التاريخية، و التقصير في أعمال الصيانة و الترميم.

- ضعف و عدم انتظام النقل البري و البحري و الجوي و عدم وصوله إلى مناطق الجذب السياحي و زيادة تكاليف النقل و الإيواء.

في الأخير يمكن القول أن المعوقات التي تواجه صناعة الإيكوسياحة تتباين و تختلف باختلاف المجتمعات و درجة تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الحضاري.

الخلاصة

أصبح من اليقين أن السياحة هي الباب المفتوح لتقدم الأمم، فهي المجال المتجدد الأكثر حيوية الذي يمكن أن صبح المصدر الأول للدخل القومي في دول العالم، مصدرا هاما للعملات الأجنبية. كما أنها أيضا مصدر متجدد، فضلا عن كونها تتيح مجالات عريضة لتوظيف عوامل الإنتاج و بصفة خاصة الأيدي العاملة كما أنها أداة ارتقاء و تطوير للمجتمع و تحديد سلوكياته و آلياته.

و تعتبر الإيكوسياحة من الأنواع الحديثة للسياحة يمكن من خلالها جذب أكبر عدد من السياح ذوي الاهتمامات الإنسانية و الثقافية و الذين يسعون لقضاء وقت ممتع و مفيد مع المحافظة علي البيئة بمختلف عناصرها الطبيعة و الثقافية . كما أن العديد من السياح في سبيل المحافظة علي هذه المبادئ يقومون بتقديم خدماتهم مباشرة لتعزيز و تقوية المجتمعات المحلية و المحافظة على البيئة الطبيعة، بالتعاون مع باقي الأطراف الفاعلة في السياحة و التشريعات التي تفرضها الدولة للمحافظة على البيئة.

الفصل الثاني: التنمية المحلية وعلاقتها بالإيكوسياحة

تمهيد

1. ماهية التنمية المحلية
2. الإيكوسياحة والمجتمع المحلي
3. آثار الإيكوسياحة على التنمية المحلية

خلاصة

تمهيد

لقد حضي موضوع التنمية المحلية باهتمام متزايد من قبل المفكرين و الاقتصاديين و الحكومات و السبب وراء ذلك يعود إلى القصور الذي شهدته التنمية الشاملة التي تبنتها العديد من الدول النامية و التي حصلت على استقلالها السياسي، فظنت هذه الدول أن الاستقلال الاقتصادي يتبع بطريقة تلقائية و هو أمر لم و لن يتحقق، و فكرة التنمية المحلية تأخذ بعين الاعتبار موارد المقاطعة أو المنطقة أو الإقليم المختلفة بالموازاة مع حاجات و تطلعات السكان، و هذا ما لم تأخذه بمحمل الجد التنمية الشاملة، و كل ذلك من أجل خلق حركية للتنمية تكون لها مصداقية، و هي بذلك تكون قادرة على تحقيق الأهداف المختلفة.

و من خلال هذا الفصل سنقو م بتوضيح العلاقة التى تربط الإيكوسياحة بالتنمية المحلية ، و دور الفاعلين المحلين و المجتمع المحلي في تشجيع و تطوي ر هذا النوع من السياحة من أجل تحقيق التنمية المحلية.

II.1.ماهية التنمية المحلية

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة و النامية على حد سواء نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية، أو رفع لمستوى الدخل و المعيشة للمواطنين المحليين، و الحقيقة أن للوحدات المحلية دورا مهما في عملية التنمية، من خلال ما تقوم به من أنشطة و تنفيذ لبرامج مختلفة على المستوى المحلي تعتبر مكملة لبرامج الحكومة على المستوى القومي.(1)

II.1.1. مفهوم التنمية المحلية

لقد أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية و المحلية في عام 1944م مصطلح تنمية المجتمع حيث أكدت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، و اعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، من جهة أخرى أوصى مؤتمر "كامبردج" في عام 1948م، بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله و ظروفه المعيشية ككل، اعتمادا على المشاركة الشعبية المحلية لأبناء هذا المجتمع، و في عام 1954م أوصى مؤتمر "أشردج" الذي عقد لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي، كما ساهم في تحديد مدلول لها، وعلى مستوى الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة، ثم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة، و تهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية و مبادراته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية، و قد تزامن مع مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية المحلية الذي ركز على الجانب الاقتصادي و زيادة الإنتاج الزراعي، دون اهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة و الإسكان...إلخ حيث أنه و وفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينات، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة، خاصة في هذه المجالات المذكورة، مقارنة بالمدن، نتيجة هذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975م، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لفقراء الريف، و ذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، و إنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جيدة و تحسين الخدمات الصحية و التعليمية و الاتصالية، و الإسكان، و لما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلي الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية تعرف بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية أو حضرية أو صحراوية) (2)، من خلال القيادات المحلية القادرة

(1) سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، في التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، 2008، ص19.

(2) عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001.

على استغلال الموارد المحلية، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي، و دمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.

II.1.1.1.تعريف التنمية

تعتبر المفاهيم أو المصطلحات تصورات و تجريدات ذهنية يضعها العلماء للتعبير عن أفكارهم حول الواقع و مظاهره، و مفهوم التنمية كغيره من المفاهيم لا يخرج عن هذا الإطار أو المضمون، حيث تغيرت و تعددت أبعاده و مستوياته، وذلك تبعا لمستجدات الواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي، و قد بدأت التنمية كمفهوم نظري وتطبيق عملي يظهر على مسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو كوسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف والسعي إلى تبني بعض خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة، وعلى الرغم من شيوع المصطلح و الاهتمام به فإن مفهومه لا يزال محاطا بالالتباس لتعدد و تباين الاتجاهات النظرية الخاصة به، حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية بناء على البعد الاقتصادي و فريق آخر ركز على الجانب الاجتماعي و هناك من اعتمد في تحليلاته لهذا المفهوم على البعد الثقافي أو اللغوي... إلخ، و يتضح من هذا أن مفهوم التنمية نال اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و السكان و أصبح ينظر إليه الآن من الناحية الشمولية خاصة بعد التطورات و التغيرات التي تحصل في المجتمع الدولي، و أن التركيز على بعد أو جانب واحد من جوانب التنمية لا يفيد المجتمع بالمعنى الشامل ذلك لارتباطها بكافة المجالات حيث تعمل على ربط الوسائل بالأهداف.[1]

لغة: التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد و كثر التنمية تدل على الزيادة كما و كيفا، و قد برز المفهوم بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة مند ستينات القرن العشرين ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية، هذا المفهوم يعني من الناحية اللفظية شيء واحد و هو التعبير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين في وقت معين، و غالبا ما يتم التفرقة بين التنمية و النمو.

اصطلاحا: أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل على جميع المستويات (النظرية و العملية التطبيقية) تحمل المؤلفات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها، ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا

[1] حسن صادق عبد الله، **السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام**، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص83.

يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، و لعل أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة "تنمية العالم" سنة 1889م، و قد جاء في تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم و التكنولوجيا من أجل التنمية، أن المسلم به عموما هو أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو و لكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، و من هذه الاعتبارات ما هو ثقافي و ما هو روحي و ما هو مادي و يذكر التقرير في موضع آخر أنه من الضروري أن تؤدي أنماط التنمية إلى غايات أعلى من التوظيف في الريف و المدينة نظرا للزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية و تأثيرها على تمويل العمل، فليس من الضروري أن يكون التوظيف منتجا من الناحية الاقتصادية، و لكن ينبغي أن يكون مرضيا للفرد، حاثا على الناحية الخلاقة فيه الإبداع أو مؤديا إلى استخدام أكثر فائدة لوقت الفراغ[1]، وقد كان مفهوم التنمية مرتبط بمعنى اقتصادي (ما يعرف بظاهرة النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية)، ومع تعدد حاجات الإنسان و تنوعها، وما عرفته الحقوق من تطور إلى أن أصبح الحديث عن حاجات الإنسان الضرورية في المجال الاجتماعي، السياسي و الثقافي إلى آخره دون إغفال الجانب الاقتصادي فقد واكبت التنمية هذا التطور و التغير للحاجات الإنسانية إلى أن أصبح الحديث عن التنمية السياسية، الإدارية و البشرية...إلخ، و من بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

تعريف أحمد رشيد: هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية و غير اقتصادية. [2]

تعريف علي غربي: التنمية هي عملية معقدة و شاملة تضم جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية و ثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية و البيولوجية، و ذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى و الدافع التي تربط الأفراد و ما يقومون به من علاقات، و ما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها و تأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة. [3]

تعريف الدكتور كاسر منصور: التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان و كرامته، و هي بناء الإنسان و تحريره و تطويره لكفاءته و إطلاق لقدراته على العمل البناء. [4]

---

(1) تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا، "من أجل التنمية"، ماي 1978، ص 15.

(2) أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص ص 14-15.

(3) سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1996، ص179.

(4) كاسر منصور، **التنمية الإدارية: الحقيقية والأبعاد**، مجلة الرائد العربي، دمشق: 1994، ص72.

تعريف الدكتور محمد شفيق: التنمية تعني عمليات مخططة و موجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه و ظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته و إزالة العقبات و تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات و الطاقات لتحقيق التقدم و النمو للمجتمع و الرفاهية و السعادة للأفراد. [1]

تعريف محمد منير حجاب : التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا أساسيا في كل أنماط الحياة السائدة، و يتبع هذا تغير نوعي و كمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية و الإدارية. [2]

تعريف هيئة الأمم المتحدة: التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة و مستوى أدنى إلى حالة و مستوى أفضل، و من نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما و نوعا و تعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج و الخدمات ، و هكذا اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة عن " مجموعة الوسائل و الطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي و السلطات بهدف تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في المجتمعات القومية و المحلية. [3]

كما عرفت أيضا بأنها: " ذلك الشكل المعقد من الإجراءات و العمليات المتتالية و المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون و اتجاه و سرعة التغيير الثقافي و الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود و موجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان [4] ، إذن التنمية هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي[5] ، كما أنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية و يقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي و المشاركة الانتخابية المنافسة السياسية، و ترسخ مفاهيم الوطنية و سيادة الولاء للدولة و هي بذلك عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة و تحقيق التكامل و الاستقرار داخل ربوع المجتمع و زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية و تدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها و سياستها على سائر إقليم الدولة، و رفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية و التنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن

---

[1] محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص19.

[2] محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، الطبعة الثانية، دار الفجر، القاهرة، 2000، ص ص 32-33.

[3] الدسوقي عبده إبراهيم، **التلفزيون والتنمية**،الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2004، ص ص 174-180.

[4] أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص20.

[5] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص18.

إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[1] ، كما يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف و استعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور و الرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة و هي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل [2] ، و عليه يمكن استنتاج خصائص التنمية وهي كالآتي:

- التنمية هي عملية و ليست حالة، و بالتالي فإنها مستمرة و متصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات و الجماعات في المجتمع.
- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية حيث يتم بموجبها تحقيق النمو الإرادي الذي يتم التوصل إليه نتيجة إجراءات و تدابير مقصودة يعبر عنها ببرامج و خطط و سياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو. [3]
- إيجاد تحولات هيكلية و هذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي، و هذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.
- بناء قاعدة و إيجاد طاقة ذاتية و لا تعتمد على الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.
- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.
- زيادة متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد، بما يعنيه ذلك من جوانب اقتصادية و غير اقتصادية. [4]
- تزايد قدرات المجتمع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و يجب أن يكون التزايد متصاعدا و هو الوسيلة لبلوغ غاياته.
- الإطار الاجتماعي – السياسي: يتضمن آلية التغير و ضمانات استمراره و يتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد و المكافأة.

---

[1] أحمد وهبان، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص100.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص21.

[3] علي حافظ منصور، حسن أحمد عبيد، **التنمية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1992، ص30.

[4] نادر الفرجاني، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص14.

و الجدول التالي يبين لنا مراحل تطور مفهوم التنمية:

الجدول رقم 01: مراحل تطور مفهوم التنمية مند نهاية الحرب العالمية الثانية:

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي.
2	منتصف الستينات إلى سبعينات القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل.
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين.	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
4	مند سنة 1990 إلى يومنا هذا.	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان.
5	مند قمة الأرض سنة 1992.	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زلط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص 282.

II.2.1.1. تعريف التنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية و خلق فرص العمل و المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، و تتعدد تعريفاتها، و ذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، و اللامركزية الإدارية....إلخ[1]، و إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين و المشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، فعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين و جهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين

[1] شبيب دياب، **التنمية المحلية في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية والسياسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية، مديرية التنمية والسياسات الاجتماعية، الخرطوم، 30 اكتوبر –01 نوفمبر 2007.

نوعية الحياة في منظومة شاملة و متكاملة[1]، و نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها نذكر مكنها:

تعريف محي الدين صابر: مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا. [2]

تعريف الدكتور فاروق زكي: التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم و كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية. [3]

تعريف الأستاذ دونهام: ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع و تنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي و التوجيه الذاتي لشؤونه، و يقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين و يصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية و الأهلية. [4]

كما تعرف بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع و بناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة [5] و هي بالتالي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين جهود المواطنين و جهود السلطات العمومية

---

[1] محمد حاجي، **التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية**، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

[2] موسى رحماني، وسيلة السبتي، "**واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.

[3] مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية و إستراتيجيتها**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص49.

[4] المرجع نفسه، ص132.

[5] رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، القاهرة ،2002، ص19.

للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة و متكاملة. [1]

و يقصد بها أيضا سياسة التجهيز و الاستثمار لصالح الجماعات المحلية، و يفترض فيها أنها نهج برنامج منسجم ذي أمد قصير و متوسط و بعيد، و هو برنامج قائم على أساس إحصاء الجماعات الواجب ترقيتها، و تعيين الأعمال الواجب الشروع فيها، و التي تكتسي أهميتها و الفائدة منها اهتماما حقيقيا بالنظر إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحا للقطاعات المعنية، و كذا تعبئة الوسائل الضرورية لذلك [2]، كما أنها تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا، و بمشاركة واسعة من المهتمين و المعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي، و يبقى الهدف الأسمى بنهج التنمية المحلية و رؤيتها القائمة على المشاركة و تمكين الجماعات المحلية لاسيما الفقيرة منها و الضعيفة و المهمشة، و توسع نطاق الفرص و الحياة المتاحة لها، و هي بهذا مجموعة من السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود و مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات و ذلك بتحسين نظام توزيع الدخول. [3]

هي أيضا عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية و ذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام و استغلال الموارد المحلية و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي و الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية و دمج جميع الوحدات المحلية [4]، و هي عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي و جهود السلطات الحكومية بغية تحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع، فتكامل حياة المجتمع و حياة الأمة التي تنتمي إليها يمكنه من العطاء المثمر الفعال و الذي يحقق التقدم و التطور القومي. [5]

نستخلص أن التنمية المحلية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق بين إشباع بيولوجي، نفسي و اجتماعي و هي لدى المعنيين بالعلوم السياسية و الاقتصادية تعني الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة و تعززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة و بالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على

---

(1) عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 13.

(2) الطيب ماتلو، **التنمية المحلية، معاينات وآفاق**،مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، أكتوبر، 2003، ص 119.

(3) أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 15-17.

(4) أحمد جميل الجويد، **مسار تنمية الإدارة المحلية ومعوقاتها في الجمهورية اليمنية** ، دراسة تحليلية عن وضعية الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية 1990-2000، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004، ص 41.

(5) خالد العمري، **دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي** ، مجلة بلدي، العدد 15، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 1983، ص24.

مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة، كما يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية و التي تتمثل في:

- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.
- أنا تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.
- التغيير من وضع معين إلى وضع أحسن.
- الاهتمام بجميع الفئات و كافة القطاعات و كل المجالات. (1)

II.2.1. النظريات المفسرة لمضمون التنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا هاما في أبحاث العلوم الاجتماعية، حيث احتكرت التفكير في قضية التنمية (الاقتصادية) عقب الحرب العالمية الثانية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي دون إدماج البعد الاجتماعي – المحلي (التنمية المحلية) بعمقه الكامل في عملية التخطيط و منظومة القوى الإنتاجية، مع غياب كامل لدور القوى الاجتماعية و لحركيتها الخاصة على المستويات اللامركزية و المحلية و في أوائل الثمانينات كانت الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد حيث برزت مفاهيم جديدة كالحاجات الأساسية، إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية كمحور جديد للعملية التنموية و من جملة المفكرين الداعين إلى تشكيل هذا النظام " يان تنبرجن"، "محبوب الحق" حيث أبرزوا دور الجماعة و الجماعات الاجتماعية المحلية و القروية و الهيئات العاملة على المستويات اللامركزية لتحديد الحاجات و الاعتماد على الذات، دون أن ننسى التيار الجديد الذي ظهر في هذه الفترة الذي تبلور في فكر العالم – ثالثي الذي قاده رواد مدرسة التبعية من أمريكا اللاتينية، فرنسا، و الوطن العربي من أبرزهم أوزفالدو سونكل، سلسو فرتادو، أندريه جوندر فرانك و سمير أمين حيث قدموا مفهوما جديدا يتمحور حول مقاومة نتائج التبعية الاستعمارية على المجتمع كالتهميش و ليس الاقتصادي فقط و في خطوة ثانية تم التركيز على بناء القدرة التنافسية القومية على المستوى الوطني، كما مضت المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية) تعالج الديون وتعيد هيكلة الاقتصاديات الناشئة ببرامج التكيف الهيكلي، و هكذا لم تعد قضية التنمية هي الأساس و لكن تحقيق قدر من التقدم عن طريق مكافحة الفقر و التنمية البشرية و هنا أثيرت أدوار الجماعات المحلية و إمكانية تحقيق التنمية على مستواها أي الاهتمام بالبعد الإقليمي و المحلي هذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا العنصر بتحليل أبرز النظريات المفسرة لمضمون التنمية المحلية.

---

(1) رشاد أحمد عبد اللطيف، **الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص19.

أولا- التنمية المحلية في ظل الاقتصاد الإقليمي

إن لمفهوم كلمة المجال أو المكان أهمية خاصة في العلوم الاجتماعية المعاصرة بما فيها العلوم الاقتصادية، حيث اخذ الاهتمام بهذا المعنى من خلال التخصيص و التوزيع، حيث ظهرت نظرية التوطن لتبحث في اختيار المنشآت و الأسر لموطن النشاط، و بعدها ظهر فرع الاقتصاد الإقليمي ليبحث في النمو الإقليمي و التنمية الإقليمية، و قد اهتم علم السياسة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بهيكل السلطة على المستوى المحلي، و العلاقة بجماعات المصالح و قوى الضغط المحلي و السلطة القضائية، خاصة في ضوء التركيبة الاتحادية للدولة و النظام السياسي. (1)

كما تناول علم الإدارة العامة توزيع السلطة بين المستويات المركزية وا للامركزية في دراسة تمتد بين الإدارة المحلية و الحكم المحلي في النظم السياسية المختلفة.

إن المفهوم التقليدي للمكان في نظرية التوطن هو المجال الطبيعي – الجغرافي الذي يصير محلا للنشاط الاقتصادي، و هو مساحة ممتدة قابلة للتقسيم بإرادة صانع القرار السياسي و الإداري، و قد نشأ هذا المفهوم لنظرية التوطن في أوائل القرن العشرين ليواجه تطور الفكر الاقتصادي نحو شمول التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية حسب معطيات الندرة و المنفعة، و في الخمسينات ظهر فرع النمو الإقليمي حيث بدأ بالنظر إلى المكان كمجال متجانس، و قد حقق هذا المفهوم الجديد للمكان في نظرية النمو الإقليمي تطورا هاما بالقياس إلى مفهوم نظرية التوطن، من حيث اعتبار المكان كائنا إيجابيا مقارنة مع الدور السلبي للمجال الجغرافي القديم حيث كان يلعب دور المتلقي لقرارات المنشآت و الأفراد و الأنشطة و السلطة العامة أي باعتباره محلا فقط للأنشطة التي توضع عليه تحقيقا لغاية واحدة هي النمو الاقتصادي العام للدولة (2) و مع مطلع الستينات بدأت تظهر ملامح خاصة لكل مكان تجعل منه وحدة متميزة عن الأمكنة الأخرى فهو ليس مجالا فارغا و إنما ممتلئ بالخواص الذاتية التي تميزه عن غيره، و هذا الامتلاء نابع من الغنى الذاتي للمكان و تنوعه سواء تنوع الإمكانيات أو تنوع العلاقات، مما يجعله مهيئا لأن يكون محورا للسياسة العامة و سياسة التنمية بالذات، هنا ظهر مفهوم التنمية الإقليمية، و هكذا بعد أن كال المجال الجغرافي متجانسا و مسطحا في حالة النمو صار متنوعا و قائما على العلاقات التفاعلية الداخلية، و في حالة التنمية، هذا ما يعرف بالمكان المتنوع- العلاقي. (3)

و قد تبلور مفهوم جديد للمكان في فترة السبعينات و الثمانينات و تمثلت أبرز ملامحه في مايلي:

---

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، **مفهوم و مضمون التنمية المحلية**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، دون تاريخ، ص09.

(2) Roberta Capello, **régional Economics**, London and New York, 2007, p p 12-13.

(3) محمد عبد الشفيع عيسى، **الاقتصاد السياسي للعولمة و التكنولوجيا نحو رؤية جديدة**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2004، ص10.

- ✓ إن التنمية عملية تفاعلية تتم في وسط معين هو الوسط المحلي بالذات، انطلاقا من المفهوم الجديد للمكان عند "فرانسو بيرو"، صاحب نظرية أقطاب النمو حيث أصبح ينظر للمكان باعتباره منطقة و ليست مجرد موضوع سلطت عليه القرارات العامة، لتحقيق مصالح اقتصادية كلية معينة على المستوى العام للدولة (منطقة تصدير، المناطق التجارية الحرة)، لكنها منظومة ذات هدف خاص بها و آلية خاصة كذلك

- ✓ إن المنطقة المحلية لها بعدان، البعد الاقتصادي و البعد المؤسسي و التنظيمي.

- **البعد الاقتصادي:** باعتباره منظومة تتيح الاستفادة من الوافرات الخارجية و اقتصاديات الحجم و تحقق العوائد المتزايدة، و خاصة من الناحية التكنولوجية الهادفة إلى تطوير القدرة الابتكارية و تحسين مستويات الإنتاجية للمنشآت المنخرطة في المنظومة.

- **البعد المؤسسي و التنظيمي:** حيث تنمو المنطقة من خلال تغذية الروابط المغروسة في داخليها بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، القطاع الخاص، المجتمع المدني و الكيان العلمي – التكنولوجي و الهيئات الممثلة للمجتمع المحلي، و من خلال هذا البعد يتكون ما يمكن اعتباره بمثابة رأس المال العلاقي (رأس المال الاجتماعي).

- ✓ إن التنمية المحلية تقوم على حشد الموارد الممكنة طبيعيا، بشريا، ماليا و اجتماعيا لخلق خاصية التجمع لتكوين مجموعة للتنمية و التنافسية

- ✓ التموضع المكاني و التراكم العلمي – التكنولوجي و المعرفي– الابتكاري إذ يخضع العمل المنتج للقيمة التكنولوجية للمبدأ التراكمي لعملية التعلم، و ينتج عن هذه الطبيعة التراكمية تركز مواطن إنتاجها، أي تكون ما يشبه أقطاب النمو لدى جونار ميردال و هكذا يؤكد الفكر الاقتصادي المعاصر على الصلة بين قدرة الابتكار و بين التوطن أو التموضع المحلي [1]، الذي يؤدي بدوره إلى التنافسية إذ يرى رائد هذا المفهوم (مايكل بورتر) أن بناء صناعة قومية حقيقية يبدأ من تأسيس قاعدة محلية على مستوى الدولة القومية أو على مستوى إقليم معين داخلها و إن هذا هو الأساس التنظيمي للميزة التنافسية. [2]

---

(1) محمد عبد الشفيع عيسى: المرجع السابق، ص 41-42.

(2) Jeremy Howells and Jonathan Michie, **Technological Competitiveness in an international arena**, in: international journal of the economics of business, November 1998, vol 5, issue 3, p p 279-280.

ثانيا- التنمية المحلية وقوة الدفع الخارجي [1]

ظهر هذا الاتجاه من خلال المفهوم النيوكلاسيكي لدالة الإنتاج، حيث يمثل كل من السكان و التقدم التكنولوجي عاملين محددين لأداء الدالة و كذا المفهوم الكينزي المدفوع بعامل الطلب الفعلي، في دراسات الاقتصاد الكلي، و أوضح تمثيل للعامل الخارجي كمحرك للعملية التنموية (التنمية المدفوعة من الخارج= نظرية "سولو" في التنمية عام 1956)، حيث اعتبر أن التقدم التكنولوجي غير القابل للتملك الخاص يمارس دوره بصفة تلقائية قادما من الخارج (خارج النظام العملي و النموذج النظري) و من أبرز نظريات الدفع الخارجي نجد:

- ✓ **نظرية أقطاب النمو:** و قد قام بصياغة هذه النظرية في صورتها الأولى فرانسو بيرو عام 1956 متجاوزا المفهوم التقليدي للمكان من المكان المتجانس إلى المكان المتنوع و التفاعلي حيث يرى أن التنمية لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت إذ أنها فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة و قد اعتمد على المنشأة أو الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة – القطب، من خلال علاقات المدخلات – المخرجات، و بعدها ظهرت اجتهادات نظرية في السبعينات توضح أثار الشركات عابرة الجنسيات على التنمية في المناطق المحلية، بجوانبها الإيجابية و السلبية، حيث الحركة الحرة لرأس المال بين الفروع الإنتاجية و المناطق الجغرافية المختلفة حتى الوصول إلى نقطة التعادل في معدلات العائد في ما بينها و التي من شأنها تحقيق التقارب بصفة تلقائية بين مختلف الأقاليم في الدولة و داخل الإقليم الواحد.
- ✓ **نظرية الانتشار الجغرافي (الحيزي) للابتكار:** قام الاقتصادي السويدي هاجرشتاند بوضع نموذج يقوم على أن الابتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها، عبر مسالك أو قنوات للانتقال و الانتشار بين المناطق، و يرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم و المناطق من حيث القدرة على النمو، و الاختلاف بينها في مستوى الابتكار، و لذلك تنتقل الابتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الدنيا.
- ✓ **نظرية "دورة حياة المنتج" و "دورة حياة الأقاليم":** إن الانتشار الحيزي للابتكار كما أنه عملية مستمرة في المكان هو كذلك عملية مستمرة في الزمان و هذا ما أبرزته نظرية دورة حياة الإقليم عند أصحابها، نورتون و ريس المستمدة من النظرية الأصلية لدورة حياة المنتج عند " ريمون فيرنون " و حسبهما فإن الاختلاف بين الأقاليم و المناطق ينبع من اختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور التكنولوجي للمنتجات، و الذي يتكون من ثلاث مراحل، إطلاق منتوج جديد و نضوج المنتج ثم أخيرا الدخول في مرحلة الإنتاج النمطي.

---

[1] Roberta Capello, op.cit, p p 159-160.

- **دورة البنية الأساسية:** تتفق جل نظريات النمو و التنمية على الدور الخاص للبنية الاساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية، لذلك قامت اجتهادات و محاولات نظرية متعددة تعالج هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية، من زاوية الدفع الخارجي، و المهم هنا أن عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف على مدى توفر و كفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة. [1]

ثالثا- التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي [2]

على اعتبار أن كل منطقة تتراكم فيها عوامل قوتها أو ضعفها، و عوامل القوة أو الضعف بالأساس عوامل غير ملموسة و خاصة المعرفة و التعلم و خبرة العمل الاجتماعي بقدراته التنظيمية و المؤسساتية و نتيجة التطور الذي عرفه مفهوم المكان و المنطقة و التنمية ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية منذ أوائل السبعينات، و يعود بروز هذه الاتجاهات حسب الباحث الإيطالي "روبرتا كابللو" إلى الواقع الذي شهدته إيطاليا من حيث النمو المحلي السريع و الفجائي الذي حدث في بعض أقاليم إيطاليا في تلك الفترة و بالتحديد في شمالها الشرقي، من خلال محاولة تفسير التنمية المحلية ظهر ضمن هذا التوجه إطاران رئيسيان: الأول مستمد من ألفرد مارشال و الثاني مستمد من" شومبير"، و يفسر الاتجاه الأول نمو المنطقة المحلية بتحولها إلى منطقة صناعية بينما يفسر الاتجاه الثاني النمو المحلي بقوة الابتكار و تفرعت في هذا المجال الاتجاهات النظرية التالية:

- **المنطقة الصناعية من وجهة نظر المارشالية الجديدة** : تولد المنطقة الصناعية وفورات خارجية محلية، يكون من شأنها زيادة الإيرادات و خفض النفقات، و تحدث الوفورات بفعل تجمع نشاط صناعي عن طريق التقارب الجغرافي بين المنشآت في المنطقة المحلية و ضرورة التخصص في المراحل المتخلفة للسلسلة الصناعية من التصميم إلى التسويق الدولي.

- **نظرية الكفاءة الديناميكية :** تتمثل الكفاءة الديناميكية في الأثر الذي يولده المكان من خلال تنامي القدرة الابتكارية و الإبداعية للمنشآت عبر الزمن و تتطلب رأس المال الاجتماعي المتمثل في القدرة على العمل المشترك بروح التعاون و تبادل المعارف و الخبرات.

- **نظرية التعلم الجماعي:** حيث تنقسم هذه النظرية إلى تيارين كالتالي:

– الوسط الابتكاري: و يتعلق هذا التيار بالمنشآت الصغيرة حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة، و تجمعها في المكان، مما يزيد من إمكانيات العمل الجماعي عبر كثافة التفاعل الاجتماعي و التلاحم الشخصي.

---

[1] محمد عيسى عبد الشفيع، المرجع السابق، ص ص 16-17.

[2] Ibid, p 183.

- القرب المؤسسي: تقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلم تقاليد الممارسة المؤسسية و خاصة عبر إتقان شفرة السلوك للمنظمة المحلية من حيث قواعد العمل الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

✓ **الهيكل الحضري للتنمية المحلية:** يركز هذا الاتجاه على الأهمية المحورية للمناطق الحضرية في تركيز القدرات الابتكارية و في تراكم المال المعرفي و رأس المال الاجتماعي، و تكمن أهمية المدينة وفق هذا الاتجاه في كونها المكان المفضل لشركات التكنولوجيا العالمية و للوظائف الابتكارية و هكذا فإن التنمية المحلية وفق هذا المنظور تجد كمالها في التنمية الحضرية و أن المنطقة المحلية الحقيقية من وجهة نظر النمو الداخلي و التنمية القائمة على المعرفة و الابتكار هي المنطقة المدينية.

من خلال هذا العرض نستنتج أن معنى التنمية المقرون بالمحليات أقرب إلى التعامل مع الواقع السائد بمنطق التغير النظامي أي التغير من داخل النسق أو المنظومة السائدة إذ أنها تنمية المجتمعات المحلية من أجل تحقيقي جملة أهداف تأتي في مقدمتها زيادة الدخل و تخفيف حدة الفقر و توسيع هامش المشاركة السياسية، و تحقيق درجة أعلى من العدالة و المساواة، و تحسين نوعية الحياة خاصة من الجوانب التعليمية و الصحية و البيئية لهذا يكون المدخل المفضل للتنمية هو المدخل المسمى بالتمكين و بناء القدرات.

II.1.3.الركائز الأساسية للتنمية المحلية

مع التطور الحاصل في مفهوم التنمية و الذي لم يعد يركز على جانب معين و إنما أصبح يعني عملية متعددة الأبعاد و الجوانب تسعى لإحداث تغيرات جذرية و تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم سواء في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و السياسية....إلخ، أمام هذا التقدم في فكر التنمية، لم تكن التنمية المحلية بمنأى عن هذه القفزة النوعية في هذا المجال، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين حظيت المجتمعات المحلية باهتمام معظم الدول بما فيها الدول النامية سعيا منها لتحقيق تنمية شاملة سواء على المستوى المحلي أو الوطني و يبقى الهدف الرئيسي لها تطوير المجتمعات المحلية في هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الذاتية المتجسدة و المتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من اجل تحقيق التنمية المحلية، كما أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية و أثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، و إذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر و ركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبء مستمر على التنمية و هو وجود عنصر

بشري يزداد عددا و يقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية [1]، و عليه فإن تحقيق التنمية المحلية رهين بالاعتماد و تفعيل العناصر التالية:

1. تشجيع و تعميق المشاركة الشعبية: أي دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد و الأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية و تحسين مستوى معيشتهم و الرقي بنوعية حياتهم، و ذلك عن طريق:

- ✓ تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية و القيادات التنفيذية.
- ✓ تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق الأولويات و الاحتياجات الجماهيرية.
- ✓ تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات للقيام بمهام إدارة و تشغيل و صيانة مشروعات الخدمات العامة بالوحدات المحلية كأعمال النظافة مثلا تحت إشراف الجهات الرسمية.
- ✓ التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها و فئاتها للارتقاء بقدراتهم على القيام بمهام في المشاركة الشعبية و تشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية و نماذج المشاركة فيما بين القيادات الشعبية.
- ✓ تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين و إشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها و احتياطاتها و إمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة و هكذا فإن غياب المشاركة المحلية الفعالة يعيق تنمية المجتمعات المحلية حتى و لو كانت معدة إعدادا جيدا و مزودة بالموارد التكنولوجية و المالية اللازمة، إذ تضمن المشاركة المحلية استمرارية مشروعات التنمية و التخفيض من تكاليفها فضلا عن أنها تؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري المختص بعملية التنمية، كما يؤدي إلى إحداث تغيير في نسق القيم الاجتماعية السائد لدى سكان المجتمعات المحلية بشكل يعزز من عملية التنمية. [2]

2. اللامركزية الإدارية و المالية: يهدف تطبيق أسلوب اللامركزية المالية إلى إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة و المشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وفقا لأولويتها و احتياجاتها الفعلية و بما يتفق مع ظروف و إمكانات كل منطقة، و يكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية:

---

[1] بومدين طاشمة، **الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** ، المرجع السابق، ص 03.

[2] محمد سالمان طايع، **أساليب و وسائل تحقيق التنمية الريفية: المشاركة الشعبية مدخلا** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص41.

- إتباع أسلوب لامركزية القرار في ظل مركزية السياسات.
- العمل على تدعيم التمويل الذاتي لوحدات الإدارة المحلية.
- البحث عن إعداد تعديلات جذرية في قانون الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمعات المحلية نحو اللامركزية، مع إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية، بما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة أو المصلحة و يرفع من كفاءة الإدارة المحلية في تحمل مسؤولياتها اتجاه الجماهير.

3. تفعيل سياسات التنمية الحضرية و الريفية: نشير إلى أن سياسات التنمية الحضرية تشمل إقامة مدن و مجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية و تنمية المدن الحضرية للارتقاء بها و تحسين مستوى معيشة الأفراد بها من خلال إتباع إستراتيجية الانتشار المركز لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة في الحيز المأهول حاليا كمرحلة أولى ثم الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية، أما أبعاد التنمية الريفية المتكاملة فتتمثل في الآتي: [1]

- تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية، بحيث يتم تدبير فرص عمل ذات مردود مادي في مشروعات و أنشطة متنوعة بجانب النشاط الزراعي الرئيسي.
- استغلال الطاقات البشرية خاصة المرأة الريفية و فئة الشباب في إقامة مشروعات صغيرة تتوافق و إمكانيات المجتمع الريفي، من أجل دفع عجلة التنمية.
- مد شبكات المرافق العامة إلى المناطق الصحراوية و التجمعات الريفية.

4. رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي: من خلال تسيير الإجراءات الحكومية تبسيطها (الحكومة الإلكترونية محليا) [2]، من أجل تحقيق الشفافية و المصداقية و توفير الخدمات للمواطنين في سهولة و يسر وكذا تطوير نظام تحصيل الضرائب من أجل زيادة موارد البلديات إضافة إلى:

- تشجيع مبادرات البلديات في تبني نماذج متميزة في العمل و الإنجاز التنموي (كمبادرة محو الأمية و مبادرات تنظيم الأسرة.....إلخ).
- بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة لنظام اللامركزية المحلية.

---

(1) محمد نصر مهنا، **أساليب و وسائل تقوية الأجهزة المحلية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 95.

(2) نذير عبد الرزاق، قراوي أحمد الصغير، **دور الحكومة الالكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 147.

5. دور الجهات الحكومية: المتمثلة خاصة في توفير مختلف الخدمات و المشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي و تشجيع الفردية و تفعيل المشاركة و تشجيع الاستثمار.

II.4.1. مجالات التنمية المحلية

لا يتمكن حصر مجالات التنمية المحلية و عليه سنقتصر على مايلي:

أولا: التنمية الاقتصادية

و هي التي تعنى بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو و الإنتاج و تطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك و هي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي و غيرها، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، و هي من الركائز الأساسية لأي تنمية، و تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و ذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، و بالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي و قطاع الموارد الأولية، و قد ظهرت عدة نظريات للتنمية الاقتصادية أهمها: نظرية شومبير و نظرية روستو نظرية التبعية، و نظرية النمو المتوازن من طرف المفكر " روزنشيتين".

ثانيا: التنمية الاجتماعية

هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد و هكذا فهي ليست مجرد تقديم الخدمات و إنما تشتمل على جزأين أساسيين هما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر و إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق اكبر قدر ممكن من إشباع المطالب و الحاجات[(1)]، و على الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني و بالخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم، صحة، إسكان...) فه ي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير و الإعداد لها و تنفيذها و متابعتها و تقويمها، أي أنها ليست مجرد خدمات متنوعة للأفراد، و قد ظهرت لأول مرة و بطريقة علمية و رسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 و كانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليه ا الأنظار بأساليبها و أهدافها سنة 1951، و منذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة و هو المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و قد عرف كل من

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص14.

لاري نيلسون و فارنرامسي التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي و الاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم، و هي تشتمل على العناصر التالية:

- ✓ **التغيير البنائي:** ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار و تنظيمات اجتماعية جدية تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار و التنظيمات القائمة في المجتمع و يقتضي هذا التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر و النظم و العلاقات السائدة في المجتمع.
- ✓ **الدفعة القوية:** من أجل خروج المجتمعات النامية من تخلفها لابد لها من حدوث دفعة قوية للخروج من حالة الركود من أجل تحقيق التقدم في أسرع وقت ممكن، و تتحقق هذه الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات و الإمكانيات الموجودة في المجتمع.
- ✓ **الإستراتيجية الملائمة:** يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، و لكي يتم استخدام الوسائل استخداما صحيحا لابد أن تكون موزعة وفقا لخطة جيدة الإعداد، كما ينبغي أن تقوم على أساس التكامل و التوازن بين رأس المال البشري و رأس المال المادي. [1]

ثالثا: التنمية السياسية

تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، و هذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان و المجالس التشريعية أو المحلية، و من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، و تعرف بأنها عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي و الثقافي للمجتمع، و يشكل أساسا مناسبا لعملة التعبئة الاجتماعية، و يتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية – الرسمية و الطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا و تتبادل التأثير فيما بينها جدليا، و تتكامل مع بعضها البعض وظيفيا، و تمثل الغالبية العظمى من الجماهير و تعكس مصالحها و تهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي و فعال يساعد على تعميق و ترسيخ حقائق و إمكانات التكامل الاجتماعي و السياسي و يتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام [2]، كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة، و تحقيق

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص 24.

[2] السيد الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، دار المعارف، الإسكندرية، 1986، ص150.

التكامل و الاستقرار داخل ربوع المجتمع، و زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية و تدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها و سياساتها على سائر إقليم الدولة، و رفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها و ممارستها و تداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية و التنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[1] و من أبرز أهدافها:

- تحقيق المواطنة و بناء الدولة القومية.
- ترسيخ التكامل السياسي (أي التكامل و هو الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم).
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.
- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.
- زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.
- إضفاء الشرعية السياسية من خلال استنادها إلى الدستور. [2]

رابعا: التنمية البشرية

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط و البرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية، هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان و من أجله أيضا، و ذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب و التأهيل الذي يضمن تغيرا و تحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع [3]، و تنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا وت عرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري و استثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية و هي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في اي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية، بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، و هي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته و الاعتماد على تنمية مجتمعه[4]، و حسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس، و تكمن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات

[1] أحمد وهبان، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002–2003، ص ص 140–141.

[2] المرجع نفسه.

[3] زكي عبد الرحمن، **قضايا التخلف و التنمية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، د ت ن، ص 12.

[4] سالم محمد خميس الخضوري، **التنمية و التحديث في المجتمع العماني المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2004، ص 16.

التنمية، و هي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة و صحية و أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم، فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993 إلى أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، و تنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خلاق، و التنمية من أجل الناس تعني كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق و عادلا، أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل امرأ فرصة المشاركة فيها[1]، و على هذا الأساس فإن التنمية البشرية (الإنسانية) المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة و الفعالة للموطنين و عبر تمكين الفئات المهمة و توسع خيارات المواطنين و إمكاناتهم و الفرص المتاحة تتضمن الحرية بمعناها الواسع و اكتساب المعرفة و تمكين الإطار المؤسساتي.

خامسا: التنمية الإدارية

إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغير اجتماعي إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا أي أن العملية المرسومة و المقصودة و المخطط لها تخطيطا سليما، بهدف إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أو اجتماعية، ثقافية و سياسية و ذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة [2]، و المقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات و الاختيار و التدريب، و الترقية و اعتزال الخدمة للمديرين بالمشروع، و تختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم أو إدارة الأفراد [3]، و ينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة و متطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة و متعاظمة، قدرة اجتماعية متفاعلة و مشاركة، قدرة سياسية واعية و موجهة و قدرة إدارية كفؤة و منفذة، و انحسار أي نوع من هذه القدرات يشل التنمية و يعرقلها. [4]

و على هذا فإن التنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية و السلوكية و إتباع الهياكل الإدارية الملائمة و تكييفها في ضوء

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 104.

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية** – دراسة في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص14.

(3) سعد الدين عشماوي، **الإدارة الأسس و تطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية و الأمنية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، الرياض،2000، ص 185.

(4) بومدين طاشمة **إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 275.

المتغيرات البيئية و تدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، و فتح مجالات رحبة للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة و تحديث القوانين و التشريعات المعمول بها، و تطوير و تنمية معلومات و مهارات و اتجاهات و سلوك أفراد المنظمة، و تحسين بيئة العمل الإداري، و ذلك من أجل تحقيق أهداف إرتيادية (إستراتيجية) التنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة و الفاعلية[1]، و عليه فإن التنمية هي تعبير عن حيو ي السياسة العامة و تطورها في كافة نواحي الحياة و منها النواحي الإدارية و حتى في المجال الإداري فهي تمثل مجموعة من العمليات و الإجراءات المخططة سلفا يستعمل فيها بعض الأساليب الفنية كالتدريب و تقديم المساعدات كالأموال و المعنوية كالاستثمارات من أجل رفع مردودية العمل الإداري و جعله مؤهلا لإدارة التنمية و على هذا الأساس فإن التنمية الإدارية هي تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة و فعالية الأجهزة الإدارية و زيادة قدراتها على العمل الإيجابي المنتج بما يمكنها من إنجاز مهامها و تحقيق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة و عليه فإن تحقيق التنمية الإدارية الفعلية مرهون بتواجد قيادة إدارية فعالة لها قدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم و مستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الإحساس بأنهم جماعة واحدة و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف و التطلع إلى المزيد من العطاء و الإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط بتنمية و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية و زيادة مهاراتها و قدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل و رفع مستوى أداءها و تطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.

II.2.الإيكوسياحة و المجتمع المحلي

إن المجتمع المحلي هو أساس تحقيق التنمية المحلية، فالتنمية المحلية تتحقق في أي دولة من خلال الجهود المبذولة من طرف المجتمع المحلي، و لابد من إشراكه في العملية في جميع مراحلها. و المجتمع المحلي يشمل السكان بكافة فئاتهم، الهيئات المحلية، يضاف إلى ذلك الجهات الحكومية من الوزارات، كوزارة السياحة و الآثار، وزارة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة الثقافة، وزارة التخطيط، و كذلك الجهات الغير حكومية المهتمة بموضوع السياحة و التنمية الريفية من مؤسسات و جمعيات و نوادي و مراكز متخصصة، و أيضا وكالات السياحة و الأسفار و مدراء السياحة و مراكز التدريب، و كذلك المعاهد العلمية و الجامعات.[2]

و يعرف المجتمع المحلي بأنه "تلك المجموعات المتجانسة من الناس الذين يشتركون في نفس المنطقة الجغرافية و ما تملكه من مقومات طبيعية و ثقافية، كما يشتركون في التماسك الاجتماعي و قوة الاعتقاد المشترك و نفس المؤسسات التي تحكمهم".

---

[1] بومدين طامشة، **التنمية الإدارية: مدخل بديل للإصلاح و التمكين للتنمية السياسية في الجزائر** ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، ص ص 1-2.

[2] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

و للمجتمع المحلي أنشطة يقوم بها و المتمثلة في:

- تنفيذ العديد من المشاريع الخاصة بالإسكان لإشباع احتياجات فئات السكان المحليين المختلفة لاسيما الطبقات الفقيرة.
- إنشاء مناطق صناعية، مع ربطها بخطط المواصلات العامة و تزويدها بجميع الخدمات اللازمة كالماء، الكهرباء، الهاتف، الطرق، لجذب المستثمرين إلى هذه المناطق، لإقامة مشروعات التنمية التي من شأنها توفير عمل جديد للسكان، بما يؤدي إلى الحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة.
- إحياء و تشجيع الصناعات المحلية التي تشتهر بها المناطق المحلية.
- تنشيط السياحة في المناطق المحلية، و توفير وسائل الراحة للزائرين، مما يوجد لها موردا جديدا.
- تقديم خدمات النقل العام للمواطنين المحليين.

II.1.2. دور المجتمع المحلي في تنشيط الإيكوسياحة

أدرك المحافظون على البيئة في السنوات الأخيرة الدور الحيوي للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية و السياحية في الحفاظ على التنوع الحيوي. فكثير من المدراء في المناطق المحمية عملوا على تطوير آليات لدمج هذه المجتمعات كأصحاب مصالح و مشاركين في عملية التخطيط و الإدارة، و بنفس الوقت و مع تنامي اهتمامات السياح في التعرف على الثقافات التقليدية لهذه المجتمعات، قد قاد صناعة السياحة لدمج هذه المجتمعات في النشاطات السياحية. و هذا الأمر قد زاد من إدراك المجتمعات المحلية و إدراكهم لأهمية السياحة في توفير فرص العمل و توليد دخل إضافي لهم، و تمكينهم الاقتصادي، فقد ضاعف هذا الأمر من مشاركتهم في تنمية الإيكوسياحة و تشجيعها. و مع تسعينات القرن العشرين تنامت عملية إدراك المجتمعات المحلية لتبني الإيكوسياحة كجزء من إستراتيجية التنمية لديها.

تتمثل أعظم مساهمات الإيكوسياحة في عملية الحفاظ على المصادر الطبيعية في قدرتها على تحويل النشاطات التي يقوم بها المجتمع المحلي من تهديدات تضر البيئة إلى فرص يمكن استثمارها لنجاح الإيكوسياحة. و مثل هذه النشاطات قد تساعد في عملية التنمية المستدامة و كذلك تحقيق أهداف الحفاظ البيئي في المنطقة. و من أجل تعظيم فوائد الحفاظ ضمن نشاط الإيكوسياحة فإنه من الضروري تحديد كيفية مشاركة المجتمع المحلي في عملية التخطيط و الإدارة للمحميات الطبيعية.

لكي يكون مسعى جميع أعضاء المجتمع الواحد في الانخراط إلى النشاطات السياحية فإن محاور تدخلهم قد تكون واحدة أو أكثر من النقاط التالية: [1]

- تأجير الأراضي إلى المستثمرين لتقام عليها المشاريع السياحية.

[1] المرجع السابق، ص 147.

- العمل كموظفين دائمين، أو بدوام جزئي لدى المشاريع السياحية القائمة.
- تزويد الخدمات إلى المنشآت السياحية مثل تحضير الطعام، و النقل و الإقامة.
- عمل شركة "joint venture" مع أصحاب القطاع الخاص حيث المجتمع المحلي يعمل على تزويد الخدمات، بينما الشريك يقوم بعملية التسويق و التمويل و تزويد الإدلاء ثنائي اللغة.
- عمل برامج سياحية يكون أساسها المجتمع المحلي.
- حماية البيئة من التلوث، حيث أصبح المجتمع المحلي في أواخر القرن العشرين معني بحماية البيئة من التلوث. ففي قمة الأرض في " ري ودي جانيرو" أعطى المجتمع المحلي دورا رئيسيا فيه.

و تأتي أهميته في هذا المجال من كون السلطات المحلية هي التي تقوم بإنشاء و صيانة البنية الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية. تراقب عمليات التخطيط، تضع السياسات و القواعد البيئية المحلية، فضلا عن دورها في تنفيذ السياسات العامة المحلية. و للمجتمع المحلي دورا كبيرا في حماية البيئة، من خلال التحكم في معدل التلوث البيئي بتطبيق القوانين و القواعد. والحفاظ على الصحة العامة و السلامة، و استخدام أساليب الإدارة العلمية لتقليل الآثار السلبية للبيئة و تنمية الوعي بالمشكلات البيئية.

- تعمل السلطات المحلية على جمع النفايات، و تنظيف الشوارع و المباني، مكافحة الحرائق، تشذيب الأشجار، وضع اللوائح، صيانة المعدات و خدمات الأغذية و التنزه و الترفيه و غيرها من المهام التي تساعد في النهوض بالسياحة البيئية.
- توفير مشروعات البنية التحتية، حيث تعد مشروعات البنية الأساسية التحتية من أهم المشروعات التي تشكل في مجموعها العام القدرة الاستيعابية للمنطقة أو للمنتجع السياحي البيئي. فبدون توفر المرافق و مشروعات البنية الأساسية يصعب على السائح التمتع بإقامة مريحة.
- تطوير الموارد البشرية، حيث يساعد المجتمع المحلي في تطوير الموارد البشرية الماهرة في مجال السياحة، من خلال دورها في إنشاء المعاهد العلمية و الجمعيات و المؤتمرات البيئية، و العمل على الالتزام بالاتفاقيات و المواثيق الدولية.
- توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات في القطاع السياحي، و بالضبط الإيكوسياحة.
- تقديم الدعم و المساندة المادية و المعنوية للمشروعات القائمة بالفعل، حيث يأخذ هذا الدعم عدة طرق مختلفة بعضها علني مباشر، و بعضها الآخر ضمني غير مباشر، و يتراوح ما بين تقديم الإعانات المادية المباشرة و بين الإعفاءات الضريبية المختلفة.
- الترويج لفكر الإيكوسياحة بين جميع أفراد الشعب.
- المحافظة على العادات و التقاليد، تعريف السائح بها و المحافظة على الموارد الطبيعية و استغلالها من قبل المجتمع المحلي.

و يعتمد الدور الذي يختاره المجتمع المحلي على مدى اهتمامهم بالسياحة، قدرتهم التنظيمية و خبرتهم ثقافتهم، وجود القيادة الفاعلة في المجتمع، نوعية المصادر الثقافية و الطبيعية المتوفرة في المنطقة، الطلب السياحي على هذه المنطقة، فرص التدريب لديهم، توفر اهتمام القطاع الخاص في المجال السياحي. و على الرغم من أن اهتمام بعض المجتمعات المحلية في الاشتراك و تطوير الإيكوسياحة قد يكون ظاهر للعيان إلا أن نقص واحدة أو أكثر من العوامل السابقة قد يؤدي إلى ضعف هذا التطوير و عدم ملاءمته للجهود المبذولة، و كذلك من الضروري توفير الدعم المالي لمشاريع الإيكوسياحة قبل المضي قدما في تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنية التحتية. [1]

II.2.2. دور الجماعات المحلية في استغلال موارد الإيكوسياحة

تلعب الجماعات المحلية دور كبير في استغلال الموارد السياحية، و ترسيخ ثقافة سياحية لدى الأفراد للمحافظة على الإرث السياحي و كيفية خدمة السياح، و هذا طبعا خدمة لمصالحهم التنموية المختلفة و تماشيا مع الأهداف المسطرة من طرف الدولة لبلوغ التنمية المستدامة.

حسب القانون رقم 90 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 07/04/08، فإنها تتخذ كل إجراء من شأنه أن يشجع توسيع قدرتها السياحية و تشجيع المتعاملين على استغلالها.

أما الولاية و حسب القانون 90 المتعلق بالولاية المؤرخ في 07/04/09، تتخذ في المجال السياحي كل إجراء من شأنه أن يساعد في استغلال السياحة في الولاية و أن يشجع كل استثمار في هذا المجال.

و لتوضيح دور الجماعات المحلية و مساهمتها في استغلال الموارد من أجل التنمية المحلية نستعين بالشكل التالي:

[1] المرجع السابق، ص148.

الشكل رقم (03): دور الجماعات المحلية في استغلال الموارد لتحقيق التنمية المحلية.

المصدر: محمود قرزيز، واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية، في الملتقى الدولي حوي: تسيير وتمويل الجماعات المحلي في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ص 07.

II.3.2. الاعتبارات الرئيسية في تطوير الإيكوسياحة على المستوى المحلي

يدرك علماء الحفاظ البيئي أن العمل السياحي و بالتعاون مع المجتمعات المحلية هو شيء أساس لتحقيق أهداف المنطقة المحمية و إستراتيجيات الحفاظ من خلال الإيكوسياحة، و هناك عدد من المبادئ يجب أن تؤخذ بالاعتبار لمشاركة السكان المحليين في نشاطات الإيكوسياحة و منها:

1. خلق المشاركة

نادرا ما تؤدي الإيكوسياحة التي تنظم على مستوى المجتمع المحلي فقط إلى تقدم ملحوظ بدون مساعدة أو تعاون المنظمين السياحيين أصحاب الخبرة فهم الأدرى بالأسواق السياحية و متطلباتها و كذلك يملكون من المهارات اللغوية ما يؤهلهم لإيصال المعلومات إلى السائح أو وكيله، و بالتالي فإن المجتمع المحلي لا يمكن أن يطور الإيكوسياحة و ينجحها إذا عمل وحيدا في هذا المجال، لذا فإنه يحتاج إلى مساعدة أصحاب الخبرة و المعرفة في مجال السياحة بشكل عام و الإيكوسياحة بشكل خاص ليزودهم بالخبرات و المهارات الخاصة في إدارة المحميات الطبيعية.

يلعب مدراء المناطق المحمية دورا هاما في توجيه السكان المحليين في كيفية التعامل مع القضايا البيئية في المنطقة، إذ يجب أن يكون مدير المنطقة المحمية من السكان المحليين و يتمتع بقبول المجتمع المحلي له خوفا من أن يقابل هذا الشخص و قراراته بالرفض و التصدي، كما أنه يجب أن يتمتع بعدد من المزايا و الخبرات التي تساعده في إنجاح العملية الإدارية.

و من أكثر الجهات التي قد تنجح في المساعدة في تطوير و تنمية المنطقة المحمية و التي ستجد الاستجابة الجيدة من السكان المحليين للسير قدما نحو إنجاح الإيكوسياحة و تطبيق معاييرها هي المنظمات غير الحكومية إذ تعمل مثل هذه المنظمات على تقديم خدمات كثيرة للمناطق المحمية من جهة و خدمة الإيكوسياحة من جهة أخرى، و من هذه الخدمات:

- توفير الكادر الإداري المؤهل و المدرب للإشراف على المنطقة.
- تدريب الموظفين و العاملين في مجال السياحة و تطوير مهاراتهم الإشرافية و الإدارية و اللغوية و غيرها.
- تسعى إلى تطوير مفهوم الإيكوسياحة في المنطقة المحمية بدون فوائد و عوائد اقتصادية تذكر.

2. تجنب وضع كل البيض في سلة الإيكوسياحة

على السكان المحليين استغلال كل الفرص المتوفرة لديهم في المنطقة فيما يتعلق باهتمامهم بالإيكوسياحة و مدى توفر عناصر الجذب و سهولة الوصول إلى المنطقة و المبادرة و القيادة، و السعي إلى التعاون مع منظمي السياحة و مدراء المحميات الطبيعية و المنظمات غير الحكومية.

يجب أن ينظر إلى الإيكوسياحة كواحدة من النشاطات المتعددة التي ستساعد في تنمية المجتمع المحلي، و ليس النشاط الوحيد الذي يتوفر في المنطقة لأن ذلك سيشكل تهديد للمنطقة في حالة تراجع أعداد السياح بغض النظر عن السبب سواء كان سياسي أو طبيعي أو اقتصادي، و بالتالي فإن السياحة بشكل عام و الإيكوسياحة بشكل خاص تخضع لفترات عدم استقرار بسبب تقلب الاتجاهات الاقتصادية الوطنية فيها و الدولية، إذ أنه من غير الحكمة اعتبار النشاط السياحي البيئي الركيزة الوحيدة لاقتصاد أي منطقة ذلك لأن مثل هذا النشاط قد يوفر عدد محدود من فرص العمل لأبناء المجتمع المحلي في فترة الموسم السياحي، و لكن ماذا بعد فترة الموسم.

و بالنسبة للمجتمعات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة فإنه يجب أن تركز على النشاط السياحي جنبا إلى جنب مع النشاطات الأخرى كالزراعة و الصيد و الرعي و التعدين و غيرها.

3. ربط عوائد و فوائد الإيكوسياحة بأهداف الحفاظ

يجب أن يدرك السكان المحليين أن الإيكوسياحة وجدت لتشجيع فكرة الحفاظ على المجتمعات الطبيعية، و بالتالي يجب السير على مبدأ إعادة استثمار جزء من عوائد السياحة لدعم فكرة الحفاظ كما يجب إقامة علاقة قوية بين إدارة المنطقة المحمية و بين المجتمعات المحيطة بها، إذ أن كثير من المشاريع الإيكوسياحية في المناطق المحمية قد زودت السكان المحليين بالمنافع الاقتصادية.

و في النهاية فإن الإيكوسياحة يمكن النظر إليها كواحدة من الطرق التي يمكن للمجتمع المحلي السعي إلى تطوير صناعته التقليدية من خلالها، و كذلك سعيهم إلى إدارة أنفسهم من خلال الإشراف على إدارة الإيكوسياحة في المجتمعات الطبيعية، و هذا بالفعل تكرسي لمفهوم الديمقراطية(1).

(1) أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص157.

II.3. آثار الإيكوسياحة على التنمية المحلية

II.3.1. الآثار الاقتصادية

الإيكوسياحة لها آثار إيجابية و سلبية على الاقتصاد، فهي تؤثر على المجتمع المحلي و بالتالي فهي تؤثر على التنمية المحلية بصفة مباشرة و غير مباشرة.

II.3.1.1. الآثار الإيجابية الاقتصادية

للإيكوسياحة آثار إيجابية تعود بالنفع على اقتصاد أي دولة، مما يسمح بتحقيق التنمية المحلية و لتوضيح أكثر سنتناول كل أثر على حدى كمايلي:

1. الناتج الإجمالي المحلي

تعتبر الإيكوسياحة من اكبر أنواع السياحة التي تحقق الناتج المحلي في كثير من الدول الغير بترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للإيكوسياحة أهمية كبرى، كقطاع رئيسي في الاقتصاد، إذ تساهم الإيكوسياحة بـ 11% من مجموع الإنتاج المحلي [1]، مما يجعلها هدفا لتحقيق التنمية المحلية، من خلال دعم المشاريع التنموية التحتية من مواصلات، و مياه، و اتصالات، و غيرها. و مشاريع التنمية الفوقية من فنادق، و مطاعم و غيرها.

2. الأثر على ميزان المدفوعات

تمثل الإيكوسياحة عاملا مهما في ميزان المدفوعات لكثير من الدول، بما تحققه من عوائد، كما تشكل مصدرا للعملات الصعبة.

3. الأثر على التوظيف و العمالة

تمثل الإيكوسياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف و العمالة، إما بعمالة مباشرة تتمثل في العاملين بالمحميات الطبيعية، الحدائق، المتنزهات، المرشدين السياحيين و المتحف...إلخ. و إما بعمالة غير مباشرة

---

[1] دليل مفهوم السياحة المستدامة و تطبيقها، السلسلة 01، **الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، جامعة الدول العربية، ديسمبر، 2005، ص02.

منها القطاعات الأخرى مثل: قطاع الزراعة، و الثقافة، و الصناعات التقليدية، و الصناعات الغذائية و قطاع الصحة و غيرها. [1]

و أصبحت الإيكوسياحة توفر8% من فرص العمل بمعدل حوالي 20 مليون فرصة عمل مما يسهم ذلك في تحقيق التنمية المحلية.

4. تنمية المناطق الريفية و النائية

تساعد الإيكوسياحة على تنمية المناطق الريفية و النائية، بما يسهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان المناطق بدلا من الهجرة إلى المدن الكبيرة ، و بالتالي تسهم الإيكوسياحة بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية. [2]

5. أثر الاستثمار في البني التحتية

تؤدي تنمية الإيكوسياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية و المتمثلة في القطارات، الطرق الموانئ، و معامل تنقية المياه، المتاحف، المراكز الطبيعية و غيرها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين و السياح على حد سواء.

6. أثر تمويل الموازنة العامة

توفر الإيكوسياحة مصدرا مهما للتمويل للحكومات، تتمثل في رسوم دخول المتاحف، و المتنزهات و المحميات الطبيعية و غيرها.

7. أثر توليد الدخل للسكان المحليين

بحيث يتم الاعتماد على مبدأ دوران الأموال داخل المجتمع المحلي و عدم هروبه إلى الخارج إذ يسعى المجتمع المحلي إلى توفير الإقامة و الغذاء و مستلزمات الفنادق و غذاء السائح من البيئة المحلية.

8. خلق قيمة مضافة

تعتبر القيمة المضافة كمؤشر لخلق الثروة بحيث تساهم مساهمة فعالة في الدول التي تحظى فيها مشاريع التنمية بمكانة محورية.

9. المساهمة في تنمية و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين الأقاليم

---

[1] نفس المرجع،ص2

[2] مريم جرافة، **دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسير ، تخصص اقتصاد وتسير السياحة، جامعة جيجل، 2010 ص78

في حال قيام الدولة بتوزيع أو توجيه إنشاء مشروعات سياحية مرتبطة بالبيئة، سواء كانت وظنية خاصة أو مملوكة للدولة أو أجنبية في الأقاليم المختلفة، أي امتداد النشاط السياحي إلى المناطق المحرومة و النائية، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية و تطوير وإعادة التوازن لهذه الأقاليم، و بالتالي خلق فرص عمل جديدة، كما تتسبب في زيادة الدخول لدى الأفراد و المؤسسات نتيجة النشاطات السياحية و النشاطات المرتبطة بها ، تحسين المستوى المعيشي، استغلال الموارد الطبيعية في هذه الأقاليم، تنمية و خلق مجتمعات حضارية جديدة، إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضارية و الريفية.

II.2.1.3. الآثار السلبية الاقتصادية

رغم وجود ايجابيات كبيرة للإيكوسياحة في تحقيق التنمية المحلية اقتصاديا، إلا أنه توجد بعض السلبيات تؤثر على التنمية المحلية نذكر منها: (1)

- ارتفاع الأسعار،حيث تزداد الأسعار في المنطقة السياحية عندما يزيد الطلب من قبل الزوار و السكان المحليين على نفس البضائع و الخدمات المتوفرة في المنطقة مثل الخضروات و الطعام و الوقود و غيرها، كما أن هذه الأسعار تأخذ بالزيادة لأن الزوار مستعدون للدفع مقابل هذه الخدمات و السلع أكثر من السكان المحليين. هذا و قد يتسبب ارتفاع أسعار السلع في خلق مشكلة التضخم في المنطقة.
- سيطرة القوى الخارجية، نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي و العقار الذي سيحدث في المنطقة المحمية نتيجة زيادة الحركة السياحية، فإن الأمر سيؤدي إلى قدوم المستثمرين من الخارج و زيادة سيطرة عناصر خارجية على المنطقة السياحية، و قد يكون هذا الأمر شيء عادي بالنسبة للكثير لكنه مصدر قلق بالنسبة للسكان المحليين يدفعهم إلى محاولة إفشال المشاريع السياحية في المنطقة و تأتي سيطرة القوى و الاستثمارات الخارجية على النشاطات السياحية في المنطقة لكون هؤلاء يمتلكون الإمكانات المادية و الخبرة في المشاريع السياحية في المنطقة بشكل أفضل من السكان المحليين، مما يساعد على إنجاح مشاريعهم بشكل أفضل و أقوى من المشاريع السياحية المحلية و بالتالي سيصل الأمر إلى إخراج هؤلاء المستثمرين المحليين الضعفاء من دائرة العمل السياحي.
- تسرب العوائد المالية إلى الخارج، و يظهر ذلك من خلال سيطرة المستثمرين الخارجيين على المشاريع السياحية في المنطقة، و عند عدم قدرة المشاريع المحلية على تلبية مطالب الزوار، مما يقود إلى جلب المستثمرين الخارجيين أو استراد السلع و الخدمات من الخارج، كما أن السياح في الغالب يسعون إلى استهلاك السلع العالمية خاصة تلك التي تملك اسم تجاري، لأنها أكثر ثقة و تفوق و جودة، و بالتالي بدل من أن يؤدي المال إلى تقوية المنطقة اقتصاديا فإنما ربما يؤدي إلى

(1) أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

عزلتها، و قد يكون هذا التسرب عاديا بالنسبة لأنواع السياحة الأخرى لكنه يجب أن يصل إلى أدنى حدوده في موضوع الإيكوسياحة.

II.2.3. الآثار الاجتماعية و الثقافية

إن التأثيرات الاجتماعية و الثقافية للإيكوسياحة تتمثل في الأساليب التي تسهم في إحداث تغيرات في أنساق القيم و السلوك الفردي و علاقات الأسرة و أساليب الحياة الجماعية و مستويات الأمان و السلوك الأخلاقي و التعبيرات الإبداعية و الاحتفالات التقليدية و منظمات المجتمع المحلي. و كل هذا يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

و يمكن معرفة أهم التأثيرات الاجتماعية الإيجابية و السلبية للإيكوسياحة على التنمية المحلية في مايلي:

II.1.2.3. الآثار الإيجابية الاجتماعية: تتمثل أهم تلك التأثيرات فيمايلي: [1]

1. التطور الاجتماعي (السلوكي): ينشأ التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة للاحتكاك المباشر بين السائحين أنفسهم و أفراد المجتمع، سواء في أماكن الإقامة كالفنادق و غيرها أو في وسائل الانتقال المختلفة أو في المحلات التجارية أو أثناء التجوال في المناطق و المزارات السياحية أو غير ذلك من الأماكن التي يكون فيها اتصال السائح بأبناء الدولة اتصالا مباشرا، و يأخذ هذا التطور أشكالا و صورا كثيرة مثل اكتساب أفراد المجتمع لعادات و قيم سليمة من السائحين كاحترام القوانين، و النظم التي تصدرها الدولة، و آداب السلوك، و التعامل مع الآخرين و حب الاستطلاع، و المعرفة، و الاعتماد على العلم في مختلف أمور الحياة إلى غير ذلك من جوانب الحياة الهامة.

2. النمو الحضاري: تعمل السياحة على تنمية الاهتمام بالقيم الحضارية في الدول المستقبلة للسائحين مثل إقامة المعالم الفنية البارزة كدور الثقافة، و صالات العرض و السينما و المسارح و ما إلى ذلك بالإضافة إلى المعالم الحضارية الأخرى التي تنسأ مرتبطة بحركة النمو والازدهار السياحي، كما حدث في كثير من دول أوروبا و أمريكا التي استطاعت أن تحقق التوازن الحضاري في كثير من المناطق السياحية بها فأدى ذلك إلى تقدمها و نموها حضاريا.

3. التبادل الثقافي: إن وسائل التأثير في الرأي العام العالمي كثيرة و مختلفة و من هذه الوسائل الإذاعات الموجهة و الصحافة العالمية و الاشتراك في المؤتمرات، و المعارض الدولية، إرسال الوفود و البعثات و استضافتها، و تلعب الإيكوسياحة دورا هاما في هذا المجال على درجة كبيرة من الأهمية، حيث أن

[1] مريم جرافة ، مرجع سبق ذكره، ص80

المشاهدة على الطبيعة أقوى وسيلة للإقناع، و من ثم فهي تعد من أقوى العوامل التي تؤثر في توجيه الرأي العام و كسب التأييد، و تستطيع الدولة السياحية أن توجه اهتمام السائحين نحو ما تريد التركيز عليه في الإعلام، و لو لم تكن هذه المعالم في برنامج السائحين، كما تساعد السياحة على زيادة التبادل الثقافي وازدياد عمليات الاتصال الثقافي والتواصل الحضاري.

4. تحسين الأحوال المعيشية: لبعض فئات المجتمع الذين يرتبط نشاطهم بالإيكوسياحة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إذ أن إقبال السائحين على بلد معين من شأنه أن يحدث رواجا اقتصاديا نظير الخدمات المختلفة و المتنوعة التي تقدم للسائحين في أماكن الإيواء بمختلف أنواعها و الإطعام و النقل و كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، فيحقق المقيمون مكاسب و أرباح ناتجة عن العمل السياحي بمختلف مجالاته فتتغير سلوكياتهم و أنماط حياتهم تبعا للتغير الناشئ في أحوالهم الاقتصادية المترتبة على السياحة، لذلك فإن الإيكوسياحة أصبحت في هذا المجال مصدرا هاما من مصادر التغير و التحول الطبقي بين أفراد المجتمعات المحلية.

5. الاهتمام بالمهارات الجديدة: إن النشاط السياحي البيئي، بسبب متطلباته، يؤدي إلى الاهتمام بتعلم لغات و فتح مراكز تكوين للمهارات المرتبطة بالسياحة، بالإضافة إلى أن النشاط السياحي قد يحدث تطورا و زيادة في درجة الوعي السياحي لدى السكان و الإحساس بأهمية البيئة و المحافظة عليها، لأجل تحقيق تنمية محلية.

6. زيادة الاهتمام بالصناعات الشعبية (الصناعات التقليدية): و التي يقبل السائح على اقتنائها كهدايا تذكارية له أو للأهل و الأصدقاء في رحلة العودة خصوصا و أنه ينظر إلى هذه الصناعات على أنها منتج ثقافي متميز به إبداع فني من تفاعل شخصية المبدع أو الفنان أو الصانع مع بيئته و طبيعة التأثير و التأثر فيما بينها.

7. تثقيف و توعية الجمهور: قد تكون الإيكوسياحة فرصة تثقيفية رئيسية تزيد المعرفة بالأنظمة الإيكولوجية الطبيعية، و تزيد من معارف المجتمعات المحلية ضمن طائفة واسعة من الناس، و قد تكون هذه التربية متبادلة، ففي بعض أنحاء العالم أصبح السكان المحليون أشد إدراكا للطابع الفريد لمواردهم البيولوجية المحلية مثل وجود أنواع متوطنة و ذلك من خلال وفود السائحين، و قد توفر الإيكوسياحة أيضا حوافز للحفاظ على الفنون و الحرف التقليدية، و توفر فرصا للتعرف على ثقافات مختلفة، يضاف إلى ذلك أن السياحة قد تشجع في بعض الظروف على إبقاء أو إعادة إنعاش الممارسات التقليدية الملائمة للاستعمال المستدام للموارد البيولوجية، التي قد تكون معرضة لغير ذلك للضياع.

8. مشاركة المرأة: حيث أن مشاركة المرأة في الإيكوسياحة و خاصة في المناطق الريفية يعتبر ضروريا لتحقيق التنمية المحلية.

II.2.2.3. الآثار السلبية الاجتماعية

لا يجب أن ينظر للمجتمع المضيف كمكون أساسي من مكونات المنتج السياحي البيئي و لكن أيضا كمشارك في عملية التنمية المحلية، و كمستفيد من نتاجها، و كمؤثر فيها بالسلب و الإيجاب، كما تؤثر هي أيضا فيه، و قد اكتسبت العلاقة بين النمو السياحي البيئي السريع و المجتمع المحلي أهمية متزايدة، و ذلك لما يمكن أن تسفر عنه هذه العلاقة من مشاكل و توترات، و المتمثلة في: [1]

- ربما كان البعد الأخلاقي و القيمي من أكثر الأبعاد التي تناولتها الكتابات المختلفة، فالسائحون يأتون عادة من بلدان ذات ثقافات و قيم اجتماعية قد تختلف تماما عن ثقافة و قيم المجتمعات المضيفة و تزداد حدة التباين في حالة المجتمعات الإسلامية حيث الاختلافات لا تنصب فقط على السلوك و القيم، بل أيضا على أمور تفصيلية مثل الملبس و المأكل.
- ربما كانت أكثر الاعتبارات الأخلاقية شيوعا و إثارة للاستياء تلك التي تربط الدعارة بالسياحة، فيوجه الاتهام عادة للسياحة الدولية بأنها أحد الأسباب الرئيسية للدعارة أو على الأقل تزايد معدلها في المجتمعات المضيفة.
- و علاوة على هذا الجانب الذي يحتل مكانة متقدمة في المناقشات، هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية عنه، والتي ترتبط بالجرائم و الانحرافات الفردية التي تكون اشد خطورة و أكبر تأثيرا على المجتمع مثل أشكال التدمير و الإصابات التي تترتب على إدمان الخمور و لعب القمار، و الانحرافات الأخطر الناتجة عن تهريب المخدرات أو تعاطيها من خلال ما يجلبه السائحون معهم بشكل غير مشروع، و فساد القيم الاجتماعية نتيجة بعض الأنماط السلوكية الغريبة عن المجتمع المضيف و التي قد يتأثر بها بعض المضيفين خصوصا في سن الشباب بدافع التقليد.
- علاوة على أشكال الانحراف و الجرائم التي يرتكبها السائحون في المجتمعات المضيفة، فإن السائحين أنفسهم قد يتعرضون لأشكال مختلفة من الجرائم العادية، نتيجة للظروف في بلد المضيف و قد تزايدت أعمال العنف ضد السائحين نتيجة زيادة مشاعر العداء و العنف من جانب المضيفين بسبب ارتكاب بعض الضيوف لأنماط سلوكية غير مألوفة التي تؤذي مشاعر سكان المناطق المقصودة، بالإضافة إلى أن السياح أصبحوا يمثلون هدفا مباشرا للحركات السياسية التي تستخدم الإرهاب كوسيلة لتحقيق أغراضها.

---

[1] المرجع السابق، ص 82.

- عمل بعض أبناء المجتمع في مجال سرقة الآثار و الاتجار فيها و الدخول في عالم المتاجرة بالآثار المقلدة أو المزيفة على أنها أصلية و ما ينتج عن ذلك من هدر للثروة الثقافية و الحضارية للبلد.
- إن السياحة قد تحدث نوعا من التنقل المهني حيث يجد بعض سكان المناطق المقصودة أن العمل بالنشاط السياحي أجدى ماديا من العمل في الأنشطة الإنتاجية الأخرى الزراعية و الصناعية و الحرفية.
- حدوث نوع من التصادم الثقافي أو المواجهة السلبية بين الثقافتين، وهذا نتيجة الاختلاف الكبير بين عناصر الثقافتين و اختلاف أساليب الحياة و المعتقدات و الأفكار و الآراء و التصورات...إلخ خصوصا في مناطق الجذب السياحي التقليدية و الفطرية بيئيا و بشريا في البلدان المقصودة. وقد يقابل تصرفات بعض السائحين بالتحرر و عدم احترام مشاعر و عادات و تقاليد السكان المحليين في البلدان المقصودة سياحيا إلى حدوث انطباع سيئ و ضيق و ضجر لدى المضيفين الذين يرون أن هذه الأنماط السلوكية و التصرفات فيها انتهاك لقيمهم و عاداتهم و أعرافهم التقليدية المحافظة و بناء عليه يحدث نفور ثقافي و عدم التقاء ثقافي أو تكيف ثقافي.
- أصبح السائحون يرغبون بشكل متزايد في التعرف على المظاهر الثقافية الغريبة و المتفردة، و يبدون استعدادا لدفع أموال إضافية للاستمتاع بتلك المشاهد و الخبرات و لكن مجرد وجود سائحين يمكن أن يصبح مخالفا للثقافة المحلية، و دافعها لإجراء تعديل فيها يتلاءم و مطالب صناعة السياحة و بذلك فإن المجتمعات المحلية المضيفة تجد أحيانا أن ثقافتها معرضة للخطر من جانب القوة الشرائية لصناعة السياحة، حيث يمكن أن يصل الأمر في بعض البلدان المقصودة إلى تغيير مظاهر الاحتفال لإرضاء السائحين و مزاحمة الأهالي الأصليين، كما تزداد الشكاوي المحلية من سوء سلوك الزائرين في المواقع المقدسة.

II.3.3. الآثار البيئية

II.3.3.1. الآثار الإيجابية: توجد العديد من الآثار الإيجابية للبيئة نذكر منها:

- تساعد الإيكوسياحة في تبرير دفع تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة مثل: تطوير العمليات الطبيعية و إنشاء الحدائق العامة لكونها جاذبة للسياح.
- المحافظة على المواقع الأثرية و التاريخية و المعمارية.
- توفر الحافز لتنظيف البيئة.
- تساعد على مد شبكة من الطرقات و الكهرباء و الماء..إلخ.
- تغير المشهد الجغرافي عن بعض المناطق.
- التركيز الجغرافي و خلق توازن في الجهات الداخلية و الساحلية.

II.2.3.3. الآثار السلبية: نذكر منها:

- التلوث البيئي الناجم عن مشكل استعمالات الأرض.
- مخاطر السياحة على التنوع البيئي: تؤدي حركة السياحة خاصة في المناطق البرية، إزعاج الحيوانات مما يؤدي إلى تبدل ذي مغزى على حياة هذه الحيوانات. كما يؤدي الصيد البري و المائي ديناميكية الجماعات الحيوانية، كما أن مخلفات وسائل النقل المختلفة تؤثر بشكل واضح على مواطن الحيوانات، فعلى سبيل المثال أشارت الدراسات أنه في جزر البحر الكاريبي تقوم السفن السياحية برمي نحو 700 طن سنويا من المخلفات في البحر، وهذا بطبيعة الحال له تأثير على البيئة البحرية و التنوع البيئي الموجود.

الخلاصة

إن كل النشاطات السياحية بجميع أشكالها سواءا الموجهة للعطل، للرياضة، للاستكشاف و الاستمتاع و غيرها، يجب أن يكون هدفها هو تحقيق التنمية المستديمة و هذا يعني أن تطوير الهياكل القاعدية السياحية و عرضها للاستغلال يجب أن يخضع إلى مواصفات الاستدامة الاقتصادية ،الثقافية و الاجتماعية، البيئية. فضلا على أهمية تدعيم الاقتصاد المحلي و احترام خصوصية المكان و فتح آفاق اقتصادية جديدة للسكان المحليين الذي يتم عن طريق التوزيع العادل لفوائد التنمية الإيكوسياحية بين الجماعات المحلية و السكان أي إعطائهم الحق الكامل في الإعلام، الموافقة و المشاركة في تسيير هذا النشاط إضافة إلي خلق مناصب شغل و هذا في إطار التنمية المحلية الاقتصادية و الاجتماعية.

الفصل الثالث: دور المشاريع الإيكوسياحية في تحقيق التنمية المحلية

حالة مشروع الحظيرة الوطنية لتازة

تمهيد

1. الإطار العام للولاية
2. إحاطة عامة بالحظيرة الوطنية لتازة
3. عرض وتحليل نتائج المقابلة مع عمال إدارة الحظيرة الوطنية لتازة

خلاصة

تمهيد

تعد ولاية جيجل من بين ولايات الوطن التي أدرجت ضمن الولايات السياحية، فعلى هذا الأساس تم اختيارها كمحل لدراسة حالة موضوع بحثنا، لما تزخر به من مقومات ومؤهلات سياحية متنوعة ومتعددة، وما لها من إمكانيات يمكن استغلالها بطريقة عقلانية وتوظيفها بشكل أمثل يسمح لها بالنهوض بالمنطقة وتطويرها سياحيا، فالولاية تحتوي كغيرها من المناطق السياحية على موارد طبيعية سياحية(الشواطئ الساحلية، المناخ، غابات...)، وأخرى مادية(وكالات السياحة والأسفار، المنشآت الفندقية، مطاعم...)، هذا ما يجعلها تتنافس مع المناطق السياحية الأخرى، مما أهلها لتكون محل مقصود من طرف السياح سواء المحليين أو الأجانب.

وعليه فالسياحة ليست خيارا إنما ضرورة محلية ووطنية، حيث ستتولى السلطات المعنية بالقطاع السياحي القيام بأعمال تحسيسية كبيرة حول رهانات التنمية السياحية وتطوير برامج إنجاز للنهوض بالسياحة المحلية إلى مستوى المعايير الدولية، وذلك من خلال ما تقوم به الحظيرة الوطنية لتازة باعتبارها المسؤولة الأولى في ترقية ومتابعة المشاريع الإيكوسياحية، التي هي بدورها تقوم بعدة نشاطات إيكوسياحية تسعى من ورائها إلى تحقيق حماية الأنظمة البيئية، وبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، مع توعية وتحسيس المواطنين وتشجيعهم على ممارسة الأنشطة الصديقة للبيئة.

وسيتم التركيز على المشاريع الإيكوسياحية المتواجدة في الولاية ككل غار الباز، حديقة الحيوانات، الكهوف العجيبة ، لتبيان مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الولاية.

III.1.الإطار العام للولاية

جيجل درة من درر الساحل الجزائري، ببهائها و طول شريطها الساحلي و تميزها عن باقي السواحل بمعانقتها اليابس و البحر في آن واحد، مستندة إلى الجبال، وديعة، هادئة، مشكلة بذلك لوحة تشكيلية خلابة ما فتئت تحجز مكانا في قلوب زوارها و مصطافيها الذين هم في تزايد ملحوظ من سنة إلى أخرى، مما أهلها لتكون ولاية سياحية متميزة، إذا أقبلت عليها استقبلتك بروعة مناظرها و سحر أضوائها و كرم أهلها و طيبة سكانها، هذا ما يجعلها مجالا خصبا للاستثمار و التنمية السياحية خاصة و أنها تحوى جميع المقومات اللازمة لذلك و المتمثلة في المادة الخام: المناظر الطبيعية (الجبال، السواحل، الريف) الموروث الثقافي (الصناعات التقليدية و المعالم التاريخية، العادات و التقاليد...)، و الإمكانيات المادية و البشرية (موارد مالية متاحة، كوادر بشرية...)، و هذا ما سنحاول التطرق إليه في ما يلي.

III.1.1. التعريف بولاية جيجل

أولا: تاريـخ الولايـة

جيجل مدينة عريقة تعود إلى آلاف السنين، تأسست في حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين، و قد كانت محطة للعديد من الحضارات التي نجد أثارها هنا و هناك على مستوى إقليم الولاية.

تاريخ المنطقة يتميز بحركية كبيرة و غني بالأحداث فأول اسم أطلق على المنطقة هو" **إجيجلي**" **IGIGILI** و هي كلمة فينيقية تتكون من شطرين، فالشطر الأول " **I**" يعني جزيرة ساحلية و الشطر الثاني"**إغيل**" فهو يعني دائرة الحجر، و تعاقب الحضارات بعد ذلك أفرز العديد من الأسماء منها" **جيدري**" "**خيخل**" .... و في الأخير **جيجل**.

إن الانحطاط المتدرج للحضارة الرومانية سمح بتحرر القبائل البربرية في الجبال و استرجاع سيادتها و تقاليدها لتشهد بعد ذلك المنطقة تسابق الغزاة للاستيلاء على الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به.

بعد الوندال (429) و البيزنطيين (533) يأتي عهد الفتوحات الإسلامية فيتعرب اسم المنطقة (**جيجل**) و تشهد المدينة ازدهارا تحت سلطة القيروان التي كان يحكمها آنذاك الأغالبة، خلال القرن العاشر يتحالف سكانها من قبيلة كتامة مع الفاطميين و تتم الإطاحة بحكم القيروان و تم تأسيس الدولة الفاطمية التي اتخذت القاهرة مقرا لها.

بعد ذهاب الفاطميين، وقعت جيجل تحت سيطرة الزيريين (973م)، الحماديين (1007م) ثم المهديين (1120م) و ظلت طمعا لعدة دول حاولت غزوها و استعمارها عدة مرات إلى أن أستنجد سكانها بالأخوين عروج و خير الدين بربروس سنة 1514م لتصبح أول مدينة يدخلها الأتراك و ينطلق منها لتحرير بجاية و الجزائر من الهيمنة الإسبانية.

في 13 مارس 1838 وبعد سبع سنوات من الاستيلاء على الجزائر و عامين من الاستيلاء على قسنطينة، يحتل الاستعمار الفرنسي جيجل و تبقى ثورات المقاومة لسنوات متفرقة منها (1841، 1845 1847، 1851) و لم يتم الاستيلاء الكامل على منطقة جيجل إلا في سنة 1851م.

ثانيا: الموقع:

تحتل ولاية جيجل موقعا استراتيجيا هاما في الشمال الشرقي للجزائر، بين خطي طول 5° و 25° غرب خط غرينتش، و دائرتي عرض 10° و36 ° فهي تتربع على مساحة قدرها 63.398.2 كلم^2، تمثل الغابات و الجبال نسبة 82 %، تبعد عن العاصمة بـ359 كيلومتر و عن بجاية و قسنطينة ب96 و146 كيلومتر على التوالي.

ثالثا: حدود الولاية:

- ✓ من الشمال: البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ من الشرق: ولاية سكيكدة.
- ✓ من الغرب: ولاية بجاية.
- ✓ من الجنوب: ولايتي قسنطينة و ميلة.

ولاية جيجل مقسمة إداريا إلى 28 بلدية و11 دائرة، يبلغ عدد سكانها 602.407 نسمة بكثافة سكانية قدرها: 251 ن/كم².

III.1.2. الإمكانات الطبيعية

إن الموارد و المقومات الطبيعية التي تتوفر عليها الولاية تجعلها ولاية سياحية بكل ما تحمله الكلمة من معنى فهي تتوفر على:

- **الشريط الساحلي:** امتداد طبيعي على طول 120 كلم، فمن زيامة المنصورية غربا إلى واد الزهور شرقا تصادفك شواطئ و خلجان متناثرة هنا و هناك، و نوادر طبيعية أخرى، و يضم الساحل الجيجلي 50 شاطئ منها الشواطئ ذات الرمال الذهبية الواسعة و الشواطئ الصخرية.
- **الكورنيش الجيجلي:** متمثل في أجراف صخرية ملامسة للبحر ممتدة من زيامة المنصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين، يمتاز بندرة جماله فهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي.
- **الكهوف العجيبة:** تقع بين العوانة و زيامة منصورية على بعد 35 كلم عن مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917 عند شق الطريق الوطني رقم 43، و تعد من عجائب الطبيعة من حيث الشكل و النقوش التي صنعتها الصواعد و النوازل، و هي الآن مجهزة و مفتوحة لاستقبال زوارها.
- **غار الباز:** موقع يعود إلى ما قبل التاريخ و هو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية، تم تهيئته لاستقبال كل فئات الزوار من أجل تطوير السياحة العلمية و التربوية.
- **المحمية الطبيعية لبني بلعيد:** أنشأت هذه المحمية بالقرار الولائي رقم: 786/67 المؤرخ في 97/11/08، تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري واد عجول على بعد 32 كلم عن مدينة

جيجل تتربع على مساحة 122 هكتار، و هي محتواة داخل محيط منطقة التوسع السياحي لبني بلعيد، تم اختيارها عام 1996 في إطار مشروع MEDWET من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تتميز هذه المحمية باحتضانها الطيور و نباتات جد نادرة.

- **الجزيرة الصخرية :** أهم ما يميز الجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل هو وجود الجزيرة الصخرية بالعوانة و التي تدعى أيضا محليا–الدزيرة–.
- **شبه الجزيرة:** توجد شبه الجزيرة الصغيرة ببوبلاطن و أيضا جزيرة برج بليدة التي تدعى أندرو.
- **الحظيرة الوطنية لتازة :** هي محطة لجذب السياح الباحثين عن الترفيه و الراحة، فالطابع المتميز لغابات الحظيرة الوطنية يساهم في تطوير السياحة الجبلية، تتربع الحظيرة على مساحة 3807 هكتار تتميز بتنوع غطائها النباتي و تركيبتها الحيوانية حيث تحتوي على 137 نوع من النباتات العطرية و أخرى ذات أهمية طبية، 20 نوع من النباتات ذات الاستعمال الزخرفي و التزييني، 17 نوع من الأشجار و الشجيرات ذات الأهمية البيئية و الاقتصادية، 135 نوع من الفطريات و 15 نوع من الثدييات من بينها 11 نوع محمي من طرف القانون و 134 نوع من الطيور موزعة بين الجوارح و الطيور المائية.
- **حظيرة الحيوانات :** موقع سياحي هام، متواجد بكسير– بلدية العوانة – هيئ لاستقبال الزوار ابتداء من شهر جويلية من عام 2006، أهم ما يميز الحظيرة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة و المحمية من طرف القانون و أشكال مختلفة من الطيور موزعة بين الجوارح و الطيور المائية وهذا ما جعلها محطة لتهافت العديد من الزوار.
- **المنار الكبير (رأس العافية) :** تم إنجازه سنة 1865 من طرف الحرفي " **شارل سالف**" الذي كانت مهنته النقش على الحجارة، هدفه الأساسي هو توجيه البواخر إلى بر الأمان.
- **البحيرات الطبيعية:** يتواجد على مستوى الولاية 03 بحيرات طبيعية:
  - **بني بلعيد (دائرة العنصر) :** يحتل 120 هكتار وي حوي ما لا يقل عن 23 نوع من الطيور و هو معروف على المستوى العالمي.
  - **بحيرة غدير بني حمزة (القنار دائرة الشقفة):** يحتل مساحة حوالي 36 هكتار و به ما لا يقل عن 32 نوع من الطيور.
  - **بحيرة غدير المرج (الطاهير):** بجماله الفريد يتربع على مساحة 05 هكتار.
- **الغابات:** تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تمتاز بمناظرها الخلابة المشجعة على السياحة الجبلية و الصيد إذ تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115.000 هكتار و من أهم غاباتها:
  - **غابة قروش:** الواقعة على الكورنيش بمنطقة العوانة تتربع على مساحة 10260 هكتار.
  - **غابة تامنتوت:** تتربع على مساحة 8928 هكتار بجيملة.
  - **غابة إيدم:** ببلدية خيري واد عجول.

- **غابة بوحنش**: بالعوانة.
- **غابة بني فرقان** و **مشاط**: بالميلية.
- **غابة الماء البارد**: بتاكسانة.
- **غابة القرن**: بغبالة.

الصنف الرئيسي لغابات الولاية هو البلوط الفليني حيث تقدر المساحة الإجمالية بـ43700 هكتار أما باقي الأصناف فتتمثل في بلوط الزرن الأخضر، الصنوبر البحري.

تتميز هذه الغابات بثروة نباتية و حيوانية متنوعة يمكن بفضلها لعب دور هام في التنمية السياحية غير الشاطئية خاصة الصحية، العلمية، الصيد و التجوال و الاستجمام.

III.1.3. الإمكانات الثقافية

1. المواقع الأثرية

ولاية جيجل ليست سياحية من أجل ندرة طبيعتها فحسب، بل كذلك لاحتوائها على مواقع و معالم أثرية و تاريخية ناتجة عن تعاقب عدة حضارات عليها ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم(02)

الجدول رقم (02): المواقع الأثرية و التاريخية

الفترة	المحتوى
فترة ما قبل التاريخ	• موقع تاميلا ببلدية الأمير عبد القادر. • جبل مزغيطان. • كهوف الشتاء ببلدية جيملة. • الكهوف العجيبة بالزيامة منصورية.
الفترة الفينيقية	• قبر بحالة جيدة في جبل سيدي أحمد أمقران. • أثار ميناء فينيقي بجيجل. • مقبرة فينيقية بالرابطة بلدية جيجل.
الفترة الرومانية	• أثار مدينة رومانية " شوبة " بالزيامة منصورية. • فسيفساء بالطوالبية بلدية جيجل.
فترة الأتراك	• قبر الباي عصمان بأولاد عواط .
الفترة الاستعمارية	• المنار الكبير لرأس العافية تم بناءه سنة 1865 من طرف شارل سالفا.
فترة ثورة التحرير الوطنية	•مغارات مهيأة لاستقبال المجاهدين، مستشفيات و مخابئ للجيش.

المصدر: مديرية السياحة لولاية جيجل.

2. متحف كتامة

و هو المتحف الوحيد على مستوى الولاية، كان في الأصل مدرسة قرآنية أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1939، و بعد الحرب التحريرية أصبحت مقرا للمكتب الثاني للجيش الفرنسي، و بعد الاستقلال عادت لنشاطها الأول، ثم مدرسة لصغار الصم البكم إلى غاية 1993 حيث حولت إلى مقر لمتحف جيجل.

3. دار الثقافة عمر أوصديق

مقرها بحي العقابي – بلدية جيجل– افتتحت يوم 04 سبتمبر 2007، المشروع كلف 35 مليار دج تضم 3 ورشات و هي: ورشة للمسرح، ورشة للموسيقى و ورشة للفنون التشكيلية، كما تضم قاعة مطالعة و أخرى للإنترنيت إضافة إلى قاعة محاضرات و قاعة عروض فنية تحتوي 1080 مقعد و أيضا تحوي عدة مكاتب كمكتب النشاطات الثقافية.

4. الصناعات التقليدية

إن تنوع الثروات التي تزخر بها الولاية و الطابع السياحي المميز لها جعل الحرفيين يتفننون في إبداع أنماط مختلفة من الأدوات التقليدية أهمها صناعة الأواني الخشبية، صناعة السلالة، الصناعات الجلدية، صناعة الفخار و المزهريات، صناعة الأدوات الخشبية.

III.2. إحاطة عامة بالحظيرة الوطنية لتازة

تعتبر الحظيرة الوطنية لتازة أحد أهم المواقع السياحية في ولاية جيجل، و ذلك للمميزات الخاصة و المنفردة لبعض الموارد الطبيعية فيها، التي جعلتها حاضرة بقوة. و هذا ما يبرز الحفاظ عليها و حمايتها هذا التفرد الخاص يعد أحد أهم المعايير الأساسية في ترتيب موقع الحظيرة الوطنية لتازة على المستوى الوطني، تحتوي الحظيرة على أحد أروع غابات البلوط في الجزائر و غابات الزان، كما يعتبر الطابع الجبلي هو الطابع الغالب فيها، لها طابع المنحدرات الصخرية على مستوى موازي لسطح البحر و موجهة على شكل حلقات من الشرق إلى الغرب.

III.2.1. إنشاء الحظيرة الوطنية لتازة

يعود أول تصنيف لمنطقة تازة كحظيرة وطنية إلى الفترة الاستعمارية في سنة 1920 تحت تسمية "دار الواد" و حددت بمساحة تقدر بـ 230 هكتار وفقا لقرار حكومي بتاريخ 28 أوت 1923، و كانت تنظم استغلال أشجار الفلين و الزان ضمن غابة القروش التي كانت أخشابها تصدر نحو فرنسا، و بعد الاستقلال تولت إدارة الغابات تسيير الحظيرة و الغابة حتى تم تصنيفها رسميا سنة 1984 بمرسوم رئاسي الموافق لقانون 05-83 المؤرخ بـ 25 فيفري 1983 و الخاص بحماية البيئة، و حددت مساحتها بـ 3807 هكتار مساحة حول الحظيرة تقدر بـ 2428 هكتار.

تصنيف الحظيرة كان طبقا لمواصفات أساسية تتمثل في:

-التنوع الحيوي الكبير و المهم بالأوساط المختلفة بالمنطقة.

-الأهمية العلمية البالغة للأنظمة الإيكولوجية بالمنطقة.

-أهمية المواقع التي يمكن استغلالها في السياحة الطبيعية.

-تميزها لمجالين أساسيين لتصنيفها كحظيرة برية – بحرية.

بينت دراسة أنجزت سنة 1998 أن الحدود الحالية تطرح مشكل ضعف التقييم الفعال للأنظمة الإيكولوجية و التي تشكل وحدات طبيعية مستمرة مع المناطق المجاورة، خاصة بالنسبة لتشكيلات بلوط الأفراس الذي هو نوع فريد على مستوى الجزائر و لكن حتى على المستوى العالمي، إضافة إلى إهمال فئة كبيرة من السكان المحليين، لهذا اقترحت مشروع لتوسيع حدود الحظيرة إلى 50000 هكتار.

III.2.2. موقع و تنظيم الحظيرة الوطنية لتازة

تنتمي الحظيرة الوطنية لتازة بحدودها الحالية و المقترحة بصفة كلية لولاية جيجل، و تتواجد بالتحديد في الجهة الغربية منها (الملحق1)، تبعد الحظيرة الحالية بحوالي 35 كم غرب عاصمة الولاية، 60 كم شرق ولاية جيجل بجاية و 100 كم شمال شرق ولاية سطيف.

تمتد على حوالي 13 كم من الشرق إلى الغرب و 06 كم من الشمال إلى الجنوب، و تنفتح بواجهة بحرية شمالا على مسافة حوالي 09 كم، تنتمي إداريا لثلاث بلديات وهي: بلدية سلمى بن زيادة (حوالي 50% من مساحة الحظيرة)، بلدية العوانة (27,5%) و بلدية زيامة المنصورية (22,5%).

تحتل الغابات و الأحراش كما هو موضح في الجدول رقم (3) أغلب مساحة الحظيرة بحوالي 3264 هكتار أي بنسبة تتعدى 85 % من المساحة الإجمالية، و المساحة المتبقية هي أراضي مستغلة في النشاطات الفلاحية التي لا تتعدى نسبتها 0,84% و أخرى موجهة للسكن (الذي يتميز بالتبعثر) و استعمالات أخرى.

جدول رقم 03 : استغلال الأرض بالحظيرة الوطنية لتازة

نوع الاستغلال	المساحة (هـ)	النسبة%
تشكيلات غابية	3.264,00	85,74
مروج، نتوءات صخرية	280,70	7,37
أسرة الأودية، شواطئ، أراضي جرداء	93,00	2,44
أراضي فلاحية	32,00	0,84
مجالات سكنية	137,3	3,61
المجموع	**3.807,00**	**100**

المصدر: ح . و. تازة – 2014– plan de gestion2010

و قد تم تقسيم إقليم الحظيرة إلى 05 أقسام انطلاقا من مخطط التهيئة من طرف المكتب الوطني للدراسات الغابية سنة 1987، تحدد عدة مستويات للتدخل حسب الخصائص الإيكولوجية لكل منطقة و هي موضحة في الجدول رقم (04)، بحيث كل مستوى يضم توجهات أساسية يتعين على الحظيرة القيام بها بهدف تنظيم استغلال ثروات المنطقة بشكل لا يؤثر على البيئة الطبيعية بها، خاصة بالنسبة للمناطق التي تتواجد ضمنها تشكيلات نباتية أو أنواع حيوانية نادرة أو مهددة بالانقراض.

جدول رقم 04: الأقسام الإيكولوجية بالحظيرة الوطنية لتازة:

القسم	التوجهات	المساحة (هـ)	ملاحظات
حماية تامة	– حماية تشكيلات بلوط الزان و الفلين المتواجدة بالمرتفعات. – حماية الموقع الجيومورفلوجي لجبل تاوزنت. – حماية طائر sittelle kabyle	716.1	– توجد بالمنطقة مصادر ثروة طبيعية فريدة. – تمنع كل أنواع التدخلات التي تمس بالقيمة الطبيعية للمنطقة – يسمح للباحثين و كل من ينشط في إطار أكاديمي ممارسة مهامه ضمن المنطقة.
حماية أولية	– حماية بلوط الزان بكل من: خوانق تازة، واد ثبولة، واد بوفسيو – تشكيلات البلوط المختلطة (الزان والأفراس) بالمناطق المرتفعة. – تشكيلات بلوط الأفراس النقية بالمناطق المرتفعة. – حماية singe magot	926,7	– وسط طبيعي يستدعي الحماية و المحافظة عليه. – موجه نحو عمليات إثراء الثروة الحيوانية والنباتية.
تنمية ضعيفة	– أراضي السكن الريفي. – أراضي زراعية – تنمية اقتصادية و اجتماعية ترتكز على مبادئ حماية الطبيعة	448,4	– إمكانية استقبال تهيئات و تجهيزات تتلاءم مع مقوماته مثل مساحات اللعب، مساحات التخييم، التجهيزات الخاصة بالبحث العلمي..إلخ
Tampon	– حماية بلوط الزان. – حماية تشكيلات البلوط المختلطة. – المحافظة على النوادر الطبيعية.	1481,9	– منطقة انتقالية بين الأقسام الإيكولوجية
المنطقة المحيطة	– منطقة نشاطات. – منطقة تسلية. – منطقة النوادر الطبيعية	233,5	– تضم المنطقة الواجهة البحرية أين توجد الكهوف العجيبة و الشواطئ. – يتواجد بالمنطقة التجمعين السكنيين تازة والأفتيس.

المصدر: ح . و. تازة – 2014 – plan de gestion2010

III.2.3. المميزات الطبيعية للحظيرة

سوف نحاول عرض أهم الخصائص الطبيعية للحظيرة الوطنية لتازة، و التي سنحصرها في العناصر التالية:

III.2.3.1. التضاريس

تنتمي الحظيرة إلى المنطقة الجبلية للقبائل الصغرى، التي تتميز بتضاريس وعرة حيث فوارق الارتفاعات واضحة و كبيرة، و تكون على شكل سلاسل لجبال مرتفعة نسبيا، حيث تقارب مساحة المناطق يزيد ارتفاعها عن 800 م حوالي 417 هكتار أي حوالي 11% من المساحة الإجمالية للحظيرة بحدودها الحالية تتخذ هذه السلاسل اتجاه عام من الغرب إلى الشرق.

ينتج عن هذا التضرس الشديد انحدارات كبيرة نوعا ما، حيث تصل مساحة الانحدارات التي تفوق 25% إلى 3051 هكتار أي 80% من المساحة الإجمالية، مما يؤثر على بعض النشاطات البشرية خاصة النشاط الزراعي و تأثيراته بدوره على التربة في المنحدرات الكبيرة.

صعوبة التضاريس بالمنطقة قد تشكل عائق أمام النشاطات و التنقلات البشرية، غير أنها في نفس الوقت لها دور فعال في التنوع الحيوي خاصة و أنها تعرف تساقطات مهمة، حيث تتشكل تحت نطاقات بيومناخية مختلفة، تقطنها مستعمرات حيوانية و نباتية متنوعة، إضافة إلى التنوع في المناظر الذي تخلقه و التي لها تأثير كبير في جذب السواح إلى المنطقة.

III.2.3.2. المناخ

إن عامل المناخ جد حيوي في التنوع بالمنطقة و يلعب دور أساسي في توزيع الأنواع الحيوانية و التشكيلات النباتية، و خاصة بالنسبة لعنصرين أساسيين هما التساقطات و الحرارة، و في الواقع تعد ولاية جيجل بصفة عامة و منطقة الحظيرة الوطنية بصفة خاصة من أهم المناطق التي تشهد كميات هامة من التساقط على مستوى كل الساحل الجزائري، حيث تزيد كمية الأمطار عن 1200 مم سنويا، و تتميز بدرجات حرارة لطيفة فمنطقة الحظيرة و ما جاورها تتميز بجو رطب منعش يساعد على نمو و تطور ثروة حيوانية و نباتية مهمة.

III.2.3.3. الشبكة المائية

إن التضرس الشديد الذي تتميز به المنطقة إضافة إلى كميات التساقط بها جعل شبكة المياه السطحية بها تتميز بسرعة سيلان شديدة و كثرة الانعراجات و الالتواءات، و تتمثل في واد أساسي هو واد تازة تغذيه ثلاث أودية و هي واد بومرار واد بوفسيو و واد تبولة، اتجاه هذه الأودية هو شمال شرق – جنوب

جنوب غرب، هذا بالنسبة للحدود الحالية للحظيرة أما حدود توسعها فتتميز بثراء كبير جدا في شبكة المياه تتمثل في العديد من الأودية أهمها واد كسير، واد بوجرباسة و واد قليل بالإضافة إلى العديد من الشعب والروافد الأخرى تصب هذه الأودية في ثلاث مناطق أساسية: البحر، واد جن جن و سد إيراقن(الملحق 2).

و تعتبر مكسب سياحي ذو أهمية عالية خاصة من حيث المسالك التي تخلفها و التي لها أثر خاص على الزوار و الأنواع الحيوانية و النباتية التي تعيش بمحاذاتها.

III.4.3.2. التشكيلات الجيولوجية

تقع الحظيرة الوطنية لتازة في أقصى الشمال الشرقي للسلسلة الكلسية لجبال البابور، و جنوب الكتلة البركانية لكافالوا (العوانة)، و بالتالي فالتشخيص العام للمنطقة يبين وجود نوعين أساسيين من التركيبات الصخرية رسوبية و بركانية.

- الأراضي الرسوبية: تتشكل من ترب تعود أساسا إلى الزمن الثاني و الثالث و نادرا ما نجد تكوينات للزمن الرابع، أهم أنواع الترب نجد المارن، الكلس و الشيشب و الغرانيت.
- الأراضي البركانية: تظهر خاصة بالمنطقة الشمالية خاصة الشمالية الشرقية بكتلة جبل عدنون و غابة القروش.

III.4.2. مميزات الوسط الحي للحظيرة

الدراسة التي أنجزت من أجل مشروع توسع الحظيرة بينت أن الأنظمة الإيكولوجية و التنوع الحيوي بالحدود الحالية مرتبط بعلاقة استمرارية مع المناطق المحيطة بها و التي تشكل الحدود المقترحة للتوسع و أبرزت كذلك الدراسة و عمليات الجرد التي تقوم بها الحظيرة (رغم أنها محدودة)، أن الأنواع الحيوانية و التشكيلات النباتية ضمن منطقة الدراسة تتميز بتنوع كبير و مهم خاصة على المستوى الدراسي العلمي إذ تتواجد أنواع كثيرة تصنف ضمن المواضيع الدراسية المثيرة حيث:

- **بالنسبة للثروة النباتية:**
  - النباتات: حوالي 435 نوع منها 27 مصنفة الأنواع النادرة أو محمية من طرف القانون.
  - الفطريات العلوية: 135 نوع.
- **بالنسبة للثروة الحيوانية:**
  - الثدييات: 15 نوع منها 11 نوع محمي من طرف القانون.

- الطيور: الجواثيم: 89 نوع 17 منها نادرة أو محمية بالقانون، Rapaces: 24 نوع كلها محمية بالقانون، طيور الماء: 19 نوع منها 09 أنواع محمية من طرف القانون.

و في الواقع يتميز الوسط الحيوي للمنطقة بتواجد نظامين إيكولوجيين أساسيين يتمحور حولهما التنوع الحيوي الذي تتميز به تازة و هما: الوسط المائي – البحري و الوسط الغابي.

III.1.4.2. الوسط المائي – البحري

جغرافية منطقة الحظيرة الوطنية لتازة هي نتيجة لانتمائها لخليج بجاية الذي يتوغل ضمن السلسلة الجبلية للأطلس التلي، مشكلة بذلك تنوع بالمظهر الجغرافي حيث تجاوز المياه البحرية الكتل الجبلية هذه الأخيرة تتخللها العديد من الأودية و المجاري المائية جعل المنطقة تضب بحياة مائية مهمة، ساهم سد إيراقن بقسط كبير في تثمين التنوع الحيوي، و ينتظر من مشروع سد كيسير إضافة قيمة حيوية مهمة للحظيرة.

- **سد إيراقن:** تبلغ مساحة مياهه الحرة حوالي 900هكتار، تصب به مياه الحوض التجميعي لواد جن جن، يكتسي أهمية بالغة على المستوى العلمي حيث تتوطن على حوافه نباتات مائية عديدة و متنوعة و بعضها نادر، كما يشهد تردد أنواع مختلفة من الطيور مثل:
les goéland ، le martin pécheur ،vautour fauve ,malian royal. ويعد الموطن المفضل لقضاء الكثير من الطيور لفترة الشتاء حيث يوفر الجو اللطيف و المنعش منها: les canards ، les mouettes ,le grand cororan , و يعتبر كذلك مورد أساسي من الثدييات، يمكن استغلالها في تطوير الصيد خاصة في فصل الصيف.

- **سد كيسير :** هذا السد يتوضع أسفل واد كيسير، و يشمل حوضه التجميعي أجزاء من غابات القروش، بني أحمد و العوانة، حيث تتواجد أهم أنواع الأشجار بالمنطقة (البلوط الفليني)، تبلغ طاقته المقدرة حوالي 48 مليون م^3، 36 مليون م^3 موجهة للاستهلاك بالمياه الصالحة للشرب و 12 مليون م^3 من اجل الري، أما بالنسبة للأهمية الحيوية لتواجد السد بهذه المنطقة، فتتمثل في ما هو متوقع منه بالمساهمة في الثراء الحيوي من حيث حيوانات الصيد حيث يوفر موقع مهم لاستيطان العديد من الثدييات خاصة منها: القدس المتواجدة على طول ضفاف الواد و روافده، وعلى وجه الخصوص أحد أهم أنواع القرود.

أهم الأنواع الحية التي تتواجد ضمن الوسط البحري للمنطقة يمكن ذكر:

- **السلحفاة البحرية:** تتمثل في أحد أصناف السلحفاة المسماة caouane يقتصر استيطانها على منطقة الحوض المتوسط، ثم رصدها لأول مرة في شهر جويلية من سنة 1998 خلال فترة استعدادها لوضع بيوضها بمنطقة راس العافية (ليس بعيد عن واد كسيير).

– **الفقمة:** هذا النوع من الحيوانات الثمينة كان يتواجد على طول الساحل الغربي من ولاية جيجل و تناقصت أعداده بشكل كبير بسبب حملات الصيد التي كان ينظمها الصيادون بالمنطقة بدون مراقبة و بغير تنظيم، (يتم صيدها من أجل الحصول على جلدها و زينتها)، حيث آخر مرة شوهدت فيها كانت بمنطقة برج البليدة في صيف 1991.

و ما يثير الانتباه هو تواجد أنواع من المرجان بالمياه البحرية للساحل الغربي خاصة بمنطقة الدراسة انطلق في استغلالها خلال السنوات الأخيرة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الصيد، كما تنتشر تشكيلات نباتية مثيرة للاهتمام بالمنطقة الانتقالية بين البحر و البر و المتكونة من تكوينات صخرية في أغلبها مع كثبان رملية في بعض المناطق.

III.2.4.2. الوسط الغابي

هو أهم وسط بالمنطقة يتشكل من 08 غابات هي: غابة القروش (8584)، غابة جبل عدنون (2158 هكتار)، غابة دار الواد (4568) هكتار)، غابة العلام (4432 هكتار)، غابة واد جن جن (3335 هكتار) غابة تامنتوت (6178 هكتار)، غابة بني أحمد (975 هكتار) و الغابة الوطنية العوانة (1312 هكتار)، و هي مجالات غنية بتشكيلات شجرية غاية في الجمال خاصة أصناف البلوط و منه البلوط الفليني الذي يشغل مساحات واسعة تشمل كل غابات المنطقة.

في الواقع الاستغلال المستمر غير المراقب و العشوائي للبلوط الفليني، خاصة و أنه يمثل قيمة اقتصادية عالية، إضافة إلى مشكل الحرائق و الذي تفاقم في العشريات الأخيرة، تسبب في إحداث ثغرات مجالية واسعة ضمن تشكيلاته، و تراجعت المساحات الغابية بشكل ملفت حيث تظهر في بعض المناطق بشكل جزيرات صغيرة متفرقة خاصة بغابات تامنتوت واد جن جن.

تعد كذلك تشكيلات بلوط الزان من التشكيلات المميزة بالحظيرة الوطنية لتازة، و تظهر خاصة كنواة رئيسية لغابة القروش، على مساحة حوالي 6000 هكتار أين نجدها تتميز بخصائص إيكولوجية مختلفة عما يتميز به هذا النوع خارج الغابة، سواء من حيث كثافتها، قساوتها، نوعية النباتات التحتية التي ترافقها...إلخ.

و تعتبر سلسلة الزان من أهم الأوساط المشجعة لنمو أصناف متنوعة من الفطريات، و لعيش و تكاثر أنواع عديدة من الزواحف و الحشرات.

تظهر كذلك بالحظيرة الوطنية لتازة تشكيلات بلوط الأفراس حيث يتواجد في مرتفعات الحوض الشمالي للقروش انطلاقا من علو 600 م حتى 900 م، و التي تكون مختلطة مع بلوط الزان على مساحة حوالي 400 هكتار لتعطي مظهر طبيعي فريد و مميز.

ترافق هذه الأشجار و تحيط بها أنواع شجرية و نباتية متنوعة و منها ما هو نادر نذكر منها:

- **الصنوبر النوميدي:** هو من بين التشكيلات الشجرية التي تنفرد بها منطقة الحظيرة الوطنية لتازة و بالضبط بأعالي الحوض التجميعي لواد جن جن (ما بين ارتفاع 1100 م و 1200م) حيث غابة تامنتوت، و هو نوع مهدد من فصيلة الصنوبريات يصل متوسط علوه إلى 5 أمتار.
- **Le peuplier tremble:** و هي شجرة يصل علوها إلى 30 متر، تتواجد فقط بأوروبا، آسيا و شمال إفريقيا.
- **Holcus mollis:** اكتشفت هذه النبتة بالقرب من الطريق الولائي الرابط تاكسنة بسلمى، خلال مهمة لفريق من المعهد الوطني للزراعة في إطار مشروع توسع الحظيرة، و قد صنفت خلال سنوات الخمسينات من طرف عالم النبات الأوروبي "pierre quezel" نبتة نادرة و مستوطنة.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فالمنطقة كما سبق و ذكرنا تزخر بثروة حقيقة يمكن الاستفادة منها على المستوى العلمي و في تنشيط السياحة، خاصة و أن العديد من الحيوانات النادرة تفضل الاستيطان هنا و أهمها على الإطلاق:

- **القرد ماقو:** يسمى كذلك القرد البربري، يتواجد أساسا بجبال شمال إفريقيا و هو نوع من أنواع القردة النادرة التي تقاوم برودة الطقس، و يعتبر أحد أهم المكتسبات السياحية بمنطقة تازة حيث يكتظ الطريق الوطني رقم 43 في جزئه الرابط بين زيامة و بجاية بالفضوليين، أين يقدمون الأكل و يحتكون مباشرة مع هذه القردة التي تتأقلم بسرعة مع العنصر البشري (و حاليا تواجده مهدد حيث فرت أعداد كبيرة إلى منطقة جبال البابور بسبب الأشغال التي مست هذا الطريق).

اكتشف بالمنطقة كذلك وجود بعض الطيور ذات الاهتمام العالمي حيث خلال إقامة عالم سويسري مختص في علم الطيور بالمنطقة أثناء مهمة بالحظيرة لاحظ بغابة القروش نوع نادر من الطيور هو sittelle kabyle و نوعين آخرين، هذا الاكتشاف أحد الشواهد على مدى غنى المنطقة و أهميتها على المستوى العلمي.

- **عصفور القبائل sittelle kabyle:** هو عصفور صغير يفضل غابات البلوط و الصنوبر الأطلسية على ارتفاع 1000م، رغم أنه من العصافير النادرة المستوطنة بالجزائر فلم يتم اكتشافه حتى سنة 1973، و يقتصر تواجده بها على أربع مناطق جبلية بالشمال الشرقي و منطقة تازة واحدة منها، قدرت الأعداد المتبقية منه في الجزائر حوالي 1000 عصفور، و حوالي 350 منها تعيش بغابة القروش و بعض الأعداد بغابة تامنتوت.

تتميز الحظيرة الوطنية لتازة بالإضافة إلى التنوع الحيوي الكبير في الأنواع الحيوانية و النباتية بانفرادها بمجموعة من المتاحات الطبيعية و الخصائص الإيكولوجية تجعلها أحد أهم المواقع السياحية بولاية جيجل تتمثل أساسا في:

- ✓ تعتبر الحظيرة الوطنية لتازة المجال الوحيد المصنف الذي يحمي التشكيلات النقية و المختلطة لبلوط الزان، الفليني و الأفراس.
- ✓ المجال الوحيد المصنف و أهم وسط يحمي نوع من العصافير النادرة **sittelle kabyle**.
- ✓ حظيرة مزدوجة برية– بحرية.
- ✓ مجال بحري يمتد على مسافة 09 كم بشواطئ صخرية الأكثر نقاء بكل الولاية، تتشكل من جزيرات خلجان، و تنوع حيوي جد مهم.
- ✓ مساحة غابية تصنف من أكبر معدلات التشجير في كل البلاد.
- ✓ وجود أشكال طبيعية مميزة (الكهوف العجيبة).

5.2.III. الهيكل التنظيمي لإدارة الحظيرة الوطنية لتازة

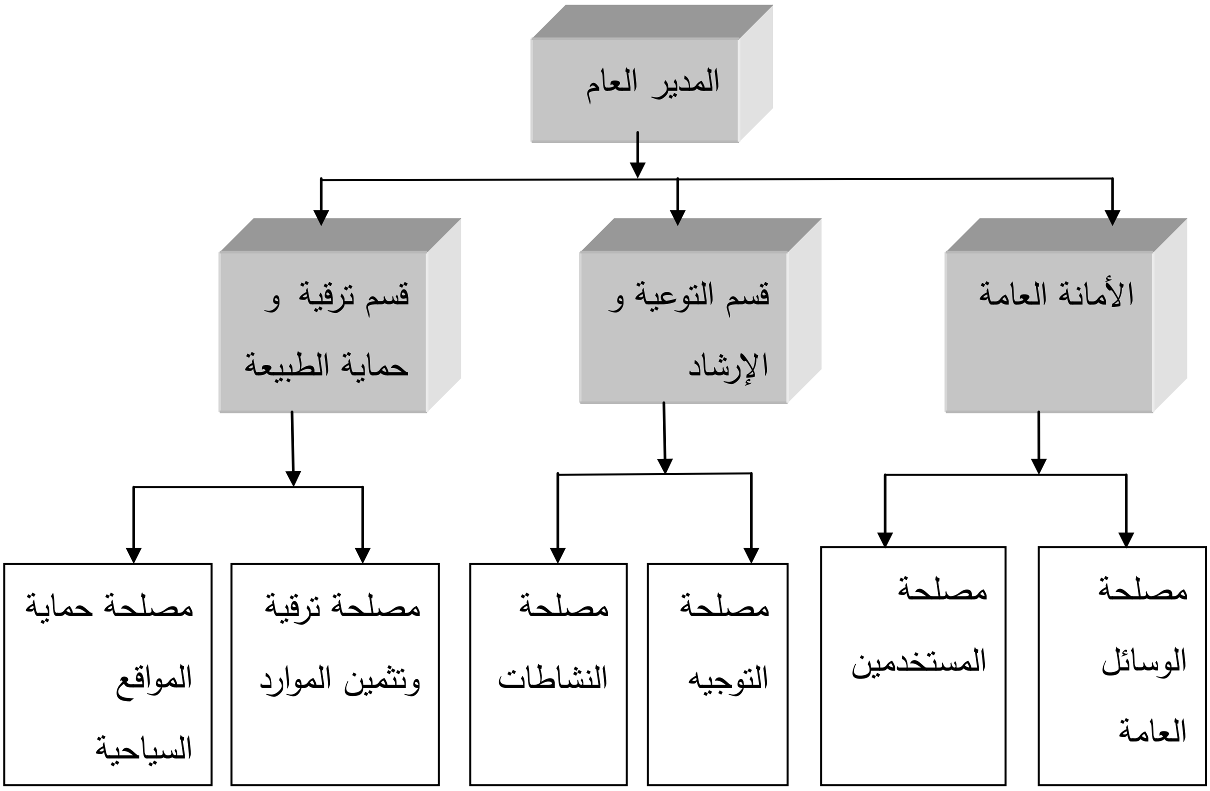

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لإدارة الحظيرة الوطنية لتازة

المصدر: وثائق إدارية من الحظيرة الوطنية لتازة

و في مايلي شرح لهذا الهيكل

1. **المدير العام**: إن طبيعة المكانة التي يحتلها في هذه الوكالة باعتباره المسؤول الأول عن التسيير فرضت عليه أدوار من أهمها:

- التمثيل على المستوى المحلي للحظيرة الوطنية لتازة.
- التنسيق، متابعة و مراقبة نشاط الحظيرة.
- يتابع الأعمال المنجزة من طرف المصالح.

2. **الأمانة العامة**: تنقسم الأمانة العامة للحظيرة إلى قسمين هما:

- قسم الميزانية و الوسائل العامة.

- قسم الموارد البشرية و التنظيم.

و تتمثل المهام الأساسية لهذا القسم في:

- ضمان تنظيم الوسائل المتاحة في الحظيرة.
- الإشراف على الاتصال بجميع المصالح و المديريات.
- إدارة المواعيد المهنية (الاجتماعات، اللقاءات، الزيارات).

3. **قسم التوعية و الإرشاد:** و ينقسم إلى:

- مصلحة التوجيه.
- مصلحة النشاطات.

و يقوم هذا القسم بمجموعة من النشاطات منها:

- نشر الوعي البيئي في أوساط السكان المحليين و زوار الحظيرة.
- استقبال السياح البيئيين الوافدين إلى الحظيرة.
- تنظيم الرحلات السياحية و المسابقات في إطار تضامني.

4. **قسم ترقية و حماية الطبيعة:** و ينقسم إلى:

- مصلحة ترقية و تثمين الموارد.
- مصلحة حماية المواقع السياحية.

ويعمل هذا القسم على:

- تثمين الموارد النباتية و الحيوانية للحظيرة.
- حماية المواقع السياحية الواقعة ضمن محيط الحظيرة الوطنية.

III.3. عرض و تحليل نتائج المقابلة مع عمال إدارة الحظيرة الوطنية لتازة

تمت إجراء مقابلة شخصية مع المسؤولين في إدارة الحظيرة الوطنية لتازة تضمنت المحاور التالية :

III.3.1. المشاريع الإيكوسياحية للحظيرة

لا يمكن القول أن السياحة في ولاية جيجل طالت بشكل ملفت للنظر للمشاريع الإيكوسياحية لأنها رغم تواجدها فهي قليلة جدا ومحدودة خصوصا فيما يتعلق بطاقات الإيواء ومراكز الاستقبال البيئية، كما أن جل هذه المشاريع تقع في الجهة الغربية للولاية، وهي موضحة كمايلي:

أ. تهيئة غار الباز

تمت تهيئة هذا المزار بعد القيام بعدة بحوث و دراسات جيولوجية في المنطقة سمحت بالاستثمار فيها، من خلال إقامة مدخل لهذا الغاز و تهيئته حتى يصبح مزارا للسياح من كل جهة، بالإضافة إلى تجهيزه بمجموعة من المجسمات الحيوانية التي تعود إلى ما قبل التاريخ مثل الدينصورات، و مجسمات للإنسان البدائي، و كان أول استغلال سياحي له سنة 2006، علما أن هذا الغاز يقع ضمن أقسام الحظيرة الوطنية لتازة، و يستقبل الآلاف من السياح مند افتتاحه خاصة في موسم الاصطياف.

ب. تهيئة مدخل الكهوف العجيبة

جاء هذا المشروع بهدف تحسين الطريق و المسالك المؤدية للكهوف العجيبة الواقعة ضمن جرف صخري، و تهيئة مدخلها بالطريقة التي يمكن من خلالها التحكم في تدفق الحركة السياحية الوافدة إليها.

للإشارة فإن هناك جهود حديثة لتطوير هذه الوجهة من خلال إقامة بعض المشاريع الداعمة التي تهدف إلى الحفاظ على هذا الموروث الطبيعي من خطر الزوال مثل إنجاز النفق الواقع على الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل و بجاية بالقرب من هذه الكهوف في زيامة منصورية.

ج. إقامة حديقة الحيوانات

جاءت هذه الحديقة في إطار مشروع لحديقة الوئام المدني لبن عكنون في الجزائر العاصمة، بهدف تثمين المواقع السياحية في المنطقة و خلق فضاء طبيعي للسياح المحليين و الأجانب، و قد راعى هذا المشروع في تصميمه البعد البيئي و الإيكولوجي، حيث يضم مجموعة من المرافق الأساسية التي تم إنجازها باستخدام الموارد الطبيعية المحلية، كما تضم الحديقة مجموعة من الحيوانات و الطيور الشائعة و النادرة بالإضافة إلى بعض الألعاب و الملاهي للأطفال.

د. مشروع تهيئة و تصنيف الواجهة البحرية الغربية لولاية جيجل

تمتد هذه الواجهة من شاطئ المنار الكبير إلى غاية ولاية بجاية، و يدخل هذا المشروع ضمن مخطط التوسع للحظيرة الوطنية لتازة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الصندوق العالمي لحماية الطبيعة ينجز هذا المشروع بالتعاون مع:

- خبراء من الشبكة المحمية في البحر الأبيض المتوسط التابعة للصندوق العالمي لحماية الطبيعة.
- المدرسة الوطنية للإدارة البحرية والساحلية.

قدرت التكلفة الأولية لهذا المشروع 500000 يورو لكنها انخفضت إلى 207000 يورو بعد الدراسات التي أجراها الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، لتوفر بعض التجهيزات و البنى التحتية، و قد تم إعداد مخطط تسيير هذا المشروع من قبل الحظيرة الوطنية لتازة بالتنسيق مع المديرية العامة للغابات و الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، حيث يقسم المنطقة البحرية إلى ثلاث مناطق هي:

- ✓ المنطقة المتكاملة: تمثل من 10 إلى 20 % من المساحة الكلية للواجهة البحرية، تتميز هذه المنطقة بنظام بيئي حساس و تخصص لتكاثر الكائنات البحرية و إجراء البحوث العلمية لذلك يمنع دخول العامة إليها.
- ✓ منطقة عازلة: تمثل مساحتها من 30 إلى 40 % من المساحة الكلية للمحمية البحرية، تتضمن مجموعة من النشاطات تكون مراقبة و محددة وفق مخطط التسيير الخاص بالمحمية مثل منع الصيد الجماعي في المنطقة و استعمال بعض الوسائل المؤدية للأحياء البحرية كشبكة الصيد التقليدية تحديد الكميات المسموح اصطيادها و منع بيعها و المتاجرة بها، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على رخصة للقيام بممارسة الصيد و الغوص و غيرها في هذه المحمية.
- ✓ المنطقة المفتوحة للجمهور: تمثل مساحتها من 40 إلى 50 % من المساحة الكلية للمنطقة المحمية و تضم جميع النشاطات المسموح بها في القانون مثل السباحة، الغوص، الصيد و غيرها.

و يهدف مشروع تصنيف الواجهة البحرية لولاية جيجل إلى تحقيق مايلي:

- الحفاظ على التنوع البيولوجي و إدارة الموارد البحرية و التنمية السياحية المستدامة في المنطقة.
- تعظيم الفوائد البيئية، الاجتماعية، و الاقتصادية للمحمية البحرية.
- توعية و تحسيس الصيادين و السكان المحليين بأهمية مثل هذه المشاريع في المحافظة على الثروة السمكية و الأحياء البحرية للمنطقة.

- خلق مصادر جديدة للدخل في المنطقة.
- إشراك جميع الهيئات و الأطراف المعنية بحماية الساحل.

III.2.3. النشاطات الإيكوسياحية للحظيرة

تقوم الحظيرة الوطنية لتازة بعدة نشاطات إيكوسياحية تسعى من ورائها إلى تحقيق عدة أهداف أهمها حماية الأنظمة البيئية، و بعث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع المحلي، مع توعية و تحسيس المواطنين و تشجيعهم على ممارسة الأنشطة الصديقة للبيئة، و من أهم هذه النشاطات مايلي:[1]

- تنظيم رحلات و زيارات إلى المواقع الأثرية و الطبيعية التابعة للحظيرة لفائدة طلاب الجامعات و المعاهد سواء المحلين أو من خارج الولاية و حتى السياح الأجانب، و تسهر الحظيرة من خلال هذه الخرجات الميدانية إلى التعريف بالموروث الحضاري للولاية و المواقع الايكوسياحي فيها ، و كذا التحسيس و التوعية بأهمية حمايتها و العمل على تثمينها على غرار غار الباز، الكهوف العجيبة، منطقة عين جنان منطقة أفتيس، منطقة سلمى و قروش.
- الترويج و التعريف بالمنتجات التقليدية المحلية خاصة تلك التي في طريق الزوال مثل: الأواني الفخارية الخاصة بسكان أعالي جبال العوانة و زيامة منصورية، و الزرابي التي تنسجها يدويا نسوة المنطقة، و هذا من خلال إقامة المعارض و الملتقيات و المشاركة في الصالونات الوطنية و الدولية.
- تقوم الحظيرة بتزويد السكان المحليين مجانا بالأشجار المثمرة و غير المثمرة المنتجة من قبل المشتلة التابعة للحظيرة، كما تزودهم في بعض الأحيان بصناديق النحل و المواشي، و هي تهدف من وراء ذلك إلى إدماج السكان المحليين و مساعدتهم في تسيير الموارد المحلية المتاحة و إكسابهم المعرفة و الخبرة بذلك.
- تضع الحظيرة برامج خاصة لمتابعة بعض الحيوانات التي تعيش في المنطقة خاصة القرد المغربي الذي يتعرض إلى خطر الانقراض بفعل السلوكات غير المسؤولة من طرف السكان و الزوار و يتولى هذه البرامج فريق مختص على مستوى الحظيرة.
- تقوم الحظيرة الوطنية لتازة بالمشاركات الفعالة في المعارض و الصالونات الوطنية و الدولية الخاصة بالسياحة و السفر و البيئة، كما تقوم بالتعاون و التنسيق مع العديد من المحميات و الحظائر

[1] مقابلة مع مسؤولة مصلحة التوعية و الإرشاد في الحظيرة الوطنية لتازة يوم 29-4 2014، على الساعة 14:50.

الوطنية و الجمعيات و المؤسسات الحكومية و غير الحكومية الدولية في مجال البيئة مثل: الصندوق العالمي للبيئة.

- تقوم الحظيرة بصفة مستمرة خاصة مع اقتراب فصل الصيف بأنشطة تحسيسية و توعوية فيما يخص مسببات الحرائق و كيفية تجنبها، و كذلك التحسيس بضرورة المحافظة على نظافة الشواطئ و الأماكن العامة مثل: حديقة الحيوانات و منطقة الراحة العائلية لعين جنان و مناطق طبيعية أخرى.

- تقوم الحظيرة بالتنسيق مع الجهات المسؤولة في الولاية مثل مديرية السياحة و مديرية البيئة و الجامعة لتشجيع أنشطة و أنواع الايكوسياحة في الولاية مثل: السياحة العلمية و سياحة الاستكشاف و الترقب، كما تقوم بتقديم كل الدعم و المساعدة للطلبة و الباحثين في هذا المجال.

- تقوم الحظيرة بوضع لافتات في المناطق الطبيعية التابعة لها تحث على احترام البيئة و نظافتها و حماية الحظيرة و النباتات التي تعيش فيها، كما تقوم بإصدار منشورات و كتيبات لهذا الغرض.

إن هذه الأنشطة و التجارب التي قامت و مازالت تقوم بها الحظيرة الوطنية لتازة بدأت تعطي ثمارها تدريجيا حسب المسؤولين في الحظيرة و هو الشيء الذي يدفعهم إلى بدل مجهودات أكبر في مجال حماية البيئة و تشجيع الأنشطة الصديقة لها مثل: السياحة البيئية و هذا من أجل:

- ✓ الحفاظ على ثرواتنا الوطنية و المحلية النباتية منها و الحيوانية.
- ✓ دفع عجلة التنمية المحلية و خلق مصادر جديدة لدخل السكان المحليين.
- ✓ تنمية و تطوير الأنشطة السياحية البيئية في الولاية و تنشيط الحركة فيها طول السنة.

كما تقوم الحظيرة الوطنية لتازة بنشاطات أخرى من أجل المحافظة على البيئة تدعي بنشطات التربية البيئية و هي نشاطات تتخذها الحظيرة للحفاظ على النظام البيئي و استدامة الموارد للأجيال الحالية و المستقبلية، حيث تستحوذ على أكبر جزء من النشاطات الميدانية للحظيرة لعدة أسباب نذكر منها:

- كونها وسيلة ذات فعالية كبيرة على المدى البعيد باعتبار أنها موجهة خاصة لتلاميذ المدارس الابتدائية، و هو ما يساعد على زرع السلوك البيئي الرشيد لدى الأجيال الصاعدة و يضمن قدرتهم على تبليغ الرسالة للغير من أجل المحافظة على المكونات الطبيعية التي تزخر بها ولاية جيجل.

- كون التربية البيئية تضمن الاستعمال الأمثل للموارد البيئية مستقبلا، و هي الوسيلة الأنجع للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الحظيرة خاصة فيما يتعلق بعنصر التحسيس و التوعية.

و في مايلي بعض أنشطة الحظيرة الوطنية لتازة في مجال التربية البيئية و التحسيس:

- ❖ تنظيم الحظيرة معارض لفائدة التلاميذ و العائلات داخل متحف الحظيرة تتضمن: صور لأنواع و أصناف الحيوانات و النباتات ضمن المناطق التابعة للحظيرة، و لوحات تشكيلية تبرز جمال الطبيعة و التنوع الحيوي فيها، و كذلك معارض للصناعات التقليدية في الولاية من أواني فخارية و منتجات يدوية أخرى، و مواد منتجة محليا مثل زيت الزيتون و زيت الضرو و عسل النحل.
- ❖ الخرجات التي يقوم بها أعوان الحظيرة إلى المدارس المتواجدة عبر كافة تراب الولاية، لتنشيط حصص تربوية تتضمن التعريف بالحظيرة و بالثروة النباتية و الحيوانية و المائية التي تحتوي عليها الحظيرة، و أهمية المحافظة عليها لضمان استمرارها للمستقبل، و كذا بكيفية التعامل مع البيئة و الطبيعة دون إلحاق الضرر بمكوناتها.
- ❖ تنظيم الحظيرة و بصفة دورية مسابقات فكرية بين المدارس تكون أحيانا بين أحضان الطبيعة و أحيانا أخرى داخل قاعات العرض، و تتضمن أسئلة حول الحظيرة و ثروتها النباتية و الحيوانية و الحضارية و كذلك أسئلة حول البيئة و كيفية صيانتها، كما تتضمن أيضا مسابقات في الرسم و مسابقة اختيار أحسن مدرسة نموذجية، و ألعاب و مسابقات رياضية مثل العدو الريفي، للإشارة فإن هذه النشاطات تكون غالبا في الأيام الوطنية و الدولية الخاصة بالبيئة و السياحة مثل عيد الشجرة في 21 مارس، و اليوم العالمي للتنوع البيولوجي في 22 ماي، و الجائزة التي يتحصل عليها الفائزون في أغلب الأحيان رحلات منظمة من قبل الحظيرة إلى حديقة الحيوانات و الكهوف العجيبة و غار الباز و منطقة عين جنان و غيرها.
- ❖ كما تقوم الحظيرة أيضا بحملات للتشجير و تنظيف الشواطئ و المساحات الخضراء و ذلك بالتنسيق و التعاون مع المدارس التربوية و الكشافة الإسلامية.

III.3.3. استغلال الموارد المالية للحظيرة الوطنية في التنمية المحلية

لمعرفة مدى مساهمة الإيرادات الناتجة عن الحركة السياحية نحو الحظيرة الوطنية لتازة في تنمية القطاع السياحي للولاية اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا، قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع رئيسة قسم الحماية والمحافظة على الموارد الطبيعية حيث طرحنا عليها مجموعة من الأسئلة المفتوحة و المغلقة، بالإضافة إلى الاستفادة من بعض الإحصاءات المتعلقة بحجم توافد السياح على أقسام الحظيرة، و قد جاء تحليلنا لهذه المقابلة على الشكل الموالي:

أولا: حجم التدفقات النقدية على الحظيرة:

أعدت إدارة الحظيرة الوطنية لتازة إحصاءا لعدد السياح الذين يأتون إلى الأماكن السياحية التابعة لها بغرض معرفة أي الأماكن السياحية التي يقصدها السواح بكثرة، كما أنني اعتمدت على هذه الإحصائيات لمعرفة حجم التدفقات النقدية لهذه المواقع خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2006 إلي غاية سنة 2012 و يتم توضيحها من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم 05: يوضح إيرادات أقسام الحظيرة الوطنية لتازة بين سنة 2006- 2012.

السنوات	الكهوف العجيبة		حديقة الحيوانات		غار الباز	
	عدد الزوار	المداخيل (دج)	عدد الزوار	المداخيل (دج)	عدد الزوار	المداخيل (دج)
2006	14392	719600	138192	4145760	/	/
2007	/	/	317843	9535290	/	/
2008	59975	2998750	409634	12289020	56087	1682610
2009	91781	4589050	673758	20212740	102270	3068100
2010	131773	6588650	712693	21380790	83430	21380790
2011	63788	3189400	800402	24012060	60150	1804500
2012	47765	2388250	888111	26643330	25507	765210

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات قامت بها إدارة الحظيرة الوطنية لتازة2013 .

من خلال الجدل أعلاه نلاحظ بأن عدد السياح متباين في جميع الأماكن السياحية بالحظيرة طوال أيام السنة ، تبعا لطبيعة و نوعية السياح الذي يقصدونها، حيث أن أكبر نسبة سجلت في عدد السياح خلال هذه السنوات كانت في حديقة الحيوانات سنة2012 ب 888111 سائح ، حيث بلغت الإيرادات في هذه السنة ب 26643330دج بنسبة زيادة قدرها %84.5 عن سنة 2006 حيث قدر عدد الزوار الحديقة ب 138192 سائح في حين قدرت الإيرادات في تلك السنة ب 4145760دج وهذا رجع إلى:

- التحسن الملحوظ في الظروف الأمنية على مستوى الولاية من سنة لأخرى.

- زيادة طاقات الإيواء و هياكل الاستقبال في الولاية و انتشار ظاهرة السكن عند القاطن.

- تحسن الصورة الذهنية للمنطقة و الولاية، بالإضافة إلى الجهود الترويجية للحظيرة الوطنية لتازة من خلال مختلف نشاطاتها و مشاركتها في الملتقيات و الندوات الوطنية و الدولية.

- التحسن الطفيف في البنى التحتية، خاصة شبكة الطرقات التي تربط الولاية بالولايات الأخرى.

أما بالنسبة لمغارة الكهوف العجيبة عرف تطور ملحوظ في سنة 2010 حيث قدر عدد الزوار

ب131773 سائح حيث بلغت الإيرادات 6588650دج، لكن ابتداءا من سنة 2011 سجل انخفاض ملحوض في عدد السياح و هذا راجع إلى :

- تقلص عدد أيام موسم الاصطياف بسبب حلول شهر رمضان الكريم في فصل الصيف (أوت سبتمبر) و استعداد العائلات للدخول المدرسي.

- صعوبة وصول السياح إلى المغارة خاصة السياح القادمون من الجهة الغربية للولاية بسبب أشغال إنجاز الأنفاق مع حدود ولاية بجاية.

في حين كان تدفق السياح إلى مغارة غار الباز لا بأس به على مدار هذه السنوات و قد سجلت في سنة2009 أعلى تدفق لسياح ب 102270 سائح، محققة إيرادات ب 3068100 دج .مع تسجيل

انخفاض في عدد الزوار ابتداءا من سنة 2010 راجع لنفس الأسباب سالفة الذكر.

مع العلم أن أسعار الدخول إلى هذه المواقع تبقى رمزية و مستقرة نسبيا على مدار ثلاث سنوات الأخيرة و تتراوح بين 30 و 50 دج، و أن مداخيل كل من غار الباز و الكهوف العجيبة بزيامة منصورية محصورة فقط في موسم الاصطياف الممتد من شهر جوان إلى شهر سبتمبر أما باقي شهور السنة فيكون الدخول إليها مجانا، على عكس حديقة الحيوانات بالعوانة التي تفرض سعر الدخول على مدار أشهر السنة.[1]

[1] مقابلة مع السيدة رمضان رئيسة قسم الحماية والمحافظة على الموارد الطبيعية للحظيرة الوطنية لتازة، يوم 15 ماي 2014، الساعة 14:00.

ثانيا: مساهمة إيرادات الحظيرة في التنمية المحلية

فيما يخص مساهمة مداخيل و إيرادات الحظيرة الوطنية في التنمية المحلية بالمنطقة خصوصا و الولاية عموما فقد أجاب المسؤولون فيها على أنها تبقى نسبية و محدودة في الوقت الحالي، و هذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- ضعف الميزانية المخصصة من الوزارة لهذه الحظيرة، مما يحد من دورها في تفعيل المشاريع التنموية بالمنطقة على جميع الأصعدة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.
- عدم استقلالية الحظيرة الوطنية لتازة ماليا، لا يمكن لها أن تتصرف في هذه الإيرادات أو استثمارها بالشكل الذي تراه مناسبا.
- توجه مداخيل كل من غار الباز و الكهوف العجيبة نحو خزينة الولاية، و تعود مداخيل حديقة الحيوانات إلى حديقة الحيوانات و التسلية "الوئام" لبن عكنون في الجزائر العاصمة.
- نقص التمويل اللازم لتنفيذ البرامج التنموية للحظيرة الوطنية لتازة على مستوى الولاية من قبل الجهات المعنية.

ثالثا: أثر مشاريع الحظيرة الوطنية لتازة في التنمية المحلية

رغم محدودية الموارد المالية للحظيرة الوطنية لتازة للأسباب المذكورة سابقا إلا أنها ساهمت و لازالت تحاول تنمية القطاع السياحي في المنطقة من عدة نواحي منها: [1]

1. **الناحية الاقتصادية:** طبعا تبقى إيرادات الحظيرة الوطنية لتازة الناتجة عن النشاط السياحي فيها ضعيفة جدا مقارنة بإيرادات القطاعات الأخرى بالولاية إلا أنها ساهمت و لو بنسبة ضئيلة في:

- دعم ميزانية الولاية من خلال المداخيل المتأتية من مختلف المواقع التابعة للحظيرة.
- المساهمة غير المباشرة في الزيادة في حصيلة الضرائب المفروضة على بعض الأنشطة الداعمة للنشاط السياحي في المنطقة (محلات تجارية، مطاعم سياحية و شبه سياحية...).
- تدعيم خزينة البلدية بطريقة غير مباشرة، من خلال الاستفادة من مداخيل بعض النشاطات (كراء مواقف السيارات لزوار المنطقة خاصة في مواسم الاصطياف..)

[1] مقابلة مع رئيسة قسم التوعية والتحسيس للحظيرة الوطنية لتازة، يوم 13 ماي 2014، الساعة 11:30.

- المساهمة في تشجيع الاستثمارات الموجهة نحو المرافق الهيكلية و تحسين البنى التحتية في الجهة الغربية للولاية.

2. **الناحية الاجتماعية:** إذا كان حال مساهمة الحظيرة الوطنية لتازة اقتصاديا بالشكل المتواضع جدا الذي رأيناه في العنصر الأول، فإن مساهمتها اجتماعيا لن تكون أفضل حالا، و يمكن تلخيص دور الحظيرة الوطنية في التنمية الاجتماعية في:

- تثمين النشاطات التقليدية و المنتجات الحرفية الموجودة في المنطقة، و محاولة بعثها من جديد.
- تشجيع السكان المحليين على الاستقرار بالمنطقة و التقليل من ظاهرة النزوح إلى المدن من خلال الدعم المادي و التقني (منح الأشجار المثمرة بالإضافة إلى أنواع أخرى، تقديم خلايا نحل للمزارعين، تقديم الاستشارات العلمية و التقنية فيما يخص طرق الزراعة الحديثة).
- توفير مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة خاصة في موسم الاصطياف، لكن هذه المناصب محدودة جدا و لا ترقى إلى تطلعات السكان المحليين، و هي غالبا ما ترتبط ببعض الأنشطة التجارية ذات الطابع السياحي بالإضافة إلى بعض الأنشطة الموسمية كتهيئة الشواطئ و تنظيفها.

3. **الناحية الثقافية:** مما لاشك فيه أن الحظيرة الوطنية لتازة تبدل جهودا لا يستهان بها لتطوير الوعي الثقافي لدى السكان المحليين و السياح على حد سواء، بأهمية الإيكوسياحة كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من جهة، و النهوض بالقطاع السياحي من جهة أخرى، حيث ساهمت و لازالت تساهم في:

- نشر الوعي البيئي لدى المجتمع المحلي و السائح، بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي و الأحياء البرية و البحرية المتواجدة في المنطقة.
- توعية السياح الوافدين على المنطقة بأهمية احترام عاداتها، تقاليدها و ثقافة سكانها، من خلال المرافقة الشخصية إلى مواقع الحظيرة السياحية أو عن طريق أعوانها المنتشرين فيها.
- التوعية بالأضرار و الكوارث التي يحدثها السائح و الأفراد عن قصد أو عن غير قصد بالبيئة و الكائنات الحية و الموروث الحضاري في المنطقة.

4. **الناحية البيئية:** بالرغم من أن مساهمة الحظيرة الوطنية لتازة اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا تبقى محدودة نسبيا إلا أن مساهمتها بيئيا تعتبر الأهم من بين هذه الجوانب، و يتجلى ذلك من خلال مايلي:

- المساهمة في حماية بعض الكائنات الحية من الانقراض، من خلال إعداد برامج تكاثر لها.

- تلبية الطلب على الأشجار وفق حملات التشجير المختلفة و تعويض المساحات الغابية المحروقة من خلال تهيئة مشاتل خاصة تزود السكان المحليين بمختلف الشجيرات المثمرة و غير المثمرة.

- إثراء الحظيرة الحيوانية و النباتية من خلال جلب بعض السلالات النادرة و الغريبة عن المنطقة.

- المساهمة في حماية المنطقة من التلوث البري و البحري من خلال حملات تنظيف الشواطئ قبل و أثناء و بعد موسم الاصطياف، بالإضافة إلى منع إقامة أي مفرغة عمومية في المنطقة بالتنسيق مع مديرية البيئة.

- تبادل الرؤى والأفكار الخاصة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي، من خلال المشاركة في الملتقيات البيئية الوطنية والدولية.

III.3.4 التحديات البيئية و التنموية للحظيرة

من خلال المقابلة التي أجريناها مع المسؤولين في الحظيرة الوطنية لتازة لمعرفة أهم التحديات و المشاكل البيئية و التنموية التي تواجههم، و تحد من فعالية تحقيق أهدافهم السالفة الذكر توصلنا إلى مايلي:

1. غياب الوعي الكافي بمفهوم الإيكوسياحة لدى السكان المحليين، و ذلك من خلال ما لاحظناه من تصرفات و سلوكيات تتنافى و خصائص السائح البيئي مثل الرمي العشوائي للقمامات، التسبب أحيانا في إحداث الحرائق، القيام بالتصوير الفوتوغرافي داخل مغارات الكهوف العجيبة و هو الشيء الذي يؤثر سلبا على تكوين و تشكل الصواعد و النوازل فيها، الإضرار ببعض السلالات الحيوانية وعلى رأسها القرد المغربي الذي أصبحت أعداده تتناقص بسبب إقدام السياح على إطعامه مواد غذائية مصنعة تؤدي إلى اختلال توازنه الغذائي و إصابته ببعض الأمراض المميتة، كذلك تعرضه لحوادث السير على الطريق الرابط بين جيجل و بجاية.
2. يعتبر العامل الأمني من أهم التحديات التي واجهت و مازالت تواجه الحظيرة الوطنية لتازة باعتبار أن أغلب مساحتها تقع في أعالي جبال قروش و سلمى و زيامة منصورية، و التي تشهد وضعا أمنيا غير مستقرا.
3. عدم التناسب بين المساحة الشاسعة للحظيرة و الموارد البشرية العاملة فيها مما يخلق صعوبة كبيرة في متابعة جميع المناطق التابعة لها من قبل الأعوان و المراقبين.
4. عدم تجاوب المجتمع المحلي مع بعض المشاريع التنموية التي تقترحها الحظيرة مثل مشروع تنمية السياحة التضامنية في القرى الريفية الواقعة ضمن محيط الحظيرة الذي كان من المفروض أن يوفر

هياكل استقبال بيئة للسياح (الإقامة عند السكان المحليين) و يساهم في تحسين المستوى المعيشي لسكان هذه القرى من خلال المساعدة في إنشاء مقرات لإنتاج و بيع منتجات تقليدية و حرفية محلية لكن هذا المشروع قوبل بالرفض من قبل السكان المحليين الذين مازال أغلبهم منغلق على نفسه و يرفض التعامل مع السياح الأجانب.

5. تتعرض الأراضي التابعة للحظيرة الوطنية لتازة لتصرفات غير مسؤولة و خطيرة جدا من بينها رمي النفايات المنزلية داخل المناطق المحمية، قطع الأشجار خاصة أشجار البلوط التي تأخذ وقتا طويلا للنمو من جديد، نزع النباتات النادرة و الطبية، و انتشار بعض البناءات الفوضوية للسكان المحليين.

6. تتعرض المعالم التاريخية و الحضارية و المواقع البيئية التابعة للحظيرة للتخريب و النهب من طرف السياح و حتى السكان المحليين أحيانا على غرار غار الباز و الكهوف العجيبة و الشواطئ الرملية للواجهة البحرية من خلال ظاهرة سرقة الرمال، و هو ما يؤثر سلبا على المنطقة مع مرور الوقت و ينقص من جاذبية مواردها الطبيعية و الحضارية و الأثرية.

7. تجد الحظيرة صعوبة كبيرة في تنفيذ برامجها التنموية و المشاريع المقترحة من طرفها، و يعود ذلك بالأساس إلى نقص التمويل الموجه لهذه البرامج و عدم كفاية الميزانية المخصصة لها، باعتبار أن المداخيل المتأتية من زيارات السياح تذهب مباشرة للخزينة العمومية (عدم الاستقلالية المالية).

8. نقص الدراسات و الأبحاث العلمية على مستوى الحظيرة الوطنية لتازة بسبب عدم كفاية الإمكانيات المادية و البشرية المتخصصة للقيام بتلك الدراسات.

9. النقص الكبير في القوانين المنظمة للممارسات السياحية على مستوى المواقع المحمية بالنسبة للسياح و السكان المحليين و الفاعلين الاقتصاديين، و كذلك تطبيق الإجراءات العقابية المناسبة على المخالفين.

10. عدم وجود مصلحة متخصصة في التسويق لدى الحظيرة تهتم أكثر بالترويج للمواقع الايكوسياح ي مما يقلل فرص استقطاب السياح البيئيين خاصة الأجانب منهم.

11. غياب و ندرة هياكل الاستقبال و الخدمات التابعة كالنزل البيئية و البيوت الريفية، التي تبقى نسبة الاستثمارات فيها ضعيفة جدا على مستوى ولاية جيجل.

12. غياب إستراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى ترقية هذه الحظيرة و جعلها تساهم بشكل أكثر فعالية في النهوض بالنشاط الإيكوسياحي في ولاية جيجل، سواء من خلال الأهداف أو البرامج المسطرة أو من حيث التنسيق بين مختلف الفاعلين في الولاية.

إضافة إلى العوائق السابقة تعاني الحظيرة الوطنية لتازة من التأثير السلبي لعدة مشاكل تنموية و بيئية تخص الولاية نذكر منها مايلي:

- ✓ تقلص عدد مناطق التوسع السياحي لولاية جيجل بعدما غزتها البناءات الفوضوية و الاستغلال العشوائي للأراضي، و تحويل بعضها إلى منشآت قاعدية و مرافق عمومية.
- ✓ برمجة بعض المشاريع الإستراتيجية داخل المناطق السياحية على غرار ميناء جن جن محطة توليد الكهرباء و تمرير مختلف الشبكات الكبرى عبر أجزائها مثل أنبوب الغاز.
- ✓ مشكل التداخل الحاصل بين أملاك الدولة و الخواص في مناطق التوسع السياحي في المنطقة بالإضافة إلى نقص التنسيق الفعال بين مختلف الجهات المعنية بترقية السياحة و توجيه و متابعة الاستثمار السياحي مثل مديرية السياحة، مديرية البيئة، مديرية الثقافة ، أصحاب الفنادق، الوكالات السياحية...
- ✓ نقص التمويل و هياكل الاستقبال خاصة الفنادق ذات الجودة العالمية، فجميع فنادق الولاية غير مصنفة حاليا.
- ✓ نقص التكوين و البرامج التعليمية و التدريبية حول مختلف جوانب السياحة، خاصة تلك الموجهة إلى الأفراد و الموظفين.

إن هذه العوائق مجتمعة تؤثر بشكل سلبي على نشاط الحظيرة لتازة، و بالتالي التأثير أيضا على دورها في تحقيق التنمية المحلية في الولاية الأمر الذي يستدعي تكاثف الجهود بين مختلف الأطراف الفاعلية عبر تراب الولاية من الجماعات المحلية، القطاع الخاص، الحركة الجمعوية، المجتمع المحلي، و المؤسسات الأكاديمية من أجل تذليل الصعوبات السالفة الذكر بما يسمح بتطوير و تنشيط النشاط الإيكوسياحي في الولاية و بالتالي إحداث التنمية المتكاملة.

خلاصة

قد رأينا من خلال هذه الدراسة أن ولاية جيجل تتمتع بإمكانيات طبيعية هائلة تجعلها فضاء خصب لتطوير نشاطات الايكوسياحية فيها، إلا أن واقع استغلال هذه الإمكانيات يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب، و لا يرقى إلى المساهمة الفعالة في التنمية المحلية للولاية باستثناء بعض الجهات التي تحاول التأقلم مع الظروف الصعبة في الولاية و على رأسها الحظيرة الوطنية لتازة و مختلف المواقع التابعة لها مثل غار الباز، الكهوف العجيبة، و حديقة الحيوانات، لكن رغم ذلك تبقى هذه المزارات ضعيفة من حيث الأداء و المساهمة و لا تضيف الشيء الكثير للتنمية السياحية المنشودة من المجتمع الجيجلي.

الخاتمة

الخاتمة

أصبح ونحن نشارف على الانتهاء من هذا البحث يظهر جليا أن الإيكوسياحة هي أحد مدعمات التخطيط السليم و الفعال في السياسات التنموية، وتشكل كذلك أحد مظاهر الوعي المتراكم لدى المجتمعات بالمشاكل التي توجهها حاليا و تهدد الأجيال القادمة. لهذا من المحتم أن يندرج ضمن أعمال التهيئة السياحية عنصر أساسي يمكن أن نقول أنه روح الإيكوسياحة يتمثل في إشباع الرغبة السياحية و تحقيق الفائدة الاقتصادية، دون المساس لا بالبيئة و النظم الطبيعية و لا بالثقافة المحلية للمنطقة المقصودة.

من هذا المنطق ارتأينا أن نصيغ خاتمة بحثنا على شكل نتائج و توصيات في محاولة منا لوضع صورة للممارسة الإيكوسياحية بولاية جيجل، و لتحقيق نشاط إيكوسياحي يجمع مبادئ السياحة المستديمة فيما يخص تأثير هذا النشاط على الاقتصاد، المجتمع و البيئة.

- **النتائج المتوصل إليها**

من خلال دراستنا لموضوع بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي سمحت لنا بتأكيد ونفي الفرضيات التي تم اقتراحها في بداية البحث، ويمكن إدراج هذه النتائج وفق مايلي:

– تحولت الإيكوسياحة مند أواخر القرن الماضي إلي حلقة مهمة في برامج التنمية الشاملة للدول التي عرفت أهمية هذا النشاط في تثمين مواردها الطبيعية و الحضارية، و الحفاظ على توازنها البيئي .

–الإيكوسياحة نشاط حيوي حديث التطور و الانتشار يهدف للبحث في أعماق الطبيعة، و يعمل على ربط المشاريع السياحية و الاستثمار في مقومات المجتمع المحلي، مع حماية البيئة و احترام التعدد الثقافي الحضاري للإقليم .

–الإيكوسياحة لها علاقة وطيدة بالتنمية المحلية فهنالك تفاعل بينهما و تأثير احدهما على الأخر، فمتى وجدت الإيكوسياحة عناية من طرف المجتمع إلا وساهمت في التنمية الشاملة، وفي الوقت ذاته متى اشتملت الإستراتيجيات التنموية على الإيكوسياحة ، إلا و شهد هذا الأخير انتعاشا يسمح له بتحقيق الأهداف المسطرة.

-استخلصنا من خلال الدراسة إلى أن الإدارة الجيدة من تخطيط استراتيجي و تنظيم فعال ، وكذا توفير الدعم التمويلي اللازم هي من أهم الشروط الأساسية لتنشيط و تطوير النشاط الإيكوسياحي ، ومن ثم الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية .

-رغم أن الإستراتيجية الجديدة للقطاع السياحي في الجزائر تهدف لإعطاء الأولوية اللازمة للاستثمارات في هذا القطاع مع التأكيد على ضرورة مراعاة الجانب البيئي،إلا أن النتائج الأولية لا تترجم هذه الأهداف، فمداخيل القطاع السياحي عامة و مداخيل الإيكوسياحة خاصة، مازالت ضعيفة و لا ترقى إلي مستوى المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع المحلي .

-تحظى ولاية جيجل بفرصة كبيرة لرواج الإيكوسياحة باعتبارها إحدى الولايات الجزائرية التي تمتلك مقومات طبيعة لا بأس بها، و تسعى الحظيرة الوطنية لتازة من خلال نشاطاتها البيئية المتنوعة إلى تثمين الموارد الطبيعية للولاية و المحافظة على صحة و نظافة البيئة ، و توجيهها نحو استغلال بيئي مستدام يحقق تطلعات التنمية المنشودة للمجتمع المحلي.

-تساهم الحظيرة الوطنية لتازة في تحسين الصورة الذهنية للولاية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي من خلال مشاركتها المتعددة في اللقاءات و المعرض و السابقات الوطنية و الدولية الحظيرة.

- تعمل الحظيرة الوطنية لتازة على نشر الوعي السياحي أفراد المجتمع الجيجلي المعروف بمحافظته و انغلاقه نسبيا على نفسه، كما تسعى الحظيرة جاهدة إلي حماية التنوع الحيوي التي تزخر به مناطق الولاية، من خلال حملات التوعية والتحسيس التي تقوم بها على مدار السنة.

-تساهم الحظيرة الوطنية لتازة بتوفير مناصب شغل لسكان المحلين، حيث تمت الإشارة إلى أنه تم توظيف 25 عامل في إطار مشروع المحمية البحرية ، كما أن حديقة الحيوانات لوحدها توظف 35 عامل دائم و 3 عمال غير دائمين.

-تواجه الحظيرة الوطنية لتازة صعوبة تطبيق لنضم و النصوص التشريعية بحماية البيئة على ارض الميدان ، وذلك لنقص الوعي لدى المواطن في الولاية.

-وجود المركزية في كل من الحظيرة الوطنية لتازة، و حديقة الحيوانات مما يؤثر سابا في تحقيق التنمية المحلية.

-تواجة الحظيرة الوطنية لتازة عدة تحديات و معوقات تحد من فعالية مساهمتها في تنشيط المشاريع الإيكوسياحة و كذا مساهمتها في التنمية المحلية للولاية، وعلى رأسها غياب الوعي السياحي لدى المجتمع المحلي و حتى رفضه في بعض الأحيان التعامل مع السياح الأجانب بحجة المحافظة أو لأسباب أخرى غير مقنعة.

التوصيات

-تخطيط السياحة في المناطق الريفية التى تتوفر فيها شروط السياحة من خلال الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه، وأيضًا ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية ، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية ،...الخ.

-وضع آليات و برامج للتنسيق مع الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المنظمات الغير حكومية وكل متعاملين قطاع السياحة، بهدف ضمان حماية الطبيعة و المنظومات الإيكولوجية ، و المحافظة على الثقافات المحلية خاصة منها المظاهر التقليدية للمجتمعات.

-تمكين المؤسسات المختصة و المؤهلة على المستوى الوطني، الإقليمي و المحلي من المشاركة الفعالة في مختلف مراحل العمليات الإيكوسياحية ، و إسهامها في اتخاد القرارات المرتبطة بهذا النشاط، مع وضع آليات و أطر تشريعية و مالية تتلاءم مع هذه الشراكة.

-وضع قواعد لتعميم مبدأ التسيير البيئي ضمن الصناعة السياحية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يرتكز عليها نشاط القطاع السياحي .

- الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضًا تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية.

–تخصيص ميزانيات كافية لتسير الطبيعية خاصة بالنسبة للحظائر الوطنية ، من أجل تمكينها من التحكم في أعداد الزائرين و تنظيم وجهات تنقلاتهم و المحافظة على النظم الإيكولوجية خاصة الهشة منها.

–المشاركة في الاتفاقيات العالمية و الإقليمية الخاصة بحماية البيئة و ترشيد استعمال الموارد الطبيعية، والانضباط في تطبيقها خاصة في المناطق التي تعرف استقطاب كبير لسياح.

– العمل على إشراك السكان المحلين في المشاريع الإيكوسياحية ، و كذلك تدريبهم و تثقيفهم مم يزيد دخلهم و ينمى لديهم الحرص بضرورة حماية الموارد و المواقع البيئية، و التجاوب مع هذا النوع من السياحة ، إضافة إلى مراعاة تقاليد المواطنين عند إقامة هذه المشاريع.

–ضرورة توفير ووضع مراكز محددة لدخول السياح من أجل تزويدهم بالمعلومات اللازمة عن المناطق و المواقع السياحية التابعة للحظيرة ، خاصة فيما يتعلق بالنباتات و الحيوانات التي تعيش في هذه المناطق و كيفية التعامل معها و ضرورة حمايتها.

–تشجيع سكان المنطقة المجاورة للحظيرة لاستغلال الأراضي المجاورة للمناطق المحمية، وإقامة مشاريع استثمارية صغيرة توفر احتياجات السائح .

–توفير وسائل النقل في المناطق الريفية و الجبلية لتسهيل وصول السياح للمواقع السياحية.

–تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي في المناطق الريفية كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، و تقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية المحلية.

-العمل على إشراك القطاع النسائي والشبابي والمؤسسات الفاعلة على صعيد كل قرية في هذه العملية، والاعتماد على مساهماتهم، وتحفيز أفكار المجتمع المحلي من خلال الندوات والدورات واخذ الآراء من خلال العصف الذهني أو أية وسائل أخرى للاستفادة من هذه الأفكار في عمليات التنمية الشاملة.

–رفع المشاريع المقترحة للجهات الممولة، وتفعيل اللجان المحلية، وبناء العلاقات مع الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية، وعمل توأمة ما بين القرى وبلدات أخرى في العالم، وتوجيه التنمية لجذب الاستثمارات

المحلية والخارجية، وتطوير المصادر الثقافية، ويشمل ذلك العمليات اللازمة للحفاظ، وحماية وإدارة المواقع التراثية، وجلب مشاريع الترميم، وتشجيع إقامة المهرجانات الثقافية .

–توحيد الجهود بين جميع الأطراف الفاعلة في ولاية جيجل من أجل النهوض بنشاط الإيكوسياحة في الولاية من خلال الإجراءات التالية:

- ضرورة ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة و التنوع الحيوي و الثقافي للولاية وفق معادلة تنموية واحدة.
- التمسك بالهوية المحلية و تثمين العادات و التقاليد الخاصة بكل منطقة بإحياء التظاهرات و الأعياد المحلية، وإشراك جميع الهيئات و المصالح الولائية في تنظيمها و ترويجها لها .
- تفعيل دور الجمعيات البيئية و السياحية في نشر التوعية و التثقيف البيئيو تحفيز السكان لحماية المواقع الأثرية الموجودة بالمنطقة .

قائمة المراجع

المراجع المعتمدة

أ- باللغة العربية

أولا- القرآن الكريم

ثانيا- المعاجم

2- عبوي زيد ، **معجم المصطلحات السياحية و الفندقية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2007

ثالثا- الكتب

3- إبراهيم الدسوقي عبده ، **التلفزيون و التنمية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية،2004.

4- البكري فؤاد ، **الإعلام السياحي**، دار النشر للجامعات، مصر، 2001.

5- الجلاد أحمد ، **التنمية و الإعلام السياحي المستدام**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003.

6- الجندي مصطفى ، **الإدارة المحلية و إستراتيجيتها**، الإسكندرية :منشأة المعارف، 1987.

7- الزلاقي ليلى محمد صابر، **أساسيات الإشراف الداخلي بالفنادق والمنتجعات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2008.

8- الزوكة محمد خميس، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1995.

9- ا لزيات السيد، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، دار المعارف،الإسكندرية،1986 .

10- المساعد زكي خليل، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005.

11- الفرجاني نادر، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1987.

12- السكر مروان، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن،1999.

13- الروبي نبيل ، **نظرية السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

14- الرياشي سليمان و آخرون، **الأزمة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

15- الخضيري محسن أحمد ، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2005 .

16- الظاهر نعيم ، سراب إلياس ، **مبادئ السياحة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2001.

17- بظاظو إبراهيم خليل ، **التخطيط و التسويق السياحي باستخدامGIS** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2009 .

18- جمعة عماد الدين جمال، ليلى محمد صابر الزلاقي، **صناعة الضيافة علم و فن**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
19- وهبان أحمد ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية**، الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية، 2003.
20- حجاب محمد منير، **الإعلام السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
21- حجاب محمد منير، **الإعلام و التنمية الشاملة**، الطبعة الثانية ، دار الفجر، القاهرة ،2000 .
22- حجازي محمد حافظ ، **إدارة التسويق السياحي و الفندقي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر،2007 .
23- حسن صادق عبد الله، **السلوك الإداري و مرتكزات التنمية في الإسلام**، الطبعة الثانية ، دار الهدى، الجزائر،1992 .
24- طايع محمد سالمان ، **أساليب و وسائل تحقيق التنمية الريفية :المشاركة الشعبية مدخلا**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2008.
25- مهنا محمد نصر ، **أساليب و وسائل تقوية الأجهزة المحلية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2008 .
26- منصور علي حافظ ، حسن أحمد عبيد، **التنمية الاقتصادية، القاهرة :كلية الاقتصاد و العلوم السياسية**، 1992.
27- مقابلة خالد ، **فن الدلالة السياحية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2003 .
28- سالم محمد خميس الخضوري، **التنمية و التحديث في المجتمع العماني المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2004.
29- عبد الحكيم محمد صبحي ، حمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،2001 .
30- عبد الرحمن زكي ، **قضايا التخلف و التنمية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
31- عبد العزيز ماهر، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008 .
32- عبد القادر مصطفى، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان،2003.
33- عبد اللطيف رشاد أحمد ، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية،القاهرة ، 2002 .
34- عبد اللطيف رشاد أحمد ، **الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية ،2007.

35- عبد المجيد عبد المطلب ، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، القاهرة،2001.
36- عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001.
37- عبد الوهاب، سمير محمد ، **التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2009 .
38- عبوي زيد ، **فن إدارة الفنادق و النشاط السياحي**، الطبعـة الأولى، دار كنـــوز المعرفة للنشـــر و التوزيـــع، عمـــان، الأردن،2007 .
39- عبوي زيد منير ، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008 .
40- عثمان محمد غنيم، أبو زنط ماجدة أحمد ، **التنمية المستديمة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
41- عجمية محمد عبد العزيز ، أحمد عبد الرحمن يسري ، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999 .
42- عشماوي سعد الدين ، **الإدارة الأسس و تطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية و الأمنية**، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2000.
43- عيسى محمد عبد الشفيع، **مفهوم و مضمون التنمية المحلية**، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
44- عيسى محمد عبد الشفيع ، **الاقتصاد السياسي للعولمة و التكنولوجيا نحو رؤية جديدة**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2004.
45- رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية** ، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2004.
46- رواشدة أكرم عاطف ، **السياحة البيئية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
47- رشيد أحمد ، **التنمية المحلية**، دار الجامعة العربية للطباعة و النشر، القاهرة،1986.
48- شفيق محمد ،" **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1993.
49- خاطر أحمد مصطفى ، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2002 .
50- خاطر أحمد مصطفى، **تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ،1999.

51- غنيم عثمان محمد ، نبيل سعد بنيتا، **التخطيط السياحي**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2003 .

رابعا- المذكرات والرسائل

*** رسائل الدكتوراه**

52- طاشمة بومدين ،" **إستراتيجية التنمية السياسية :دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي و إداري، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2007 .

53- كواش خالد ، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية**، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

*** رسائل الماستر والماجيستر**

54- الجويد أحمد جميل ، "**مسار تنمية الإدارة المحلية و معوقاتها في الجمهورية اليمنية**"، **دراسة تحليلية عن وضعية الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية2000-1990** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2004.

55- بزة صالح ، **تنمية السوق السياحية بالجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص :علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006.

56- جرافة مريم ، **دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد و تسيير السياحة، جامعة جيجل،2010 .

57- حاج الله حيزية ، **الاستثمارات السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص :نقود، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2006.

58- مسدوي دليلة ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية و نمو القطاع السياحي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بومرداس،2009 .

59- عيشي صليحة ، **الآثار التنموية للسياحة - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب-** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة،2005 .

خامسا- المقالات والتقارير والجرائد العلمية

60- الإرياني عبد السلام ،" **علاقة صناعة السياحة مع البيئة و المجتمع و الاقتصاد**"، جريدة الجمهورية اليمنية، العدد12 ، الصادر بتاريخ2008-08-10 .

61- الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، **دليل مفهوم السياحة المستدامة و تطبيقها**، جامعة الدول العربية،مصر.

62- العمري خالد ،" **دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي**"، مجلة بلدي، العدد15 ، عمان : المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1983 .
63- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، تقرير التنمية البشرية لعام1993 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1993 .
64- برقوق عبد الرحمن ، منوبية قسمية، **دور السياحة البيئة في المحافظة على ثقافة المجتمع**،الملتقى الدولي حول :اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم 09 و 10مارس2010 .
65- دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، السلسة01، **الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، جامعة الدول العربية، ديسمبر ،2005 .
66- دياب شبيب ،" **التنمية المحلية في لبنان**"، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية و السياسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية، مديرية التنمية و السياسات الاجتماعية، الخرطوم، 30 اكتوبر 01- نوفمبر2007 .
67- حاجي محمد ، ملتقى تحت عنوان "**التمويل المحلي و إشكالية العجز في ميزانية البلدية**"، جامعة بسكرة :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
68- ماتلو الطيب ، **التنمية المحلية: معاينات و آفاق**، مجلة الفكر البرلماني، العدد04 ، أكتوبر، 2003
69- منصور كاسر ،" **التنمية الإدارية :الحقيقية و الأبعاد**"، مجلة الرائد العربي، دمشق، 1994.
70- عبد الرزاق نذير ، الصغير قراوي أحمد ،" **دور الحكومة الالكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي**"، **ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول :الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات**، جامعة ورقلة، 08-09مارس2005 .
71- رحماني موسى ، السبتي وسيلة ،" **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية**"، **مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**"، الجزائر :جامعة الحاج لخضر باتنة.
72- تقرير الأمم المتحدة للعلوم و التكنولوجيا،" **من أجل التنمية**"، ماي1978 .

سادسا- المداخلات العلمية

73- الطيب داودي ، بن طبي دلال ، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 09-10 مارس2010 .
74- طامشة بومدين ،" مداخلة تحت عنوان: **التنمية الإدارية مدخل بديل للإصلاح و التمكين للتنمية السياسية في الجزائر**"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق.

ب- باللغة الأجنبية

75-Jean Pierre, Michel Balfet, **Management du tourisme**, deuxième Edition, Pearson éducation, Paris, France, 2007.

76-Jeremy Howells and Jonathan Michie**,"Technological Competitiveness in an international arena"**, in: international journal of the economics of business, November 1998, vol 5, issue 3.

77-Laura Lecolle, **Ecotourisme Outils et bonnes pratiques, pole relais lagunes méditerranéennes**, conservation des Espaces Naturels du Languedoc-Roussillon, avril 2008.

78-Roberta Capello, **régional Economics**, London and New York, 2007,

79-plan de gestion III du parc national de taza 2010-2014.